

دور جمال البنا في الثعافه العماليه

نحو حركه نعايه شعفه
ودور الكتاب في ذلك

مُقَدِّمَةٌ

في يناير سنة ١٩٩٠م أصدر قسم الثقافة العمالية بالاتحاد الإسلامي الدولي للعمل كتابًا باسم "نحو حركة نقابية مثقفة.. ودور الكتاب في ذلك"، استعرض هذا الموضوع بصفة عامة وصورًا واقع الثقافة العمالية في مصر وتحدث عن "أنتلجنسيا الثقافة العمالية"، كما تحدث بنوع من الإفاضة عن الدور المتميز الذي قام به جمال البناء في الثقافة العمالية سواء باللقاء المحاضرات أو تأليف الكتب.

ولما كانت هذه هي إحدى جوانب عمل جمال البناء الهامة التي التي لا يعرفها القراء له، فقد رأينا إعادة طبع مقتطفات منه للتعريف بهذا الجانب من جوانب شخصية جمال البناء وعطائه في العمل العام.

والحق أن عمل جمال البناء في الحركة النقابية الذي بدأ في الخمسينات كاد أن ينسى، وإن كنا نجد أن كتابًا هامًا مثل كتاب "نقابات بلا عمال.. وعمال بلا نقابات" الذي وضعته اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، وأعدده الأستاذ صابر بركات والأستاذ خالد علي عمر ونشره سنة ٢٠٠٣م مركز هشام مبارك، عندما عرض أسماء اللجنة التأسيسية وضع تحت تعبير [الرواد] اسم "جمال البناء" أولاً، ثم "طه سعد عثمان" زعيم عمال نسيج شبرا الخيمة ثانيًا (ص ١٩٧)، فدل ذلك أن المؤرخين المحدثين للحركة النقابية لم ينسوا كفاحه القديم.

الحقيقة إن دور جمال البناء كان متميزًا، فمع أن كفاحه كقائد نقابي لم يجاوز عامين، ولم يرتبط بمجموعات كبيرة من العمال تخرج حاشدة وتمارس إضرابات ناجحة كعمال نسيج شبرا الخيمة بقيادة طه سعد عثمان، إلا أن دوره في ترشيد الحركة النقابية وإثراء الثقافة العمالية هو مما لا يمكن لشخص آخر أن يقوم به، فقد آمن جمال البناء

في شبابه بالحركة النقابية كحركة إنسانية، ورأى أنها تأتي بعد الأديان مباشرة - وقبل الديمقراطية والاشتراكية - في رفع مستوى الشعوب والجمهير الأوروبية التي ظهرت فيها وأحكم دراسة تاريخ الحركة النقابية في بريطانيا، وهي مهد النقابية، وفي أمريكا، ووضع كتابين كبيرين، الأول: عن الحركة النقابية في بريطانيا، والثاني: عن الحركة النقابية في الولايات المتحدة (كل واحد منهما في ٥٠٠ صفحة كبيرة)، لم ينشرا - لسوء الحظ - ولكن جمال البنا استفاد منهما في كتاباته عن الحركة النقابية، أما كتاباته باللغة العربية عن الحركات النقابية وعن الثقافة العمالية فهو ما سيكون مادة لهذا الكتيب، المهم أن جمال البنا آمن في شبابه بالحركة العمالية، بل إنه "وقع في حبها"، وجاء يوم كان منظر ميكانيكي السيارات الملطخ بالشحم والنائم تحت إحدى السيارات أجمل من منظر ملكة جمال، وإنه عندما قرر الكتابة عن الحركة العمالية قرر أن يكون عاملاً - ولو لمدة محدودة - رغم أن ظروفه الاجتماعية والجسدية كانت تحول دون ذلك، فقد كان نحيفاً غاية النحافة، يضع نظارات، ولا يمكن أن يكون عاملاً، ولكنه عملها فاتصل بمفتش عمل شبيرا الخيمة لتوصية أحد أصحاب المصانع بقبوله عاملاً دون أجر، وهكذا وجد نفسه يركب عربة العمال الذي أخذته إلى أحد مصانع شبيرا الخيمة، ومع أنه لم يمضي سوى أسبوع عندما رفته الملاحظ لأنه استخدم تليفون المصنع، فقد ظل دوي ووش آلات النسيج في أذنيه كدوي البحر أياماً طويلة، وعند فشل هذه التجربة تقدم إلى أحد الإخوان المسلمين يمتلك مصنعاً صغيراً للنسيج في "معروف" وهي أحد المناطق الشعبية بحي باب الشعرية ليقبله عاملاً تحت التمرين وقبل الرجل، وظل جمال البنا لمدة شهرين وأخذ منه شهادة بأنه عامل في مصنعه قدمها لنقابة عمال الغزل والنسيج بالقاهرة عندما دخل انتخاباتها سنة ١٩٥٠م.

أمضى جمال البنا سنتين عضوًا بمجلس إدارة النقابة العامة للغزل والنسيج بالقاهرة وضواحيها، وكان مقرها في الزيتون، كانت كافية لأن يؤمن بأن الحركة النقابية المصرية تعمل بطريقة "التجربة والخطأ" وأنه ليس لديها فكرة عن طريق تنظيم العمل النقابي، فيشرعون في إضراب لأن صاحب أحد المصانع رقت عشرة عمال دون أن يكون لديهم أي فكرة عن كفاءة نجاح الإضراب وبعد أربعة أو خمسة أيام يتدخل أحد الوسطاء لإعادة العمال ولكن صاحب المصنع يرفض، ثم يقبل إعادة خمسة وتقبل النقابة وتعهده "انتصاراً"، رغم أنه ضحى بخمسة عمال، ولم يكن لديهم أي فكرة عن "اتفاقية جماعية" مع أنها صلب العمل النقابي في مجتمع رأسمالي، وبالإضافة فإن الاتجاهات الشيوعية كانت تتخللها وتفسدها، وكانوا ضحية لعناصر من المهيجين الشيوعيين.

كانت مدة سنتين كافية لإقناع جمال البنا بعقم العمل النقابي وأنه إضاعة للوقت، لهذا استقال بعد أن عقد العزم على أن يركز كل جهده لترشيد العمل النقابي، وكان عليه أن يمضي بضعة سنوات في مطالعة الكتب التي تعني بالحركة النقابية باللغة الإنجليزية، لأن مثل هذه الكتب لم تكن متوفرة في المكتبات العامة، واتصل جمال البنا بفرع مكتب العمل الدولي في القاهرة واشترى منه عددًا كبيرًا عن الحركة النقابية في بريطانيا والتنظيم والبيان النقابي.. إلخ، وأمضى ليالي طويلة في الاhtداء إلى ترجمة عربية للاصطلاحات العمالية الفنية.

وكان من حسن حظه أن تنبهت الدولة وقتئذ إلى موضوع الثقافة العمالية، وبدأت النواة الأولى لمؤسسة النقابة العمالية تبدأ نشاطها، وكان جمال البنا يعرف الشخصيتين البارزتين فيها وهما عبد المغني سعيد وأمين عز الدين، فزارهما وأعلمهما باستعداده لتقديم المحاضرات في المجالات النقابية البحتة مثل التنظيم والبيان النقابي وتاريخ الحركة النقابية في بعض دول العالم.. إلخ، فرحبا لأن هذه

المواد لم يكن يوجد من يحاضر فيهما إلا هما، وهما مشغولان بالإدارة عن المحاضرة.

وهكذا بدأت أول مرحلة من سنة ١٩٥٥م واستمرت حتى سنة ١٩٩٣م دون انقطاع، حاضر جمال البناء طوالها في كل المراكز الثقافية التي تغطي مدينة القاهرة، فكان يلقي محاضرة في حلوان وأخرى في الشرايية أو شبرا، ومن شبرا إلى الدرب الأحمر.. إلخ، وعندما بدأ تأسيس المعاهد وكان أولها معهد الدراسات النقابية حاضر فيه جمال البناء من الدورة الأولى سنة ١٩٦٣م حتى سنة ١٩٩٣م أي ثلاثين سنة.

* * *

مع أن جمال البناء لم يكن أصلاً من البيئة العمالية أو من موظفي مصلحة العمل، وأنه في الأيام الأولى للمؤسسة كانت نواتها تتكون من أمين عز الدين وعبد المغني سعيد ورشاد الحداد وعبد الحليم القاضي، وكلهم من مصلحة العمل، ولم يكن جمال البناء ليحشر نفسه وسطهم، إلا إنه قدم للحركة العمالية والثقافة ما عجز أن يقدمه غيره ممن كانوا ألصق بالعمل منه.

وهذا هو شأن جمال البناء، فإنه عندما دخل في التجديد الإسلامي ولم يكن شيخاً أو فقيهاً، ولم يطأ الأزهر بقدمه يوماً فإنه - وحده - قدم التجديد الجذري الحاسم الذي لم يستطع الفقهاء أن يدركوا فيه شأواً، وبالمثل فإنه عندما دخل الخدمة الاجتماعية، فإنه لم يكن من رجال الخدمة الاجتماعية ولا موظفاً في وزارة الشؤون أو طالباً في مدرسة الخدمة الاجتماعية، ولكنه - وحده - اهتدى إلى مجال صعب.. خشن، لم يفكر أحد في العمل فيه، وهو إصلاح السجون، فأسس الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرههم التي أستطاعت في عامين أن تقوم بثورة في إصلاح السجون ورعاية أسرهم.

وفي الصفحات التالية سيجد القارئ تسجيلاً لدور جمال البناء في الحركة العمالية والثقافة النقابية، وسيجد القارئ أن ليس فيما قرأه في مستهل هذه الحركة مبالغة.

ونؤكد له إنه لن يشعر بالملل، فمع أن الموضوع يبدو فنيًا، فإن جمال البناء يعالجه كفضية عامة، وتقييمه لعطاء أنتلجنسيا البورجوازية للحركة النقابية وللثقافة العمالية يمكن أن يسري على نشاط البورجوازية في الدعوات الدينية، وأن محددات البيئة والروح البورجوازية تضع حدود لمساهمتها، وعندما يؤمن أحد أفرادها بعقيدة عظمية أو إيمان كامل فإن هذا وحده ما يحوله من بورجوازي إلى فدائي، ويضرب المثل بأبي بكر ومدام كولونتاوي، وجمال البناء وحده هو الذي يستطيع مثل هذا الجمع.

وقدم لها القرآن من قبل "قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (الأنعام ١٦٢).

قسم الثقافة العمالية

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

القاهرة في ربيع الأول ١٤٣١ هـ

فبراير ٢٠١٠ م

الفضل الأول

الحالة الثقافية للحركة النقابية المصرية

لم تعرف الحركة النقابية الثقافة العمالية بالمعنى الفني حتى مستهل الخمسينات فكل ما كتب طوال الثلاثينات والأربعينات كان بأقلام محامين يعالجون قانون العمل الفردي وما ينشأ من منازعات ما بين العمال وأصحاب الأعمال في ضوء مواد قانون العمل والقانون المدني، وهو أمر يمكن أن يفهم من المحامين عندما نعلم أن الاعتراف القانوني الأول بالنقابات لم يتم إلا في عام ١٩٤٢م بصدر القانون رقم ٨٥، وما كان يمكن للمحامين أن يكتبوا عن هيئة ليس لها وجود قانوني.

وباستثناء كتاب الدكتور حسين خلاف عن (نقابات العمال في مصر) الذي صدر سنة ١٩٤٦م وهو أصلاً رسالة جامعية(*)، فإننا لا نجد كتابة عن النقابة إلا الكتيب الصغير الذي وضعه حسني العرابي سنة ١٩٣١م بعنوان (ما هي النقابة؟)، ويمكن أن يعد أول كتابة علمية عن النقابية، ولا نجد ذكرًا لهذا الكتيب في كتاب الأستاذ أمين عز الدين الموسوعي، ولا في كتابات الأستاذ عبد المغني سعيد الذي ربطته أواصر الصداقة الوثيقة بحسني العرابي رحمه الله، وفيما بعد كتب سيد قنديل رئيس نقابة عمال المطابع كتيبات عن (نقابتي) (١٩٤٩م)، وجمع فيما بعد في كتاب وخلال فترة تكوين (الاتحاد العالمي للنقابات)

(*) هناك رسالة جامعية أخرى لا نعلم عنها شيئاً هي التي قدمها الدكتور محمد فهمي لهيئة جامعة برمنجهام لنيل درجة الماجستير سنة ١٩٢٣م بعنوان: "العمل والعمال في مصر".

في باريس أصدر محمد يوسف المدرك بعض كتيباته وبذلت محاولات عديدة لإصدار صحف عمالية بدرجات متفاوتة من التوفيق فبعضها لم يصدر سوى عدد واحد كالمجلة التي أصدرها الأستاذ جمال البنا في يونيو سنة ١٩٥١م باسم (النقابة) ولم يصدر منها سوى عدد واحد، وبعضها الآخر واصل البقاء شهوراً... وبرز في هذا المجال عبد المنعم الغزالي وطه سعد عثمان ومحمود العسكري وأحمد طه وإبراهيم نصير.. إلخ.

وأصدر الأستاذ طه سعد عثمان، النقابي البارز في الأربعينات ورئيس نقابة عمال الغزل والنسيج بشبرا الخيمة عدداً من الكتب، والواقع أنه يُعد (مؤلف وناشر كتب)، كما جاء بالغلغلاف الأخير لكتابه (كفاح عمال النسيج حتى سنة ١٩٤٧م)، وصدر سنة ١٩٨٣م، وبالإضافة إلى هذا الكتاب فإنه أصدر رسالة وكتابات عن المناضل فضالي عبد الجيد، ومحاضر وتقرير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال سنة ١٩٤٧م، ومن وحي الكفاح الخالد في بورسعيد.. إلخ، وكتابه عن كفاح عمال النسيج يحفظ بطريقة سائغة، وموثقة كفاح عمال النسيج من سنة ١٩٣٨م إلى ١٩٤٧م، ومن المؤسف أن مؤسسة الثقافة العمالية لم تستفد بثقافة وخبرات طه سعد عثمان في حين أنه نقابي بارز ومنتقف، وقد كان واحداً من أفضل رؤساء نقابة النسيج الميكانيكي في العهد الكفاحي لها.

وبقدر ما كانت الحركة النقابية المصرية تقوى وتظهر وحدات نقابية كبيرة في مصانع الغزل والنسيج وآبار البترول وشركات السجائر بقدر ما كانت تمس الحاجة إلى إدارة فنية، ولكن كان من حسن حظ هذه التكتلات أن رزقت قادة على جانب كبير من الكفاية مثل أحمد فهيم وأنور سلامة وفتحي كامل.

على أن مقدرة القيادات النقابية لا يمكن أن تعد بديلاً عن الأسلوب الفني والعلمي المنظم للحركة النقابية لأن هذا الأخير هو

وحده الذي يمثل (المنهجية) في العمل واستمرارية هذه المنهجية وقيامها على أسس سليمة وهذا هو ما يمكن أن تقدمه الثقافة العمالية، من أجل هذا ظهرت أولى محاولات تكوين ثقافة عمالية في أوائل الخمسينات وتلاققت محاولات الحركة النقابية مع ظهور عناصر نابهة في (مصلحة العمل) فأمكن تكوين قسم للإرشاد والتوجيه النقابي بمصلحة العمل ثم تكونت وحدات ثقافية في شكل مراكز أو معاهد تعمل بصفة متقطعة وكان مدلول الثقافة العمالية هو الثقافة النقابية.

ظهور المؤسسة الثقافية العمالية بالقاهرة:

كان ظهور المؤسسة الثقافية العمالية وبدئها العمل عام ١٩٦٢ خاتمة لعهد من المحاولات المتقطعة لتوفير الثقافة العمالية للقيادات النقابية وكان التوقيت والملابسات كلها مهيئة لذلك، فقد كان الانتقال من نقابية المنشأة إلى النقابية الصناعية وظهور النقابات العامة نقطة تحول حاسمة في التنظيم النقابي ولم تعد المحاولات التي قامت بها بعض النقابات أو قسم الإرشاد والتوجيه النقابي كافية لسد الاحتياجات الثقافية للنقابات العامة وأن كانت هذه المحاولات قد وفرت لعناصر في مصلحة العمل والحركة النقابية على حد سواء المعرفة والخبرة بأساليب وطرق الثقافة العمالية.

ولكن ملابسات أخرى تعود بالدرجة الأولى إلى المناخ السياسي الذي ساد وقتئذ حالت دون أن تأخذ المؤسسة الثقافية العمالية في المضمون والتبعية والوسائل الصورة المثلي فلم يعد مضمونها هو (التدريب النقابي) ولكن تقديم مجموعة من المحاضرات التي تعني بالعمال كعامل ومواطن ونقابي ولا جدال في أهمية ولزوم ما يمس العامل كعامل ومواطن ولكن الجدال يكون حول الأوليات ونسبة الجرعات الثقافية أو الموضوعات بعضها إلى بعض وعندما أسست المؤسسة ألحقت بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي وخضعت

لتيارات وتوجهات لم تكن الحركة النقابية هي صاحبة الصوت الأعلى فيها.

ومع هذا فلا جدال في أن المؤسسة الثقافية العمالية تعد من أكبر التجارب الثقافية العمالية في العالم بأسره ومن انجحها على المستوي المصري وأنها – على قصورها – قدمت مفاتيح ثقافة عمالية أو نقابية للعمال وقد كانت محظوظة في الذين تولوا إدارتها فترة التشكيل الهامة فالأستاذ أمين عز الدين والأستاذ عبد المغني من أبرز (الأنثولوجيا) المتعاونين مع الحركة النقابية وقد اكتسبا خبرة عملية لسابق عملهما في مصلحة العمل – كما كان الدكتور محمد حلمي مراد (مدير عام المؤسسة عام ١٩٦٤م) بالإضافة إلى ثقافته وتجاوبه مع الحركة العمالية يتصف بمقدرة إدارية فائقة ووضع للمؤسسة التنظيم الإداري والفني الذي سارت عليه حتى الآن تقريبا وطالب من سنة ١٩٦٤م بالجامعة العمالية الأمر الذي تحقق عام ١٩٨٥م بفضل الاتصالات الوثيقة للأستاذ عبد المجيد الدملوي المدير العام للمؤسسة وقتئذ.

وتقوم المؤسسة الثقافية العمالية برسالتها بوسيلتين :

الأولى : الدورات النظامية في المراكز والمعاهد:

وقد بلغ عدد هذه المراكز خمسين مركزا وبلغ متوسط الدارسين ستين ألفا كل عام أما المعاهد فهي سبعة بدأت بمعهد الدراسات النقابية (١٩٦٣م) ثم تلتها معاهد التربية العمالية والإدارة العمالية والأمن الصناعي والتأمينات الاجتماعية والعلاقات العمالية الدولية والثقافة السكانية وهي تقدم دراساتها سنويا لقرابة عشرة آلاف دارس من القيادات كل في مجاله، وتتفاوت مدة الدراسة ما بين أسبوع في المراكز وثلاثة شهور في بعض المعاهد، وبعضها إقامي وأسلوب التثقيف الرئيسي فيها هو المحاضرة النقاشية.

الثانية : الكتاب :

وقد تولت المؤسسة إصدار سلسلتين من الكتب، السلسلة الأولى هي السلة العمالية وهي تضم قرابة ٣٥ كتابًا يصلح كل منها أن يكون مرجعا لأحد الموضوعات التي يقدمها البرنامج العام الذي يقدم في مراكز المؤسسة والسلسلة الثانية هي سلسلة (المراجع الأساسية) وهي قرابة ١٥ كتابًا يصلح كل منها أن يكون مرجعا في أحد الموضوعات التي تقدم في المعاهد.

والقصور الرئيسي في عمل المؤسسة الثقافية العمالية أنها لم تستطع أن تتحرر من أسلوب (دورة التوليفة) التي تقوم في المضمون على عدد من الموضوعات وفي الطريقة على المحاضرة في حين أن هناك وسائل أخرى عديدة للتثقيف، وأنها لم تستطع أن تحقق نظامًا للمتابعة مما يهدد المحصول الثقافي الذي ألم به الدارسون بالنسيان بعد فترة ولم يكن عسيرًا عليها أن تستخدم الدراسة بالمراسلة كأسلوب جديد وكوسيلة للمتابعة فتحقق هدفين معا وفي وقت واحد خاصة وأن لديها من الكتب التي أصدرتها في سلسلتي المكتبة العمالية والمراجع الأساسية ما يصلح ليكون مادة لمثل هذه الدراسة.

كما أنها حتى الآن لم تستطع أن تنظم حركة للدراسة الحرة مع أن مثل هذه الدراسة هي من أبرز ما تتميز به الثقافة العمالية وما يحقق حاجة ماسة وما تضمنته أهداف الجامعة العمالية.

وظلت جوانب عديدة في الحركة النقابية بدون مساس فلم يتصد الكتاب لقضية (التنظيم والبنيان النقابي) أو يُعن أحد بأن يدرس (الإيديولوجية النقابية) و (الديمقراطية النقابية) و (الحرية النقابية) أو يتناول بالتحليل بعض جوانب العمل النقابي كالانتخابات النقابية أو القيادات النقابية، ومما يثير الحيرة والتساؤل أن لم يقدم أمين عز الدين أو عبد الرؤوف أبو علم وقد أمضى أولهما فترة في كلية راسكن

(لندن)، وكان الثاني ملحقاً عماليًا في الولايات المتحدة كتابين عن الحركة النقابية البريطانية أو الحركة النقابية في أمريكا، وأن الأستاذ عبد المغني سعيد بحكم خلطته بمنظمة العمل الدولية لم يكتب عنها من المنطلق العمالي والنقابي ولكن من منطلق (حقوق الإنسان) في كتابه (منظمة العمل الدولية وحقوق الإنسان).

وهذه الحقيقة تدل على أن الذين كتبوا عن الحركة العمالية إما أنهم لم يحكموا هذه الجوانب الهامة من جوانب الحركة النقابية أو أنهم لم يأخذوها مأخذاً جاداً يدفعهم لأن يقوموا بما هو أبعد من الأطر الرسمية أو الكتابات التقليدية.. والمشاهد أن كثيرا من الذين كتبوا عن الحركة النقابية انطلقوا من منطلقات نفعية أو سياسية أو بحكم مناصبهم أو لمجرد نيل درجة جامعية وأنهم لم يختاروا هذا الموضوع عن إيمان به ولكن لمزايا تتوفر فيه، ولهذا فإنهم بعد أن نالوا (الماجستير) أو (الدكتوراه) لم يقربوها أو يتابعوها، وإنما سلكوا طريقهم الأكاديمي كبقية (هيئة التدريس)، كما أن الحركة النقابية أيضًا لم تأخذهم مأخذ الجد ولم تحاول الجامعة العمالية أن تستعين بهم عندما قامت.

موقف الأنتلجنسيا المصرية من الحركة النقابية :

إن الظاهرة السابقة تعود - فيما تعود - إلى موقف الأنتلجنسيا المصرية من الحركة النقابية المصرية، ففي كل دول العالم وبوجه خاص حيث تتأخر المستويات الثقافية لعامة الشعب قامت الأنتلجنسيا أي الطبقات المثقفة على اختلافها، وسواء كانت ثقافتها مدنية أو اشتراكية أو دينية بدور كبير في توجيه الحركة النقابية الناشئة وترشيدها وتجنبيها كثيرًا من المزالق وتقديم المعونات الفنية وقد سجل الزوجان (وب) في كتابهما الموسوعي عن تاريخ الحركة النقابية البريطانية الدور المثمر الذي قام بين القيادات النقابية والأنتلجنسيا المتعاونة في فصل كبير بعنوان "الجونتا وحلفاؤها"، والجونتا هي

الخمسة أو الستة من القيادات التي هيمنت على الحركة النقابية البريطانية في خمسينات القرن التاسع عشر، أما حلفائها فهم بعض المفكرين الذين آمنوا بالنقابية وضموا البروفيسور بيزلي (الذي رأس جلسات الدولية الأولى)، والمحامي الضليع فرديريك هاريسون الذي صد عن النقابات غائلة (اللجان الملكية) التي كان أصحاب الأعمال وراء تكوينها وأريد بها إدانة الحركة النقابية وكان هو مهندس القانون الذي اعترف بالنقابية سنة ١٨٧١م، وفي فترة لاحقة رزقت الحركة النقابية معونة عدد من الجامعيين نهضوا بالتنقيف العمالي كان أبرزهم الأستاذ الشهير هـ. توني كما كان كبير أساقفة كنتربري (تمبل) هو الرئيس الأول لمجلس إدارة المؤسسة الثقافية في بريطانيا وعندما أقامت المؤسسة مبناها الخاص أطلقت عليه اسم دار (تمبل).

ولم تحرم الحركات الجماهيرية دينية وعمالية واشتراكية خدمات الأنتلجنسيا فوجد في الإسلام أبو بكر الذي يهب ماله كله للدعوة ويترك لأبنائه (الله ورسوله) ووجد في الاشتراكية مدام كولونتاى ابنة القائد القيصري التي تهجو مهاد الراحة والأرستقراطية لتشارك البلشفيك دعوتهم المنبوذة ولتصبح حاملة راية المعارضة العمالية.. ووجد من حملة الألقاب الرفيعة في روسيا من يقدم المساعدات المالية للشيوخ وبالأذات للفرع اللينيني وعندما مات أوصى باستمرار تقديم المعونة المالية.

ولم تعد الحركة النقابية المصرية مساندة الأنتلجنسيا، ولكن بصورة مختلفة، فحدث اللقاء الأول بينهما عندما أسس محمد فريد - رحمه الله - رئيس الحزب الوطني والزعيم السياسي المصري الوحيد الذي كان لديه فكرة عميقة عن الحركة النقابية.. نقابة عمال الصنائع اليدوية ومدرسة الشعب سنة ١٩٠٩م وفي فترة لاحقة رزقت الحركة النقابية مساندة شخصيات بارزة في الفكر أو السياسة مثل الدكتور محجوب ثابت الذي رأس نقابة عمال الصنائع اليدوية حيناً ونصح

العمال بالبعد عن الأحزاب التي تريد استغلالها ومثل (عزيز مرهم) الذي آمن بالفكر السينديكالي الذي أزهق في أوروبا في فترة سابقة.

ومع أن هذه اللقاءات كانت عابرة ومتقطعة وقد وئدت أو لاها وأكثرها وعودًا بهجرة محمد فريد إلى الخارج بعد قيامها بثلاث سنوات فحسب وذهبت التيارات السياسية بالمحاولات التي أعقبتها وتلا ذلك فترة اقتصرت علاقة الحركة النقابية بالانتلجنسيا على علاقتها بعدد من المحامين أو المستشارين القانونيين الذين استعانت بهم الحركة النقابية فيما ترفعه من قضايا وتقبلها هؤلاء المحامون كما يتقبلون أي موكل سواء من العمال أو من أصحاب الأعمال ولم يثمر هذا اللقاء غناءً أو مردودًا بالنسبة لإنهاض وترشيد الحركة النقابية.

وكانت الفترة من الثلاثينات حتى الخمسينات (ليلا طويلا) من الناحية الثقافية في تاريخ الحركة النقابية المصرية لا نرى فيها بارقة أمل، وكان على الحركة النقابية أن تعتمد على مواردها الفكرية المحدودة التي تجلت فيما أصدره سيد قنديل أو طه سعد أو محمد يوسف المدرك من كتيبات.

وفي الخمسينات لمع بصيص من النور في هذا الليل الطويل وظهرت بعض العناصر المثقفة خاصة في مصلحة العمل وكانت هذه العناصر بحكم ثقافتها متجاوبة مع الأفكار النقابية والاتجاهات الشعبية كما كانت بحكم وظيفتها وثيقة العلاقة بالحركة النقابية ومن ناحية ما فإن اقتران التجاوب مع الصفة الوظيفية كان ملابسه سعيدة وميمونة ومكنت هذه العناصر من توصيل خدماتها وتقديم معاوناتها بصفة مباشرة وعن قناة رسمية ووفر ذلك عليها وعلى الحركة النقابية أيضًا جهدًا ووقتًا وحساسيات وشكوك تصطبح بعمل الانتلجنسيا التي تريد خدمة القضية العمالية وتأتي من منافذ أخرى.

ولكن هذه القناة وإن مكنت هذه العناصر من الاتصال المباشر بالحركة النقابية إلا أنها كانت بعد كل شيء قناة رسمية تحكمها محددات الوظيفة، وليس شرطاً أن تأخذ هذه المحددات شكل التضييق على العناصر المعنية إذ كان يمكن شل عملها بنقلها إلى مكان بعيد جغرافياً قد يجاوز حدود الوطن كما كان يمكن أن يكون هذا النقل إلى وظيفة لا علاقة لها بالعمال أو النقابات وقد تصل الجرأة والثقة بالنظام أن يضع هذه العناصر في مراكز سياسية مسئولة ليجعل ثقافتها في خدمة النظام أو ليجعل خدماتها للعمال – تأتي من منطلق النظام – وفي أطر النظام.

ولتفهم أمكانية حدوث ذلك يكون علينا أن نميز بين ثلاثة مستويات لعلاقة الأنتلجنسيا بالطبقة العاملة فهناك مستوى (التعاطف) التي يقوم على مشاعر وعواطف ويتبلور في صور من المساعدة والمعونات عندما تسنح مناسبات لذلك، وهناك مستوى (التعاون) وهو يظهر عندما يقوى التعاطف إلى درجة من تجاوب يثمر تعاوناً يستمر لفترات ويعالج قضايا معينة، وأخيراً فهناك مستوى (الإيمان) وفي هذا المستوي تهجر الأنتلجنسيا وضعها الطبقي المميز اجتماعياً أو أكاديمياً أو وراثياً.. إلخ، لتشارك الطبقة العاملة شظفها وقسمتها القاسية في الحياة ولتدفع متطوعة وراضية ثمن ذلك اضطهاداً وسجناً وتضحية.

ومن الواضح بالطبع أن هذه المستويات كلها مفيدة للطبقة العاملة وأن أصحابها جميعاً جديرون بالشكر والتقدير ولكن الخدمة المثلى للطبقة العاملة إنما تأتي من مستوى الإيمان.

وبالنسبة للحركة العمالية المصرية فإن المشاعر التي ربطت ما بين محمد فريد والطبقة العاملة وصلت إلى حدود الإيمان وإن جاء هذا الإيمان في مضمون سياسي وكان يمكن أن يثمر الكثير لولا هجرته المفاجئة بعد ثلاث سنوات فحسب من إقامة (نقابة عمال الصنائع اليدوية) ومدارس الشعب، وهذا الحكم أيضاً يمكن أن ينسحب على مشاعر وعمل الدكتور محجوب ثابت وعزيز ميرهم بالنتيجة نفسها :

الإجهاض لأن التطورات السياسية كانت أقوى من مشارف (الإيمان) الذي كان بالكاد قد جاوز مرحلة (التعاون).

وبعد هذه البداية هوت العلاقة ما بين الحركة العمالية والأنتلجنسيا إلى مستوى التعاطف – ما بين الثلاثينات والخمسينات – وقلما صعدت إلى مستوى التعاون.

ومع ظهور الأنتلجنسيا المتجاوبة في مصلحة العمل ارتفعت العلاقة إلى مستوى التعاون ووصلت لدى بعض عناصر هذه الأنتلجنسيا إلى مشارف الإيمان دون أن يصل إلى عمق الإيمان الذي يثمر الفدائية.

ووقفت هذه العناصر التي كان أبرزها عبد المغني سعيد وأمين عز الدين بجانب الحركة النقابية المصرية وزودتها بالتوجيه السليم والفكر الفني وأذرتها في بعض ساعات محنتها وكان لهذا التعاون مردود مثمر تجلى في ظهور النقابات العامة التي سعى لها قادة الحركة النقابية في الخمسينات وساندها عبد المغني سعيد أمام المسؤولين وفي ظهور الثقافة العمالية التي كان فرساها عبد المغني سعيد وأمين عز الدين وبفضلهما ظهرت المؤسسة الثقافية العمالية ومضت قدماً^(*).

ولكن شاب هذا التعاون المثمر ما بين (أنتلجنسيا) مصلحة العمل والحركة النقابية ثلاثة مأخذ :

الأول : أن هذه الأنتلجنسيا دخلت إلى الحركة النقابية من باب الوظيفة وكل المجموعة التي برزت وقتئذ في مجال الثقافة العمالية أو الحركة النقابية كانت من مصلحة العمل سابقا

(*) لقد ظهر بجانب هذين الاثنين شخصيات أخرى من وزارة العمل أيضاً أسهمت في قضية الثقافة العمالية مثل الدكتور عبد الرؤوف أبو علم والأستاذ عبد الحليم القاضي والأستاذ رشاد الحداد وغيرهم.

وزارة العمل فيما بعد، وساعد هذا كما أشرنا إلى تمرير إضافتها الثقافية داخل الدوائر النقابية تحت مظلة الوظيفة وفي حمايتها وكفل لها التطبيق ولكن إطار الوظيفة ما كان ليتسع إلا لقدر معين من الإضافات وكان على الحركة النقابية أن تقنع به، كما كان على الأنتلجنسيا أن لا تتجاوزها وإلا تعرضت للاضطهاد أو الفصل الأمر الذي كانت هذه الأنتلجنسيا تخشاه وتعمل حتى لا تقع فيه ليس فحسب لأن هذا يعني خسارتها لوظيفتها ومورد عيشها ومصدر اعتزازها ولكن لأنه أيضا سيغلق أمامها الباب لتقدم إضافتها التي ما كنت لتجد طريقها عبر قناة أخرى.

وقد يصور هذا أن الأستاذ عبد المغني سعيد الذي كان يعد أبرز وأقوي انتلجنسيا وزارة العمل والمدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية لما لم يتجاوز بالدرجة الكافية مع رئيس مجلس إدارة المؤسسة الذي كان في الوقت نفسه أمين أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي ويريد (تسييس المؤسسة) تمامًا فإنه - أي الأستاذ عبد المغني - استبعد بجرة قلم وبصورة فظة عن منصبه، رغم ماضيه العريق وخبراته الثمينة وجيء بمدير عام آخر لا علاقة له بالثقافة العمالية أو الحركة النقابية وكل مؤهلاته أنه أمين أمانة العمال في البحر الأحمر وأنه (تابع) للأمين العام لأمانة العمال، ولم يعد الأستاذ عبد المغني سعيد بعد ذلك إلى المؤسسة التي شبت بين يديه واقتصرت مساهماته على محاضرات يلقيها بصفة عرضية بين أن وآخر أو كتيبات تصدرها له مجلة العمل.

ثانيًا : أن مشاعر هذه الأنتلجنسيا تجاه الحركة النقابية - مع أنها تجاوزت إطار التعاطف إلى التعاون إلا أنها لم تصل إلى صميم الإيمان حتى وأن بلغت في بعض المواقف مشارفه، وهذا يعود إلى أن هذه الأنتلجنسيا كانت تمت بأصولها إلى

الطبقة البرجوازية الصغيرة التي – ما لم ينقذها إيمان عظيم بدين أو فن أو مذهب سياسي أو دعوة جماهيرية – فإنها تستسلم لطبيعتها المتأصلة وتسلك الطريق التقليدي لكل البرجوازيات الصغيرة في العالم أجمع فيكون محور عملها وهدف نشاطها هو (تحسين حالها) وتأمين مستقبلها وتعزيز مكانتها المادية والأدبية في المجتمع وعندما تتزوج عناصرها سيدات من الطبقة نفسها فإن هذا الاتجاه يصبح ضربة لازب ومما لافكاك عنه ويأخذ شكل (المقدسات البرجوازية) أي الجامعة والوظيفة والشقة (إن لم يكن الفيلا) والرياش والأثاث والمعدات الكهربائية والعربة.. ولا بد أيضا من تأمين المستقبل بمعاش (ورصيد في البنك) وتعليم الأولاد البنات في مدارس متميزة والالتحاق بالنادي وقضاء الأجازات في المصايف والمشاتي.

وهذه الاهتمامات كلها هي مما لا ضير فيه لمن لا يتصدى للقضية العامة أما من يتصدى لها فإن استهدافها ومنحها الأولويات أو اعتبارها الحقائق المادية الصلبة في الحياة لا بد وأن يكون على حساب القضية العامة التي لا بد ستفقد – الأولوية – وسيضحى بما قد تتطلبه من كفاح.

وقد سلكت أنتجانسيا مصلحة العمل هذا الاتجاه وإن حالت مشاعرها وثقافتها دون أن تنزلق إلى هاوية الاستسلام الكامل لهذه الإغراءات أو أن تصبح أسيرة لها، وقدمت عطاءها للحركة النقابية دون أن تنسى نصيبها من الدنيا، إيمانا بالمثل البرجوازي (ما يحتاجه البيت يحرم على الجامع.. إلخ..)، ودخل في حاجة البيت تربية الأولاد والشقة أو الفيلا والعربة وتأمين المستقبل، واستكملت لنفسها هذا كله دون أن ترى مفارقة في أن يرتفع مستواها عن مستوى العمال أو أن

تأوي إلى العربية بعد إلقاء المحاضرة بينما يكون على الدارسين أن يجروا وراء عربات الأتوبيسات العامة لأن هذا ليس ذنبهم ولا هي مسئوليتهم.

وليس هذا نقدًا لمسلكهم لأنه ما كان يمكن أن يسلكوا غيره في الملابس التي أشرنا إليها وهم جديرون بالشكر والتقدير لما قدموه للحركة العمالية المصرية ولكنه تصوير فحسب لضرورات الحياة البرجوازية وانعكاساتها على النشاط العام.

ثالثاً: أن المحصول الثقافي الذي قدمته هذه الأنتلجنسيا للحركة النقابية كان محدودًا ومحكومًا من ناحية بما يسمح به إطار الوظيفة ومن ناحية أخرى بما يسمح به البيت للجامع ومع أن هذه الأنتلجنسيا كانت بحكم ثقافتها ووظيفتها هي صاحبة الثقافة (الفنية) لقضايا العمل وجوانبه المختلفة إلا أن ما حصلت عليه من ثقافة أكاديمية وما كادن يدور عليه العمل الوظيفي كان محصورًا في دائرة ضيقة ومن المحتمل أنها – أو بعضها – حاول التوسع ولكن إلى أقدر محدود ودون تلمس مردود كبير فقد هيمنت عليها المحددات الوظيفية والنفسية البرجوازية والأوضاع السياسية.

وهذا هو السبب في أن إضافة هذه الأنتلجنسيا – خارج إطار العمل الوظيفي كان محدودًا وأنها في كتاباتها لم تحاول باستثناء التاريخ – معالجة القضايا اليومية في الحركة النقابية من دور وأيديولوجية وسياسية.. الخ، أو ملأ الفجوات التي أشرنا إليها في الثقافة النقابية من تعددية أو هيكلية أو حركية.. الخ وعندما خرجت من الوظيفة تقلص – أو انتهى – دورها في خدمة الحركة النقابية وانقطعت صلتها بها.

كانت الضحية الحقيقية لهذا الوضع هي جماهير العمال فقد قنعت الأنجلنسيا بتقديم عطاءها المحدود وفي بعض الحالات شغلت عن تقديم هذا العطاء عندما انتدبت إلى دول عربية أو دفع بها إلى مناصب سياسية، أما القيادات النقابية العليا فقد أصبحت مستأنسة أو مستفيدة وسيطر عليها الخوف بعد أن رأت ما حل بالبكري وخميس وما ترامى إليها من ويلات وأهوال وتعذيب في معتقلات عبد الناصر وسجون صلاح نصر، فلم تحرك ساكناً، بينما انحاز بعضها الآخر للوضع السياسي (الذي جاء بها إلى مناصب القيادة النقابية في معظم الحالات) فأصبحت (ملكية أكثر من الملك) وتمسكت بالاتحاد الاشتراكي الذي كان قد حفر قبره ولم يبق إلا دفنه ورفضت الأحزاب التي كانت قد اتخذت الترتيبات لإقامتها.

وشعرت جماهير العمال بالحاجة إلى قيادة شجاعة أمينة مثقفة وافتقدت انتلجنسيا مؤمنة من نوع (أبي بكر) أو مدام كولونتاوي ولم تجدها لأن انتلجنسيا مصلحة العمل التي بدأت في الخمسينات كانت قد تآكلت مع بداية الثمانينات ولم يعقبها رجيل آخر وأمل العمال خيراً عندما سمعوا بالجامعة العمالية ولكن الجامعة العمالية الناشئة عجزت لأسباب طارئة وتعثرت ولم تحقق طموحات العمال فظل الطوق الحديدي يحكم مسار الثقافة العمالية والحركة العمالية ويجعلهما تدوران في حلقة المفرغة.

دور الأستاذ جمال البنا :

كان هذا هو ما يدور في نفس جمال البنا، وكان الرد عليه هو ما تصدى له.

وكان كل شيء فيه يجعله مهيباً له*).

(* رجعنا في مادة هذا الفصل إلى الأستاذ جمال البنا الذي زودنا بالوقائع والبيانات الواردة، ولكن مسئولية الصياغة والأحكام تعود إلى قسم الثقافة العمالية بالاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

إذا كنا سنسهب شيئاً ما في الحديث عنه فذلك لإظهار آثار الأصل والنشأة والثقافة والإيمان على القيام بالدور المطلوب في تثقيف الحركة العمالية وما قدمه جمال البنا من كتب يفوق ما قدمه غيره، بل هو يفوق كل ما قدمته الأنتلجنسيا المصرية للحركة النقابية، ولعلنا – بعد – تحقق رغبة الدارسين العماليين الذين تتلمذوا على يديه من عام ١٩٦٣م حتى الآن في أن يعلموا شيئاً عن نشأته وتطوره الثقافي وكفاحه النقابي.

ولد الأستاذ جمال البنا في ديسمبر عام ١٩٢٠م من أسرة ريفية فقيرة كانت تكدح في أرض إحدى قرى مديرية الغربية ويحتمل أن يكون أحد أجداد الأسرة ممن احترفوا (البناء) وعنه حملت العائلة أسم (البنا) وضحى والده في مستهل شبابه بقراريط من الأرض ورثها عن أبيه ليتفرغ للعلم فسافر إلى الإسكندرية ليتلقى الدروس في مسجد الشيخ إبراهيم واحترف حرفة تصليح الساعات ليحقق استقلاله المادي دون أن يحيف ذلك على ضرورات الدراسة.. وبعد أن تلقى قسطاً طيباً من الثقافة الإسلامية عاد إلى (المحمودية) وهي (مركز) هام أقرب إلى أن تكون مدينة صغيرة أو بندر منها لأن تكون قرية حيث اختاره أهلها إماماً لمسجدها، وكان قد تزوج فبنى بيتاً صغيراً لسكنه ودكاناً على شاطئ النيل لتصليح الساعات، وتفرغ للتوسع في العلوم وفي مرحلة مبكرة من حياته بدأ مشروعاً ضخماً كان هو – بكل المعايير – آخر من يتصور أن يقوم به.

كان هذا المشروع هو تصنيف مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني تبعاً للموضوعات وأبواب الفقه ولمعرفة أهمية هذا العمل نقول إن هذا (المسند) هو أكبر كتب الحديث قاطبة ويضم قرابة ثلاثين ألف حديث وهذه الأحاديث مسرودة تبعاً لروايتها دون ترتيب موضوعي فتجد حديثاً عن الصلاة يتلوه مباشرة حديث عن الجهاد يتلوها مباشرة حديث عن الزواج أو التوحيد.. الخ، وحال ذلك دون

أن يستفاد بهذا المرجع الأعظم في استخراج الأحكام الفقهية التي تعود أكثر ما تعود إلى الحديث النبوي.

ومنذ أن وضع الإمام أحمد بن حنبل مسنده في القرن الثالث الهجري حتى القرن الثالث عشر ولم يتوصل أحد العلماء إلى ترتيبه، وقد بدأ الإمام ابن كثير ذلك دون أن يتمه، وقال (مازلت أقرأ فيه والسراج ينونص حتى كف بصري معه)، فظل المسند على ما هو عليه عشرة قرون كاملة.

وكان التصدي لهذا العمل من الشيخ أحمد البنا عملاً تستبعده كل المعايير المتصورة فليس هو إلا رجلاً قروياً يعمل في بلد ناء ولم يدخل الأزهر أو يحصل على العالمية وليس له دخل خاص يمكن أن يساعده للتفرغ وحتى لو أتمه فما قيمة هذا العمل دون أن يطبع وينشر، ومن يطبعه ومن ينشره وسيكون في عشرين جزءاً أو أكثر؟

ولكن الإيمان والهمة والعزيمة تغلبت على كل هذه الموانع والعقبات والمثبطات ومضى الشيخ في عمله حتى أتم التصنيف في عشرين عاماً ثم تصدى أيضاً لما لا يقل عن ذلك بل يفوقه وهو وضع (شرح) وتخريج للأحاديث واستخلاص للأحكام بحيث زاد الشرح على حجم الأصل نفسه وأعجب من هذا كله أنه بدأ بنفسه الطبع والنشر وأمضى في هذا كله أربعين عاماً.

وعندما توفي الشيخ أحمد البنا عام ١٩٥٨م كان قد أتم طبع ٢٢ جزء من كتابه الموسوعي وبقي جزءان أتمتهما الأسرة بعناء شديد وبعد خمسة أعوام كاملة ظهر العمل في ٢٤ جزءاً كبيراً من يقرأها ويتدبرها يصبح (مجتهداً) إلى حد ما.

شيء كهذا أتمه الابن البكر لها الرجل الفذ العجيب.

فعندما كون الأستاذ حسن البنا في العشرين من عمره الجماعة الأولى للإخوان المسلمين في الإسماعيلية فإنه لم يكن متخرجاً من

الأزهر أو يكن أحد العلماء المبرزين لقد كان مدرساً للغة العربية في مدرسة ابتدائية بمدينة الإسمايلية ولكنه استطاع بالإيمان والهمة والعزيمة التي جعلت والده يتم عمله العظيم أن يجعل من هذه البذرة الصغيرة هيئة الإخوان المسلمين العالمية وترك بصمته على الدعوة الإسلامية في العصر الحديث وأنجز هذا كله وهو في الأربعين من عمره.

من هذه الأسرة من بناء الأهرام والتي أبرزت على الأقل علمين من أعلام الإسلام في العصر الحديث الشيخ أحمد البنا صاحب المسند والأستاذ حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين.. ولد جمال البنا.

أطلق عليه والده اسم جمال البنا على اسم الثوري الكبير جمال الدين الأفغاني الذي كان معجباً به ولكن الطفل كان نحيفاً رقيق الجسم فلم يرتع ويلعب، خاصة وأن الأسرة كانت قد تركت (المحمودية) ذات الروابي الخضر وانحسرا في أزفة القاهرة، ولذلك فلم يكد يتعلم القراءة والكتابة حتى كانت المطالعة هي هوايته ورياضته ونافذته على العالم.

وكان والده قد ألف أن يأخذه معه إلى مكتبه وفي هذا المكتب قرأ الطفل مجموعات من مجلة (اللوائف المصورة) الوفدية والتي كانت تحفل بالمقال والصورة والقصة عن المد السياسي الكاسح للشعب أول العهد بالوفد وقرأ فيها رواية مسلسلة بعنوان (زغاليل مصر)، كما قرأ مجلة الأمل النسوية الأولى التي كنت تصدرها الصحفية الشابة (منيرة ثابت)، وظل يذكر إحدى رواياتها المسلسلة (قمر بني إسرائيل)، ثم انتقل إلى الروايات المترجمة التي كان الأهرام ينشرها مسلسلة كل يوم في آخر صفحة معينة لقصصين مثل شارلس جارفس وغيره وكان والده يجمعها.

وفي البيت قرأ موسوعات الأدب الشعبي التي لا يكاد الجيل الحديث يعلم عنها شيئاً مثل رواية (سيف بن ذي يزن) في أربعة أجزاء وتجري أحداثها في جو أسطوري ما بين مرده الجان وحكماء

اليونان ورواية الأميرة ذات المهمة في قرابة عشرين مجلدًا وتجرى أحداثها حول سيطرة الجيوش الإسلامية على (ملطية) كما عرضت قصة (أبو زيد الهلالي سلامة) لأنماط من الفرسان المسلمين.. ونقلت روايات الجيب جمال البنا المراهق إلى عالم العصر والآداب العالمية (فيكتور هوجر) (أميل زولا) (بلزاك) (تولستوي).. الخ، ثم جاء دور المجالات فقرأ مجموعات منها بدءًا من المقتطف التي صدرت في منتصف القرن التاسع عشر، ومجلتي التي كان الأستاذ أحمد الصاوي يصدرها في الثلاثينيات وتميزت بأسلوبها الأنيق، ومجلة الرسالة للأستاذ الزيات حتى مجلة الكاتب المصري التي كان يشرف على تحريرها طه حسين في الأربعينات.

وكانت مكتبة شقيقه الأستاذ حسن البنا رحمه الله تضم فرائد المكتبة الإسلامية ومراجع الأدب العربي فالتهمها قرأ (الأغاني) لأبي فرج الأصبهاني و (الحيوان) للجاحظ و (العقد الفريد) لابن عبد ربه كما قرأ في التراجم (تاريخ بغداد) لابن الخطيب و (وفيات الأعيان) لابن خلكان وغيرها وبعد أكثر من أربعين عامًا على قراءته للأغاني تذكر وهو يكتب (الإسلام هو الحل) عام ١٩٨٨م أبياتا أنشدها الخليفة الداعر الوليد بن يزيد يماثل - فيما رأي - مشاعر الملك فاروق عندما استسلم للجيش يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢م فعاد إلى الأغاني حتى وجدها وأثبتها في الإسلام هو الحل^(*).

وفي منتصف الأربعينات غطت جدران سور الأزبكية بالقاهرة مجموعات ممتازة من الكتب الإنجليزية كانت تخص مكاتب الجيش البريطاني في قاعدة قنال السويس وتخلص منها مع نهاية الحرب واستحوذ جمال البنا على بضعة ألوف منها وبفضلها تعرف على كتب (نادي الكتاب اليساري) وروائع سلسلة بنجوين و بليكن بالإضافة إلى بعض المراجع القديمة والمجلات التي تعود إلى أوائل القرن التاسع

(*) الإسلام هل الحل، ١٩٨٨م، ص ١٤٤.

عشر يعود بعضها – مثل مجلد (المجلة الفصلية) (كوارتلي ريفيو) إلى عام ١٨٤١م، وكانت أحد المراجع التي اقتبس منها ماركس فقرات طويلة عن سؤات تشغيل الأطفال التي جاءت في تقرير المفتش ليونارد هورنر ١٨٤٠م – وعندما سافر جمال البنا إلى لندن بعد ذلك بوقت طويل لم يجد في بعض الأجزاء التي تنقصه لهذه الكتب لا في المكتبات ولا حتى في بعض معارض الكتب التي شهدتها عامي ١٩٨٢م، ١٩٨٣م.

وبفضل شرائه المتكرر ومروره على سور الأزيكية ذهابًا وإيابًا أصبح جمال البنا (زبونا) معروفًا لأصحاب هذه المكتبات وقدم لبعضهم خدمات شخصية وفنية في مناسبات وبلغت مكتبته الإنجليزية التي استخلصها من السور بضعة ألوف.

ولا يمثل التعليم الرسمي شيئًا ذا بال في حياة جمال البنا فبعد أن أتم الدراسة الابتدائية أدخلته الأسرة مدرسة (الخدوية الثانوية) في الحلمية الجديدة، وكانت وقتئذ أعرق وأقدم المدارس الثانوية ولكن لم يمض بها إلا سنة واحدة فقط – اصطدم بمدرس اللغة الإنجليزية – عندما رفض أن يعتذر إليه بتعبير ظن جمال البنا وقتئذ أن فيه مساسا بكرامته.

ونتيجة لهذا رسب في اللغة الإنجليزية في السنة الأولى ورفض بإصرار أن يعيد السنة أو أن يستأنف الدراسة الثانوية وتحت إلهام الأسرة بضرورة استكمال دراسة ما دخل مدرسة التجارة المتوسطة بالجيزة لأن الدراسة بها كانت ثلاث سنوات فحسب وإن كانت موضوعاتها أبعد الموضوعات عن قابليته وعندما أتمها عام ٣٧ – ١٩٣٨م طوى (دبلومها) ولم ينظر فيه أبدًا.

وهذه الواقعة لها أهميتها العظمى لأنها توضح كيف أن جمال البنا قذف بأولى – ولعلها أهم – المقدسات البرجوازية وهي الجامعة غير آسف إذ لم تكن الجامعة تعني لديه شيئًا لا الثقافة ولا المستقبل،

فقد كان في بيته من الثقافة أكثر مما في الجامعة وكان يعيش بين أب وأخ أكثر ثقافة من أساتذة الجامعة، وهو في هذا يختلف عن أترابه الذين لا يرون المكتبة إلا في الجامعة ولا يرون المثقفين إلا في أساتذة الجامعة، كما أن ما توصل إليه من اطلاع جعله يعتز بنفسه وبتكوينه الثقافي وينظر إلى الجامعة كدار للعلم أو للتأهيل في نوع من الاستهانة ولم يصر والده ولا أخوه الأكبر لأنهما مثله لم يكونا ليحفلا بها وقد وصلا إلى قمة المعرفة دونها، ولو تمسك هو أو هما بالدراسة الجامعية لصعب ذلك الدور الذي كان يسير نحوه حتى وإن لم يتبينه وقتئذ تمامًا.

وتلاقى جمال البنا مع الطبقة العاملة في عدم الاحتفال بالدراسة الجامعية ولكن منطلقه كان يختلف عن منطلقها فلم يكن العجز ولكن كان الاعتزاز بالثقافة والعلم وليس الشهادة.

ومع رفض الجامعة، جاء رفض الوظيفة أو المستقبل البرجوازي التقليدي فلم يكن جمال البنا ليهدف لأن يكون ضابطاً أو طبيباً أو مهندساً وإنما أن يكون كاتباً ومؤلفاً فلم يرتبط بوظيفة إلا مرة واحدة لمدة سنتين كان يحمل خلالها استقالته التي قدمها عندما سأمها.. وإن كان قد قبل منصب مدير مطبعة الإخوان المسلمين فهذا المنصب كان يقربه إلى عالم الطباعة والنشر وهو ما يدخل في أطار اهتماماته بحيث لم يعسر عليه أن يطبع وينشر كتبه متحرراً من وصاية دور النشر.

وكان الخط الرئيسي الذي وضعه جمال البنا لنفسه والتزم به لمواجهة تكلفة المعيشة هو النزول بمتطلباتها إلى أقل درجة حتى لا يثقل ذلك عليه ويحيف على حريته.

وكان من المحتمل أن يعمل الأستاذ جمال البنا بالصحافة وقد يصبح كاتباً مشهوراً، ولكن عالم الصحافة لم يكن حرًا ومفتوحًا وكانت تحكمه (شلال) معينة ويخضع لعرف واعتبارات حزبية أو سياسية أو

اجتماعية تحول دون أن يعمل فيها بحرية، فلم يحاول أن يغمس فيها أو يتورط معها وقنع ببعض العلاقات مع آحاد من الكتاب أو الصحفيين مع أنه حصل سنة ١٩٥٣م على امتياز باسم مجلة الفكر - وكان هو صاحب الامتياز ورئيس التحرير - وحدث هذا في مناخ سياسي موات ما لبث أن تحول إلى عداوة، فبعد أن أصدرت المجلة عددان في شكل كتيبات (الأزمة والبطالة في الرأسمالية) و(موقف الفكر العربي تجاه المذاهب السياسية المعاصرة)، أثر جمال البنا أن لا يوالي الصدور، وبهذا سقط الامتياز بعد ستة شهور ولم يأسف كثيرًا على هذا.

وفي سنة ١٩٤٥م أصدر جمال البنا كتابه الأول (ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد) وهو دراسة للفقير والجهل والمرض في مصر وفي السنة التالية (١٩٤٦م) أصدر (ديمقراطية جديدة) كما أسس في السنة نفسها (حزب العمل الوطني الاجتماعي) الذي تحول بعد الصدام مع السلطة وبناء على نصيحة قدمها الأستاذ حسن البنا رحمه الله له إلى (جماعة العمل الوطني الاجتماعي) وأخذت الجماعة غرفة فسيحة في بيت قديم متهدم هو المنزل رقم ٩ ميدان الخازندار بالقرب من محل صيدناوي وكانت تشغل حجراته الفسيحة ورش (ترزية) و(جزمجية).. إلخ، وقد هدم البيت بعد ذلك وبني ليكون المقر الأول لوزارة العمل وعندما قابل الأستاذ جمال البنا الوزير الأول للعمل "أنور سلامة" في مكتبه بهذا المبنى، قال له مداعبًا لقد كنت في هذا المكان قبلك.

وكان من أسباب تفضيل هذه المنطقة أنها كانت نقطة تركيز النقابات وكانت معظم النقابات تشغل غرفا في شقتها وزود جمال البنا حجرة جماعته بعدد من الكراسي ومكتب وراديو وعدة كاملة للشاي ولسماع حديث أو لإعارتهم كتبًا كما حاول تنظيم دراسة لمحو الأمية

ولكن هذه الجهود قوبلت بمضايقات من رجال الأمن حتى وضع اعتقاله في ديسمبر ١٩٤٨م مع قيادات الإخوان المسلمين حدًا لها.

ولم يكن جمال البنا من قيادات الإخوان أو حتى من أعضائهم ولكن سلطات الأمن فيما يبدو استغلت المناسبة لإيقاف نشاطه وأمضى في المعتقل عامًا انتقل فيه ما بين هاكستب والطور وعيون موسى والتقى فيه بكثير من الشيوعيين ومنهم هنري كوربييل، فضلًا عن قيادات الإخوان.. إلخ.. وأتقن الإنجليزية وكاد أن يحفظ عن ظهر قلب ديوان المتنبي بعد أن وجد نسخة منه لدى المعتقلين.

وفي ليالي المعتقل الطويلة وبعد تفكير عميق قرر أن يركز نشاطه في الحركة العمالية.

وعندما أفرج عنه عام ١٩٥٠م قام بتجربة مثيرة فقد زج بنفسه في صفوف العمال كعامل في مصنع للنسيج يملكه أحد معارفه من الإخوان المسلمين وظل به لمدة شهر تعرف على موقع العمل وظروفه، كما حصل على الصفة العمالية وتقدم بها إلى انتخابات النقابة العامة لعمال صناعة النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها وكان مقرها في ٩ شارع فوزي بحلمية الزيتون ونجح في الانتخابات وأصبح (أحمد جمال الدين) وهو الاسم الرسمي لجمال البنا عضوًا بمجلس إدارة النقابة.

وأمضى جمال البنا سنتي ٥٠ و ١٩٥١م عضواً بمجلس إدارة النقابة العامة للغزل والنسيج بالقاهرة وضواحيها في حل مشكلات العمال وتسوية المنازعات في مصلحة العمل أو مع الإدارات كما حاول تنظيم محاضرات في النقابة وأصدر عدداً واحداً من مجلة استأجرها وأعطاه اسم النقابة واصطدم خلال هذا النشاط بالعناصر الشيوعية النشطة من عمال الغزل والنسيج وتلبد الجو في الوقت الذي كان جمال البنا قد انتهى إلى نتيجة محددة وواضحة تلك هي أن الخدمة

العظمى التي يمكن أن تقدم للحركة النقابية هي استنقاذها من أسلوب العمل الارتجالي والعشوائي والفردى وتزويدها بالثقافة الفنية التي تمكنها من العمل على أسس منهجية وعلمية فلما حان حين الانتخابات للعام الثالث لم يجدد ترشيح نفسه لأنه وجد أن دوره الحقيقي هو تيسير هذه الثقافة الفنية وترشيد العمل النقابي.

ولكن قبل أن يبدأ هذه المهمة كان عليه خلال سنوات ١٩٥٣م و ١٩٥٥م أن يقوم بتجربة في مجال جديد لعلها أشد إثارة من تجربته عندما زج بنفسه في صفوف العمال فعندما كان في المعتقل ألم بظروف السجون والمعاملة الوحشية التي يتعرض لها المسجونون آلى على نفسه أن يعمل لإصلاحها وفي سنة ١٩٥٣م أسس (اللجنة الشعبية لإصلاح السجون) التي غيرت اسمها بناء على طلب المسؤولين إلى (الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسره) عام ١٩٥٣م وحققت الجمعية نجاحاً مذهلاً واستطاعت بفضل ملابسات لا يتسع المجال لشرحها أن تتوصل إلى إصلاحات جذرية في السجون كإباحة تدخين السجاير وإحلال الأسرة محل (البرش)، وإزالة القيود الحديدية وإلغاء السابقة الأولى... إلخ.. وزار جمال البنا سجن مصر وليمان طرة وحمله المسجونون في (ليمان طره) على الأكتاف في مظاهر عارمة كأنما في حرم الجامعة وليسوا في حوش الليمان وأزعج هذا التطور المسؤولين، ولما توترت العلاقات ما بين الإخوان المسلمين وسلطات الجيش سنة ١٩٥٤م إثر محاولة اغتيال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية واتهم فيها بعض الإخوان، حانت الفرصة لسلطات السجون للتخلص من الجمعية وحيكت لها مؤامرة مكنت السلطات من أن تضع يدها عليها عام ١٩٥٥م وتحل مجلس الإدارة وتأتي بمجلس إدارة من ضباط السجون ولم تعد الجمعية أبداً إلى ما كانت عليه.

ولم يحاول جمال البنا استعادتها لأن الخدمة الاجتماعية لم تكن من الأصول في عمله ولم يستهدف أن يكون من رجال الخدمة

الاجتماعية ولقد كانت الفكرة الرئيسية في الجمعية إصلاح السجون أكثر مما كانت (خدمة اجتماعية للمسجونين) وكان تكوينها وفاء لعهد قطعة جمال البنا على نفسه عندما اختلط بالمسجونين لإصلاح السجون وانتهى عمله في الجمعية كما انتهى عمله في النقابة بعد أن قدم إضافته الخاصة وطويت صفحة الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسره في الوقت المناسب عندما اكفهرت العلاقات ما بين الإخوان المسلمين والسلطات وبدأت أولى موجات الاعتقال والإرهاب، ووجد أن هذا هو الوقت المناسب تمامًا للبعد عن الأضواء والعكوف على مهمته الثقافية في المجال النقابي.

كانت المهمة صعبة فلم تكن هناك كتابات عن الموضوع بالعربية، وكان عليه أن يعود إلى المراجع الإنجليزية وأن يقف طويلاً أمام الاصطلاحات والتعبيرات الفنية، خاصة بعد أن تبين أن كبار المترجمين بما فيهم أستاذ بارز كالدكتور راشد البراوي – رحمه الله – يقعون في أخطاء فاحشة، ولكن الهمة والعزيمة مكنته في النهاية من أن يفتح الآفاق النقابية للغة العربية.

وأخذت هذه العملية ثمان أو تسع سنوات وضع فيها (مسودات) كتب ومراجع عن تاريخ الحركة النقابية في بريطانيا وفي الولايات المتحدة والتنظيم والبنيان النقابي.. إلخ، وكانت بعض هذه المسودات في قرابة ألف صفحة ولم يكن لديه أي فكرة عن الطريقة التي يمكنه بها طبعتها (وحتى الآن لم يطبع منها شيء الكثير) وأن كان قد أستطاع إقناع صديق له في (الدار القومية) بأن تترجم الدار التقارير التي أصدرتها لجنة (جون برايس) عن الحالة النقابية في بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعندما أعادت الدار القومية الترجمة إليه ليراجعها لم يفهم منها شيئاً، واضطر لإعادة الترجمة واتفق مع الدار القومية بعد ذلك أن يقوم بالترجمة والمراجعة معاً وصدرت هذه الكتب تحت عنوان (الحركة النقابية في.....)، وضمنت

بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والسويد وبورما والملايو، وهي الدول التي زارتها بعثة (جون برايس) وكتبت تقريراً عن كل منها وكانت هي الأولى التي عرفت القارئ المصري على الحركة النقابية في هذه الدول، كما أصدرت الدار القومية له في سلاسل اخترنا لك و"من الشرق والغرب"، و"اخترنا للعامل" تراجم وكتابات أخرى كان بعضها مثل (الإدارة العمالية في يوجوسلافيا) في ٥٠٠ صفحة كبيرة.

وافتحت وقتئذ (١٩٦٥م) المؤسسة الثقافية العمالية التي كان الأستاذ جمال البنا يتابع تطورها من اللجنة الوزارية المشتركة عام ١٩٥٧م حتى افتتاحها وطلب أمين عز الدين من جمال البنا إلقاء محاضراته الأمر الذي استمر حتى سنة ١٩٩٣م دون انقطاع إلا فترة قصيرة رأس فيها المؤسسة مدير جاء لتسييس الثقافة العمالية، ولم يطل عهده إذا اقتلعت (ثورة التصحيح) كما أطلق عليها، وعاد الأستاذ جمال البنا لإلقاء محاضراته كما انتخب عضواً بالمجلس الاستشاري لمعهد الدراسات النقابية طيلة فترات انعقاده.

وربطت صداقة وثيقة بين جمال البنا وكل الذين تولوا إدارة المؤسسة الثقافية العمالية أمين عز الدين – عبد المغني سعيد – والدكتور حلمي مراد وعبد المجيد الدملاوي حتى المدير الأخير الدكتور عماد الدين حسن – صداقة تقوم على التقدير والرغبة في النهوض بالمؤسسة.

وكانت علاقة الأستاذ جمال البنا بالمؤسسة الثقافية العمالية علاقة فريدة، فهو الوحيد من "الرعييل الأول" الذي عاصر افتتاح المؤسسة أو ما قبلها، وواصل العمل معها بصفة منهجية ومنتظمة. صحيح أن الأستاذ عبد الغني سعيد والأستاذ رشاد الحداد والأستاذ عبد الحليم القاضي ظلوا على صلة بالمؤسسة، ولكن هذه الصلة كانت عرضية، ومتقطعة وكانت لديهم أعمالهم أو وظائفهم التي تمثل

اهتمامهم الأول، أما الأستاذ جمال البنا فقد كان متفرغاً لعملية التثقيف وعندما أريد منه أن يعمل في منظمة العمل العربية كموظف رفض وأثر أن يكون خبيراً استشارياً لا يخضع لقيود الوظيفة التي كانت تحول بينه وبين إلقاء المحاضرات أو تأليف الكتب، إلا بعد إذن المنظمة، فظل عمله مع المؤسسة هو العمل الرئيسي خلال فترة ارتباطه بمنظمة العمل العربية، وقبلها كان هو العمل الوحيد تقريباً.

وفي الوقت نفسه، فإن جمال البنا لم يكن موظفاً في وزارة العمل التي تعين المسؤولين عن الثقافة العمالية أو من القيادات النقابية وقتئذ، وكانت هذه الواقعة مع شدة ارتباطه بالثقافة العمالية، تبدو مفارقة، فلم يكن أبداً أحد المسؤولين الرسميين عن الثقافة العمالية ولكنه كان يملك من التأثير عليها ما لا يملكون.

وكان مفهوماً بين الجميع أن جمال البنا ليس له أطماع وظيفية، فهو لا يريد الوظائف، والوظائف لا تريده أيضاً لأنه لا يصلح لها، وجعل ذلك مديري المؤسسة يأنسون إليه، ولا يحسون نحوه ما قد يحسون نحو منافسين أو طامعين، وكان هو من ناحيته يحس أنه في المؤسسة كما لو كان في مكتبه ولاحظ البعض أنه لا يجلس عادة كما يجلس الضيوف - على "الفوتيهات" ولكن يجلس في عفوية على أي مكتب في الغرفة، بما في ذلك مكتب المدير العام.

وليس معنى هذا أنه كان متجاوباً أو مستسلماً للأوضاع في المؤسسة، فالحق أنه وأن أعجب بها خاصة سنتي ١٩٦٢م و ١٩٦٣م ألا أنه استشعر زحف البيروقراطية والتجمد الإداري، وتأثر المؤسسة شيئاً فشيئاً بعقلية وظيفية ديوانية تحول دون الأخذ بكثير من الآراء التي اقترحها مراراً وتكراراً كالفصول الحرة. الدراسة بالمراسلة والمرونة في البرامج والمتابعة وتنظيم العلاقة ما بين المحاضرين والمؤسسة بدلا من تركها للأهواء ومعظم هذه الاقتراحات لما تطبق حتى الآن، أو لم تطبق بالصورة المثلى.

وعندما أريد تسييس المؤسسة، ساءت العلاقة بين جمال البنا، وبين مدير المؤسسة الذي لم يكن من أسرة الثقافة العمالية أو الحركة النقابية أو أحد رجال الفكر، واضطر إلى أن يرفع قضية على المؤسسة، وأشار إلى هذه الواقعة الفريدة في كتابه "بحوث في الثقافة العمالية" فقال :

".. وأعتقد أن المؤسسة لن تذكر بالفخر أن محاضراً من أبرز محاضريها قد اضطر لأن يرفع عليها قضية أمام المحاكم ليظفر بمبدأ يقرر به منهجية العلاقة وانتظامها بين المحاضر والمؤسسة، ولن تغفر للذين ولوا أمرها وقتئذ أن دفعوا بمحام ليدعي أمام المحكمة أن هذا المحاضر الذي واصل العمل بالمؤسسة منذ قيامها، وحاضر بمراكزها بصفة منتظمة من ١٩٦٣م إلى ١٩٧٠م.. إلخ.. لم يلق سوى محاضرة واحدة ولم يتقاضى من المؤسسة خلال هذه الفترة سوى جنيه ونصف..!!".

والله أعلم ماذا كان يمكن أن تسفر عنه القضية لو لم يتدخل صديق ليظفر بنوع من المصالحة تخلص المؤسسة مما يلحقها من إساءة وتعترف للأستاذ جمال البنا بمنزلته الخاصة.

وهناك صفحة مطوية، أغلب الظن أن أصحابها أنفسهم قد نسوها تماماً، وتمثل لنا الغيرة، والهمة والحاسة العملية التي تملكت الأستاذ جمال البنا فترة الستينات تلك هي "جمعية أبحاث العلم" التي دعا إليها في سبتمبر سنة ٦٤ عندما يأس من تكوين قسم حقيقي للأبحاث بالمؤسسة وكان له وقتئذ علاقة وثيقة بالنقابة العامة للعاملين بالشركة الشرقية للسجاير في شارع سراي الازبكية في قلب القاهرة. وإلى هذا النادي دعا جمال البنا لفيفا من أصدقائه وزملائه لدراسة تكوين "جمعية أبحاث العمل" وفي سبتمبر سنة ١٩٦٤م وقع المؤسسون على عقد تأسيس الجمعية ولائحة نظامها الأساسي.. إلخ،

من عشر نسخ، وكان هؤلاء الأعضاء ٢٩ منهم الأساتذة محمد حلمي إبراهيم، جمال الدين زهير، عبد اللطيف بلطية (وكان الأول الذي يحضر الاجتماعات عادة) زكي سلامة، عبد الرؤوف أبو علم، محمد فؤاد دراهم، إبراهيم حنبل، حامد زيدان، صلاح الدين الشريف، بكر الصديق عبد الوهاب وأمينة شفيق وسامية شاتيل، كما ضمت عددًا من أسرة المؤسسة الثقافية هم محمد عبد الرحمن البكري (مدير مركز الزيتون) عادل عبيد (مدير منطقة القاهرة) محمد عبد المجيد ناصر (مدير مركز عابدين) محمد فؤاد عطا (مدير معهد الدراسات النقابية) حسن كرم الله (مدير مركز الازبكية) واختير الأستاذ جمال البنا أمينًا عامًا، كما اختيرت السيدة أمينة شفيق مساعدة للأمين العام.

وكان يمكن لهذه الهيئة أن تقوم دور كبير لو لم يتوفى الأستاذ محمد حلمي إبراهيم عندما اصطدمت سيارته في ليلة ليلاء خلال عودته إلى القاهرة من إحدى المحافظات، وكان الأستاذ محمد حلمي إبراهيم هو اليد اليمنى للأستاذ جمال البنا في هذا المشروع، فأصيب بنوع من الإحباط، وعلى غير طبيعته طوى أوراق جمعية أبحاث العمل، ولم يقدمها للشهر.

* * *

وبعد خمسة عشر عامًا من إلقاء جمال البنا المحاضرات على القيادات في معهد الدراسات النقابية دون أن يلمس تقدمًا يذكر، تنبه إلى أن القصور الرئيسي في الحركة النقابية المصرية يعود إلى افتقادها للأيدولوجية التي توجه خط سير الحركة النقابية وتعصمها من الإغراء والاستقطاب وتحصنها أمام الوعيد والإرهاب، وأن هذا النقص هو سبب استخداء القيادات النقابية أمام السلطات وعدم تلاحمها مع قواعدها وكان يؤمن أن عالم الأيدولوجيات الأصيلة لا يضم سوى أيدلوجيتين هما الإسلام والماركسية وأن الماركسية بحكم نشأتها

التاريخية وملابسات ظهورها الأوروبية، فضلا عن فقرها الفكري لا تصلح للحركة العمالية المصرية وأن الأيدلوجية الوحيدة الصالحة هي (الإسلام) وكان له من ثقافته الإسلامية ما يمكنه من تأصيل نظرية للعمل في الإسلام وضمن هذه الكرة كتابية (أزمة النقابية ما بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي)، وكتاب (الإسلام والحركة النقابية) ولكي يوجد هيئة تحمل هذه النظرية دون أن تخضع لملايسات النظام الحاكم في مصر التي كانت تجعله يضيق بالدعوات الإسلامية فإنه أسس (الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل) واستخدم الصلات التي كان قد كونها عندما اختير خبيراً استشارياً في منظمة العمل العربية، وقام على نفقته الخاصة بزيارة للأردن والمغرب والسودان، كما كتب إلى قيادات الاتحادات الباكستانية، وزار جنيف واتصل بعدد من مندوبي العمال خلال مؤتمر العمل الدولي سنتي ١٩٧٩م و١٩٨٠م، وبهذه الطريقة أمكن عقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد الإسلامي الدولي للعمل في جنيف خلال الفترة من ٦ - ١٠ يونيو ١٩٨١م شعبان ١٤٠١هـ وأعلن تكوين الاتحاد ووضع دستوره واختير جمال البنا رئيساً له وبدأت عملية إصدار سلسلة من الكتب والكتيبات تعالج القضايا النقابية من منظور إسلامي.

من هذا العرض المسهب شيئاً ما يتضح الفرق بين دور جمال البنا في الثقافة العمالية ودور الانتلجنسيا المصرية وموقعها منها فبينما لم يتجاوز هذا الأخير أطر التعاطف أو بالأكثر مشارف التعاون بحكم الوضع الوظيفي فإن جمال البنا امن بالحركة النقابية وزج نفسه في صفوف العمال وأمضى سنتين متواليين في القيادة النقابية. ومع أنه أصبح بعد ذلك خارج الحركة النقابية ولم يتقلد أبداً منصباً في وزارة العمل وان القيادات التي جاءت بعد انقلاب ٢٣ يوليو كانت مسيسة وبرجوازية الطبيعة ومرتبطة بالسلطة فإن هذا لم يثر في نفسه اليأس أو يدفعه لأن ينف يديه بل أنه مضى فدماً وزود الحركة النقابية بأكثر

من ثلاثين كتابا ما بين مؤلف ومترجم لأنه آمن أن القيادات الطارئة إلى زوال وأن البقاء هو للجماهير المخلصة وللفكر السليم وما كان هذا ليحدث لولا أن علاقته بالحركة العمالية قامت على أساس الإيمان.

كما يظهر أثر (الإيمان) في أن جمال البناء رفض كل الإغراءات البرجوازية فلم يحرص على منصب أو يسعى لوظيفة ولم يمتلك عربة ولا شقة وظل طول عمره متعلقا بالأحياء الشعبية كان جمال البناء مثقفا أكثر من المثقفين وعماليا أكثر من العماليين وهذه التركيبة هي ما تمثل الإضافة (الجمالية) : أي التمكن من الثقافة والإخلاص للجمالية والتحرر من البرجوازية.

كما يظهر تميز إضافة جمال البناء في جانبين :

الأول : شمول الثقافة فهو كاتب سياسي إسلامي عمالي محترف له أسلوبه الخاص الذي يتميز بالسلاسة والتوشية الفنية في المبني والشمول في المادة المتأتي من سعة الإطلاع وتعدد الشواهد وقد استحدث طريقة خاصة في معالجة موضوعات العمل الجافة فعندما يكتب عن تاريخ الحركة العمالية في أمريكا وانجلترا فإنه يعرضها كشريحة من المجتمع تتأثر بكل الملابس الخاصة بهذا المجتمع ويصبح التاريخ النقابي عرضا للجانب الجماهيري والإنساني لتاريخ هذا البلد وبهذا يخلص من جفاف وهو ما يظهر على أفضله في كتابيه (نشأة الحركة النقابية وتطورها) و(التاريخ النقابي المقارن).

وبحكم شمول وعمق الثقافة استطاع جمال البناء أن يتعرض لجوانب من الحركة النقابية لم يقربها غيره مثل (أزمة النقابية) و (الحرية النقابية) و (التعددية النقابية) مما لم يكن من الممكن عرضه - لقلة المادة العملية - في غير محاضرة من عشر أو خمسة عشر صفحة وليس في كتب تعالج كافة جوانب الموضوع، كما أن شمول الثقافة مكنته من التوصل إلى نظرية إسلامية للعمل.

الثاني : المهمة التي سمت به إلى منا لم يستطعه آخرون مع أن بعضهم كان أقدر عليه منه فقد كان الأستاذ عبد المغني سعيد هو الذي أعطى الأستاذ جمال البنا كتاب (الحالة النقابية في بريطانيا) وهو تقرير لجنة جون برايس عن الحالة النقابية في هذا البلد وكان عبد المغني سعيد اقدر وقتئذ من جمال البنا على ترجمته وإفادة الحركة النقابية به ولكنه لم ير أن مما يدخل في دوره أن يخصص بضعة شهور في الترجمة ثم يسعى لطبعه ونشره ولكن جمال البنا أكتشف أهمية هذا الكتاب وبعض الكتب الأخرى التي وضعتها اللجنة فذهب إلى مكتب العمل الدولي بالقاهرة واشتراها ثم اتصل ببعض أصدقائه في الدار القومية لترجمتها وطبعها وعندما وجد أن الترجمة لا تكاد تقرأ أعاد ترجمتها وكان مل ما أخذه منت الدار القومية عن هذا العمل عشرة جنيهاات ! (للكتاب الواحد).

وكان أمين عز الدين هو الذي سلم جمال البنا كتاب (الخمسون عامًا الأولى من تاريخ المؤسسة الثقافية العمالية في بريطانيا) ومرة أخرى كان أمين عز الدين أقدر على الترجمة فلا عن أنه كان الشخصية البارزة في المؤسسة ولكنه لم يفد جمهور الثقافة العمالية به في حين اعتمد عليه الأستاذ جمال البنا اعتمادا رئيسيا في الفصل الأول من كتاب (الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها).

أما تصديه لتكوين (الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل)، فتلك قصة أخرى لا يتسع لها المجال هنا.

البصيرة الثانية

دور الكتاب

في إشاعة وتعميق الثقافة العمالية

ليست أهمية الكتاب ودوره في الثقافة والمعرفة بحاجة إلى تدليل وبرهنة، فما أن توصل الإنسان إلى الكتابة وطورها، حتى أصبح الكتاب هو "أداة" نقل المعرفة من جيل إلى جيل، ومن شعب إلى شعب، وأصبح "الحافظ" للمعارف التي يضمها ويحفظها ويحميها من الزوال، هذه الحقيقة ليست في حاجة إلى تدليل أو برهان.

الأهمية الخاصة للكتاب بالنسبة للعمال :

ولكن للكتاب أهمية خاصة بالنسبة للعمال تفوق أهميته بالنسبة للفئات الأخرى، فمن المسلم به أن العمال كطبقة، لم يكن من السهل عليها الانتظام في المدارس والمعاهد التي تقدم لأبناء الطبقة الوسطى الثقافة والمعرفة، لاشتغالها بالعمل وعدم توفر الوقت اللازم لهذه الدراسات النظامية، ولغلبة الفاقة التي تحول دون أداء رسوم الدراسة ومصاريفها وأثمان الكتب وما إلى هذا كله، وبهذا أصبح السبيل الوحيد أمام العمال للتزود من الثقافة هو الكتاب، الذي لا يتطلب رسوماً ولا مصروفات، ولا يقتضي تفرغاً يكون على حساب وقت العمل أو الالتزام بمكان محدد وما في ذلك من مشقة وكلفة.

والكتاب بعد، هو الطريق "السلطاني" للثقافة، حتى بالنسبة للذين ينتظمون في المدارس والجامعات، لأن هذه المؤسسات تقدم تعليماً معيناً يتفق مع أحد مجالات النشاط في المجتمع، ولكنها لا تقدم الثقافة بمختلف فروعها، فالمدارس والجامعات تخرج "متعلمين"

ولكنها لا تخرج بالضرورة "مثقفين"، ويفضل الكتاب – وليس الجامعة – ظهر كبار الكتاب، والمصلحين، والمخترعين.. إلخ.

وكلما تعقدت ظروف العمال، وكلما ازدادت أهميتهم في المجتمع، وكلما أصبح لهيئاتهم (النقابات) وقادتها دور كبير في حياة المجتمع، كلما زادت، الحاجة إلى تكيف التنقيف بالكتاب، وأنه لمن المؤسف أن لم تنتبه المؤسسة الثقافية العمالية بالقاهرة إلى هذه الحقيقة من أول يوم قامت فيه بحيث تجعل التنقيف بالكتاب، وما يأخذه ذلك من صور الدراسة بالمراسلة ومسابقات الاطلاع تعد جزءاً لا يتجزأ من رسالتها ومن وسيلتها للتنقيف جنباً إلى جنب الدورات النظامية، التي وإن خلصت من معظم ضرورات الدراسات النظامية في المدارس، إلا أنها لا تزال أسيرة بعض هذه الضرورات، فهذه الدورات تتطلب وقتاً معيناً موحداً وهي تعقد في مكان واحد محدد يكون على العمال الذهاب إليه وهذه وتلك من أكبر العوامل التي تثبط العمال عن الإقبال على هذه الدورات، وإذا جاز إغفال المؤسسة الثقافية العمالية لهذا الأسلوب أول مرة، فإن استمرار تجاهلها له يمكن أن يكون مثلاً على القصور الذاتي والجمود على ما خلفه الآباء، وعدم التحول عنه أو التجديد فيه، وليس هناك شك في أن هذا النقص هو من أكبر العوامل التي أهدرت الآثار الحميدة المطلوبة للدورات النظامية التي تقوم بها المؤسسة، لأنه – بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من ضرورة الالتزام بإمكان وزمان محددين، فإن الدورات النظامية تفتقد عنصر "التطوعية"، وهو من أبرز خصائص الثقافة العمالية، ولأن حصيلة هذه الدورات لا تلبث أن تتبدد، ويأتي عليها الزمان والنسيان والمشاكل، ما لم يحفظها الكتاب.

ويمكن إيضاح مزايا وسيلة التنقيف بالكتاب في العناصر الآتية :

- (١) أنها أرخص وسيلة لأنها لا تطلب إلا ثمن الكتاب وهذا الثمن يمكن أن تساهم في دفعة المؤسسة الثقافية أو النقابات، أو حتى الإدارات بحث يمكن أن تقدمه بجزء من الثمن لا يرهق العامل.
- (٢) أنها أكثر الطرق مرونة وتكيفاً مع ظروف الدارسين فهي لا تتطلب تفرغاً يكون على حساب وقت العمل أو الراحة، ولا تتطلب ذهاباً إلى مكان، ولا تتقيد بوقت محدد، فالكتاب تحت يد صاحبه ويمكنه أن يقرأه وقتما، وحيثما يشاء.
- (٣) أن الكتاب يعالج عادة موضوعاً واحداً بقدر من الإسهاب لا يتسع له وقت المحاضرة، ومجموعة كتب عن موضوعات معينة تضع في يد صاحبها دراسة متعمقة لكل موضوع من هذه الموضوعات.
- (٤) إن الكتاب يُعد مرجعاً، ويمكن لصاحبه الرجوع إليه وقتما يريد، وهو ما لا يتوفر للمحاضرات التي تنسى بعد حين.
- (٥) أن التثقيف بالكتاب يدور مع إرادة الدارس، فهو لا يفرض نفسه عليه، ولا يعرفه بدراسة لا يريدها، فالدارس لن يقتني إلا الكتاب الذي يحس بحاجة إليه ويريد - هو نفسه - استكمال ثقافته في موضوعه، وليس هذا شأن الدورات التي تقوم ببرامج محدده بالفعل، بصرف النظر عن اهتمامات الدارس.
- (٦) أن الموضوعات التي تعالجها الكتب أوسع دائرة مما يمكن أن تقدمه الدورات، فالكتب بالألوف، وعشرات الألوف، وهي تتناول كل فروع المعرفة من الالتزامات الدينية حتى الثقافات الجنسية، ومن هنا، فالكتاب وحده، هو الذي يمكن أن يشبع نهم المستزيد، ويحقق الطلبة الخاصة لكل عامل.

دور النقابات في الإفادة بالكتاب :

لقد كان يفترض أن يكون للمنظمات النقابية وخاصة النقابات العامة دور بارز في التثقيف بالكتاب لأنه ما لم تقم النقابات العامة

بمستويات من هذا النوع، فلا مبرر لتكوينها، ويكون من الخير أن يظل التنظيم النقابي على مستوى المنشأة، كما كان الحال قبل سنة ١٩٥٩م، عندما صدر قانون العمل الموحد وأخذ بمبدأ النقابة العامة، وجعل دور النقابات هو معالجة القضايا التي تهم كل عمال الصناعة التي تمثلها النقابة العامة، وأبرزها الكفاية الفكرية والكفاية الإنتاجية ووضع السياسات العامة لتحقيق هذين التي تطبقها - تحت إشراف النقابة العامة - اللجان النقابية.

وليس تقرير ذلك أمرًا نأثي به من أنفسنا، فهو مسجل في قوانين النقابات، وفي لوائح النظام الأساسي للنقابات العامة . وأهمية رفع الكفاية الفكرية للعمال، ترجح وتسبق - رفع الكفاية الإنتاجية لأن رفع الكفاية الفكرية هو "البداية" والباب نحو رفع الكفاية الإنتاجية، إذ لا يمكن رفع الكفاية الإنتاجية لعامل جاهل.

وليس تبين هذا بحاجة إلى ذكاء، فكل واحد يمكن أن ينتهي إليه، ولو كان لدى قيادات النقابات العامة القدر المطلوب من الإخلاص لمسئولياتهم، لكان أعظم وأولى ما يقومون به في النقابات العامة هو العمل بكل همة لتنمية وتعميق الكفاية الفكرية، لأن هذه الكفاية الفكرية هي أساس لكل تقدم، وهي التي تعطي العامل الصورة الواجبة لحقوقه وواجباته كعامل في صناعة ما، وكعضو في نقابة ما وكمواطن في هذا البلد الطيب.

ولم يكن صعبًا أو عسيرًا أو محتاجًا إلى خبرة فنية أن تؤسس كل نقابة عامة بقسم الثقافة العمالية بها شعبة للدراسة بالكتاب تكون مهمتها انتقاء الكتب وإرسالها للجان النقابة، بأثمان مخفضة، أو بالتقسيط.. إلخ، لكي يقرأ هذه الكتب مجلس إدارة اللجنة النقابية أو لا ثم بقية الأعضاء بعد ذلك، ويقضي هذا أن ترسل النقابة العامة إلى كل لجنة نقابية بعدد من الكتب يماثل عدد أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية زائدًا ما تطرحه اللجنة النقابية للأعضاء النابهين فيها.

أنتجيسيا الثقافة العمالية



الأستاذ أمين عز الدين

صاحب فكرة قسم الإرشاد
والتوجيه النقابي (بمصلحة العمل)
مهندس البرامج والمدير الأول
لمعهد الدراسات النقابية (١٩٦٣)
مؤلف تاريخ الطبقة العاملة
المصرية منذ نشوئها حتى ١٩٧٠



الأستاذ عبد المنعم سعيد

مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية
(١٩٦٤ - ١٩٧٠)
ضابط الاتصال بين الحركة النقابية
وضباط ٢٣ يوليو
الكاتب الصحفي النقابي



الأستاذ جمال البنا

المحاضر بالمؤسسة والمعاهد
والجامعة منذ تكوينها حتى الآن
صاحب المؤلفات العديدة
الرئيس المؤسس
للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل



الأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد

مدير عام المؤسسة (١٩٦٤ - ٦٣)
رائد الانطلاق والتثقيف
أول من دعا إلى "الجامعة العمالية"

نقابة عمال النسيج الميكانيكي

وملحقاته بالقاهرة وضواحيها

مسجل برقم ٥٦٧

ترشيحات الجمعية العمومية العادية (١٩٥٠/٦/١٨م)

أسماء المرشحين

<input type="checkbox"/> راشد عبد الغني	<input type="checkbox"/> محمد علي عامر
<input type="checkbox"/> عبد الفتاح حسن	<input type="checkbox"/> محمد محمد شعيب
<input type="checkbox"/> محمود عبد المقصود	<input type="checkbox"/> محمد عبد الرحمن
<input type="checkbox"/> عبد الغفار البكري	<input type="checkbox"/> عبد الله حسن
<input type="checkbox"/> فكري محمد الخولي	<input type="checkbox"/> عبد المنعم عيسوي
<input type="checkbox"/> محمد فوده	<input type="checkbox"/> مصطفى أبو السعود
	<input type="checkbox"/> أحمد جمال الدين

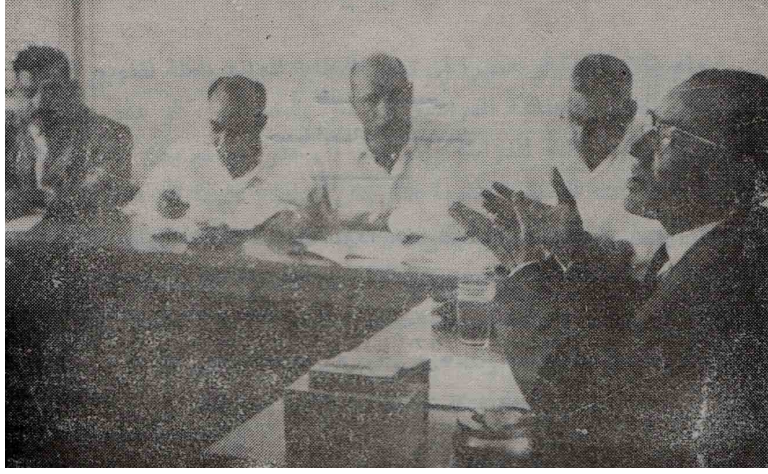
- انتخب أحد عشر عضوًا فقط من المذكورين بعاليه، وذلك بتسويد المربع الذي أمام أسمه.
- أي علامة أخرى أو انتخاب أكثر من العدد يسقط الصوت.

صورة من استمارة انتخابات النقابة العامة للغزل والنسيج الميكانيكي

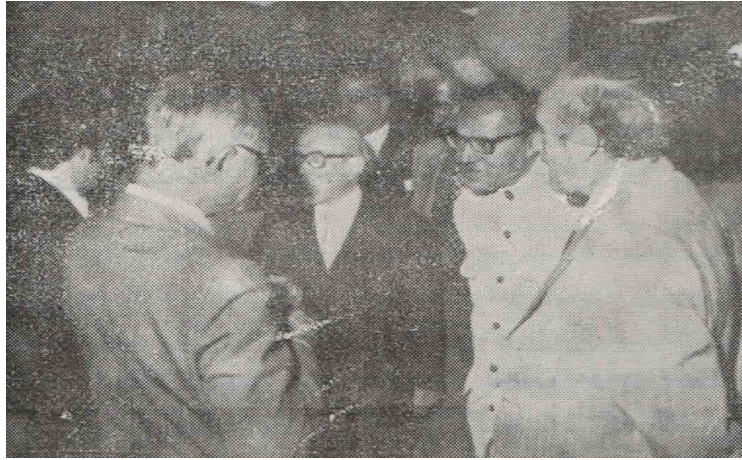
وملحقاته بالقاهرة وضواحيها سنة ١٩٥٠م

والأستاذ جمال البنا هو المرشح رقم ٧ (أحمد جمال الدين)

طبقا لاسمه بالأوراق الرسمية والتاريخ ١٩٥٠/٦/١٨م



أخذت هذه الصورة من أرشيف "أخبار اليوم" وقد كتب على ظهرها بخط الأستاذ "حامد زيدان" جمال البنا يشرح وعبد العزيز مصطفى، صلاح غريب، وعلى ضفدع، وعلي عبد الجيد يستمعون (والتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٣م)، وقد أصبح صلاح غريب رئيس اتحاد العمال ووزير العمل والباقون قيادات النقابة العامة للغزل والنسيج



أخذت هذه الصورة خلال حفل الاستقبال الذي أقامه الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل بمطعم مبنى منظمة العمل الدولية في جنيف ويرى الأستاذ جمال البنا وهو يتحدث إلى رئيس المؤتمر هذا العام (١٩٨٢م) وإلى يمينه الدكتور مدحت شيخ الأرض السفير السعودي في جنيف وإلى يساره الدكتور نظمي طراب الموظف بمكتب العمل الدولي وحولهما أعضاء وفود السودان والأردن (١٠/٨/١٩٨١)

ولم يكن صعباً أو عسيراً أن تضع النقابة العامة خطة لتنهيج الإفادة من هذه الكتب كمطالبة الدارسين بإرسال ملخصات، أو عقد مسابقات اطلاع أو وضع نظام للدراسة بالمراسلة، وحتى لو لم يكن لدي النقابة العامة الخبرات الفنية المطلوبة فلم يكن عسيراً عليها أن تطلبها من المؤسسة الثقافية العمالية، ولدي المؤسسة والحمد لله عدد من الخبراء في هذه المجالات، وهي لا تضن بهم ولا تتردد في الاستجابة لطلب أي نقابة، وتقديم مساهماتها بالصورة التي تطلبها النقابة، ودون أي إثقال عليها.

قيادات نقابية (أمية) :

ولكن هذا لم يحدث...

لم يحدث بالنسبة لسكرتارية (كما يقولون) التثقيف في أي نقابة عامة.

فالحركة النقابية المصرية حريصة على العلاقات الدولية وما تصطب به من اتصالات سياسية ورحلات خارجية، كما تنشط أيام الانتخاب في مجلسي الشعب والشورى، وتسهم بعشرات أو مئات الألوف في النشاط السياسي، وهي حريصة - بل مثيمة - بالمباني الضخمة، والرياش الفاخر من مكاتب وكراسي.. إلخ، ولكن لا يحدث أبداً أن تقوم بنشاط ثقافي يُعتد به، وسكرتارية التثقيف هي السكرتارية المنبوذة في التنظيم النقابي.

وفي كتاب "مشروع لإصلاح الحركة النقابية المصرية" للأستاذ جمال البنا استعرض موقف القيادات النقابية تجاه الثقافة العمالية من الأيام الأولى لها، أي من سنة ١٩٥٧م عندما ظهرت البدايات، ثم سنة ١٩٦٣م عندما تأسس معهد الدراسات النقابية، ثم الفترة المعاصرة عندما ظهرت الجامعة العمالية، وجاء فيه :

"ما أن تأسس الاتحاد العام للعمال في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧م حتى طالب بالإشراف على المركز الأول للثقافة العمالية ولم ترفض

الإدارة العامة للعمل بوزارة الشؤون الاجتماعية ذلك، ولكنها طالبت الاتحاد بتقديم مذكرة شاملة مفصلة لخطته، ولكن الاتحاد لم يتقدم بهذه المذكرة، وترتب على هذا عدم قيام المركز بنشاط عامي ١٩٥٧م، ١٩٥٨م، رغم وجود الاعتمادات المالية".

"وعندما أنشأت المؤسسة الثقافية العمالية معهد الدراسات النقابية سنة ١٩٦٣م جعلته أشبه بفندق إقامي ووضعت النظم لرعاية الدارسين، بما في ذلك تهيئة إرسال البريد واستقبال الأصدقاء وإعداد وجبات خاصة لمن تحول صحتهم دون تناول طعام المعهد وتزويد كل دارس بنسخة من المراجع عن كل موضوع.. إلخ، وكانت مدة الدراسة شهراً، وطلبت المؤسسة أن تدفع النقابات عن كل دارس لقاء كل هذا وطوال الشهر عشرين جنيهاً، فرفضت النقابات • فخفضت المؤسسة المبلغ إلى خمسة جنيهاً، فرفضت النقابات أيضاً، وأصبحت الدراسة مجانية، وما يأتي به أي معهد من مال، فإنما يأتي من الإدارات وبحكم قرارات وزارية، مثل معهد الأمن الصناعي أو معهد التأمينات الاجتماعية، أو ما تقدمه الوكالات الأجنبية، كالتى تقدمه منظمة العمل الدولية لمعهد الدراسات السكانية".

وطوال المدة من ١٩٦٢م حتى ١٩٧٨م، عندما كانت المؤسسة الثقافية العمالية تابعة للاتحاد الاشتراكي، والاتحاد العام للنقابات يندب ويلطم ويقوم الأرض ويقعدها ويطلب بتبعية المؤسسة للاتحاد، ويندد ببيروقراطية وزارة العمل، وعندما تم هذا لم يحدث التغيير الأمثل، ولكن الأسوأ، فقد كانت المؤسسة في أيامها الأولى تستخدم في بعض الحالات اسم الاتحاد الاشتراكي لتؤثر به على أصحاب الأعمال والإدارات والأجهزة الحكومية، وفي الوقت نفسه فليدخل وأن الاتحاد الاشتراكي لا يتدخل في عمل المؤسسة، إلا عندما أراد أمين العمال للاتحاد الاشتراكي - وهو شخصية نقابية - تسييس المؤسسة، ومن حسن الحظ أن لم يطل العهد بهذه المحاولة إذ قضى عليها عندما قضى الرئيس السادات على "مراكز القوى" التي كان أمين العمال أحدها.

وعندما ألحقت المؤسسة الثقافية العمالية بالاتحاد العام للعمال فقدت ميزة استخدام اسم الاتحاد الاشتراكي، ولم تكسب شيئاً، وتحولت حماسة اتحاد العمال إلى برود أو مارس السياسة القديمة المقررة تجاه الثقافة العمالية • وتحولت البيروقراطية الحكومية في إدارة المؤسسة إلى السلبية النقابية.

وكما أشرنا فإن الموقف الذي اتخذته الحركة النقابية من سنة ١٩٥٩م حتى سنة ١٩٧٨م كان يقوم أولاً على المطالبة بتبعية العمالية للاتحاد وثانياً - وهذا هو الأمر العجيب - السلبية أمام النشاط الثقافي الذي تقوم به المؤسسة خاصة فيما يتعلق بالتمويل، وقد ضربا مثلاً لهذا لموقف الحركة النقابية من معهد الدراسات النقابية.

وكان هذا المسلك السلبي من الحركة النقابية في أصل إحدى أزمات الثقافة العمالية، وهي عدم توفر الأعداد المطلوبة لإقامة دورات وضعت الخطط، ووفرت الاعتمادات المالية لها، وأدى هذا بمديري المراكز الثقافية لأن "يتسوقوا" أو حتى "يتسولوا" الدارسين، وفي النهاية التجأوا إلى الإدارات التي كان الكثير منها أعظم تقديراً للثقافة العمالية من القيادات النقابية، فتعاونوا من المؤسسة وقدموا الدعم المالي والمشاركة الإيجابية.

ولم يتغير الموقف عندما قامت الجامعة العمالية، وهي قصارى آمال العمال في مجال الثقافة، وقد قامت هذه الجامعة لأن أفراداً من مثقفي الأنتلجنسيا على رأسهم الدكتور محمد حلمي مراد وجمال البناء، دعوا إليها وجاهدوا في سبيلها، ولأن أفراداً آخرين تحايّلوا بهذه الطرق أو تلك لتوفير الأموال وبهذا قامت الجامعة، ووفرت الأماكن والمعدات والأساتذة، ولم يبق إلا الدارسون.

فهل يتصور أحد أن أزمة الجامعة العمالية هي أنه ليس هناك دارسين !! هل يعقل أن يوجد المكان والمشرف والأستاذ ثم لا يوجد الدارس في الوقت التي تكتظ فيه مدرجات الجامعات بالألوف من الطلبة وبعضهم لا يجد مقعداً يجلس عليه.

هل يتصور أن تبدأ الدراسة في إحدى شُعب الجامعة بحضور خمسة، أو حتى ثلاثة دارسين.

هل قدرت القيادات النقابية العليا موقفها عندما يكتب تاريخ الجامعة العمالية – ويذكر فيه أن هذه القيادات لم تكن في الثمانينات بترشيح دارسين للجامعة بحيث كانت الدراسة في بعض الشعب تبدأ بثلاثة دارسين، هل يعلم مدى الجرم الذي اقترفوه – في حق العمال والشعب – عندما فوتوا على إخوانهم من قيادات اللجان النقابية فرصة الاستزادة من الثقافة والمعرفة، وعندما تسببوا في هذه المهزلة، أو المأساة، التي لم يحدث مثلها في أي بلد، ولا في أي وقت.

إن استعراض الموقف التقليدي والثابت من القيادات النقابية العليا (والشاذ منها لا حكم له) إزاء الثقافة العمالية الذي يتسم بالسلبية حيناً – والمعارضة حيناً آخر، بدأ من تكوين معهد الدراسات النقابية سنة ١٩٦٣م حتى تكوين الجامعة العمالية سنة ٨٥ يجعل الإنسان ينتهي إلى أن هذه القيادات أما أنها قيادات إجرامية تطبق سياسة ألد أعداء مصر وتعمل على الحيلولة ما بين القيادات المباشرة للعمال والإلامم بالثقافة والمعرفة، وإما أنها – أي القيادات النقابية العليا – أمية، وبالتالي لا تقدر الثقافة والمعرفة أو أنها تقاومها تطبيقاً للمبدأ القائل أن الإنسان عدو ما جهل، ولا تريد للقيادات المباشرة (اللجان النقابية) أن تتعلم وتتقف، وهو حكم وأن كان أخف من الحكم السابق الذي يصم القيادات النقابية بوصمة الإجرام – فإنه لا يشرف هذه القيادات.

ولا يقولن أحد كيف تكون هذه القيادات أمية وفيهم من تخرج في الجامعة – وحمل شهاداتها؟ إن أمية الجامعيين أفدح من أمية الجاهلين، لأنها توجد "الجاهل المركب" الذي أفسدت نظم التعليم السقيمة فطرته، وحشت ذهنه بمعلومات لا فائدة فيها، وأوجدت فيه التطلعات والمطامع، وفكرة أن من حقه على الدولة أن تجد له وظيفة، وأن تمنحه مرتباً، حتى وإن لم يعمل شيئاً.

ولا يقولن أحد كيف تكون هذه النقابات أمية، وقد نجحت في الانتخابات النقابية وشغلت مناصب في التنظيم السياسي، فواضح مثل الشمس أن نجاحها لا يعود إلى كفاية أو امتياز وإنما إلى تبني الحزب الحاكم لها، وهذا التبني بدوره يعود إلى عيب رئيسي هو صفتها، فلو لم يكن الواحد منهم رئيس النقابة العامة للعاملين في صناعة أو مرفق لما تبناه الحزب الحاكم، ولما كان يساوى شيئاً ونحن بعد نعيش في عصر التزييف السياسي.. وانتفاخ الأرقام.. وسيادة الانتهازيين.

وليس أدل على تبعية القيادات النقابية الكبرى للحزب الحاكم أنها لم تفتح فمها بكلمة واحدة خلال انعقادات مجلس الشعب.. ولم تجرأ على معارضة قوانين تحرم العمال من حق الإضراب أو نقد تصرفات سقيمة للإدارة.. إدارة المنشآت.. وإدارة الأمن العام حتى في حالات رزقت شهرة دولية، كما حدث في مصنع الحديد والصلب في حلوان عام ١٩٨٩م ورئيس النقابة العامة عضو في مجلس الشعب.

النقط على الحروف :

إن موقف السلبي حيناً، والمعارضة حيناً آخر الذي سلكته القيادات النقابية العليا إزاء الثقافة العمالية قد أصبح أمراً معلوماً لكل المتصلين الثقافة العمالية، أما معارضتها الصريحة للكتاب النقابي، ولأي محاولة للتنقيف تقوم عليه، فهذا هو ما أشار إليه الأستاذ جمال البنا في كتابه "مشروع لإصلاح الحركة النقابية" وما عرض فيه نماذج من مواقف بعض قيادات النقابات العامة من الكتاب النقابي، فقال :

".. الكتاب النقابيون الذين وصلوا إلى مرتبة الأستاذية، إما أن تطبع المؤسسة الثقافية العمالية أعمالهم أو تنشرها بعض دور النشر التجارية، وفي كلتا الحالتين لا يكون للقيادات النقابية دور، فهي لا تشتري من المؤسسة، ولو بأجور رمزية، كما أنها لا تشتري نسخاً من

الكتاب النقابي الذي تنشره دور النشر، أو حتى تحت الأعضاء على شرائه - كأن الأمر لا يعنيه في شيء، والكتاب الذين لا يستطيعون نشر كتبهم بهذه الوسيلة يكون عليهم إذا أرادوا أن تشتري النقابات عددا من كتبهم أن يضمنوا الكتاب ملحقا عن "إنجازات" كل نقابة، وهذا الملحق يؤدي وظيفة مزدوجة، فهو من ناحية إعلان مدفوع الأجر، وهو من ناحية أخرى إغراء للنقابة أن تشتري عدد من النسخ، فإذا أنف كاتب من أن يتبع هذه الوسيلة، فإن النقابات لا ترى داعيا للشراء مهما كانت القيمة العلمية للكتاب.

وقد اضطر إلى أن يسلك هذا المسلك الأخير ناشرو كتب لأستاذ مثل الأستاذ فتحي كامل الرئيس المؤسس لاتحاد عمال العرب، ومثل الأستاذ أحمد عاطف عميد معهد الدراسات النقابية !

وتحدث الأستاذ جمال البنا عن تجاربه مع النقابات "وتجربتنا في مجال الكتاب النقابي تقدم أمثلة لمواقف النقابات، فكتاب الجامعة العمالية الذي أهدى إلى السيد سعد محمد أحمد باعتباره أحد المثقفين الأوائل ورئيس نقابة الصناعات الغذائية نسخة واحدة !!، ولا أذكر أن نقابات أخرى اشترت منه، كأنه لا يعنيه ما كتب عنه، أما كتب "الإدارة النقابية" و"بحوث في الثقافة العمالية" و "الحركة العمالية الدولية"، فقد تعاونت النقابة العامة للعاملين بالتجارة معنا، فاشترت عددا من النسخ من كتابي "الإدارة النقابية" و "الحركة العمالية الدولية" وأهم من الشراء ما أظهرته من تقدير، وما أحاطت به الأمر من عناية . وفي فترة معينة تحمست معنا "النقابة العامة للعاملين بالبنوك والأعمال المالية" واستطعنا بفضل تأييدها إصدار كتاب "بحوث في الثقافة العمالية" فقد دفعت هي تكلفة الطبع بالكامل وأخذت بالقيمة نسخا على أساس ثمن التكلفة، وألفت أن تقدم الكتاب للجان النقابية ولأعضائها، وأن تهدي منه في المناسبات..".

وقد اشترت النقابة بعد ذلك مائة نسخة من كتاب الحرية النقابية بأجزائه الثلاثة للأستاذ جمال البنا، وفعلت الشيء نفسه نقابة الخدمات التعليمية.

وتحدث الأستاذ جمال البنا عن مواقف بعض النقابات إزاء كتاب "الحركة العمالية الدولية"، فقال :

"اعتذرت نقابة البترول بفقرها !! وبعد هذا الاعتذار بأيام قدمت شيكا بخمسمائة ألف جنيه (٥٠٠.٠٠٠) للرئيس مبارك، وأعدت الكرة مرة أخرى بالمبلغ نفسه، وإن لم تعلن عن ذلك، فدفعت مليون جنيه دون أن تتحرك فيها الحاسة النقابية لشراء نسخة واحدة من كتاب عن الحركة العمالية الدولية.. فإلى أي مدى يمكن أن تكون هذه نقابة حقه !

ويصور موقف نقابة الكيماويات غلبة النظرة الذاتية إلى الأمور، فالكتاب "كتاب الحركة العمالية الدولية" الذي يستعرض الدولية الأولى والثانية والثالثة، ثم يتحدث بإفاضة عن الاتحادات الدولية، ويستعرض منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ويضم قرابة مائتي صفحة، أشار في ربع صفحة منها إلى الظروف التي شغل فيها أسعد راجح (أحد رؤساء نقابة الكيماويات) أمانة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ولما لم تعجب هذه الإشارة النقابة فقد رأت أن هذا سبباً وجيهاً لتحريم جمهورها مما جاء في الكتاب من ثقافة ومعرفة، وجمال البنا يعرف أسعد راجح قبل أن يدخل الحركة النقابية كعضو جماعة الإخوان المسلمين، وهو أقدر على الحكم الموضوعي.

ويقال بعد هذا أنها نقابة واعية !!، وأن على رأسها شخصية سياسية مرموقة..".

والمواقف التي أخذتها بعض القيادات النقابية من كتاب "الحركة النقابية" الذي صدر بعد صدور كتاب "مشروع لإصلاح الحركة النقابية" بعامين يوضح استمرارية هذه المواقف وتحدث إلينا الأستاذ جمال البنا عن مواقف بعض النقابات إزاء ذلك . فالنقابة العامة للصناعات الغذائية التي تضم ١٦١ لجنة نقابية ويصل مجموع عضويتها إلى ٢٧٥ ألف عضو والتي تمتلك مدينة سكنية في مدينة نصر، ولها موارد أخرى غير اشتراكاتها.. هذه النقابة الغنية ذات ال ٢٧٥ ألف عضو، و ١٦١ لجنة نقابية والمدينة السكنية تفضل رئيسها السيد محمود العسكري فأمر بشراء عشر نسخ وطالب بخصم !! ولكي تكون الفضيحة بجلال فإن هذا حدث في معهد الدراسات النقابية وما بين مدير المعهد ورئيس النقابة، فلا عجب إذا قال الأستاذ جمال البنا للأستاذ أحمد عاطف الذي "توسط" في الموضوع أنه لن يسلم للنقابة نسخة واحدة، ولكنه سيضع النقابة على رأس جدول يحمل اسم "نقابات أمية".

وهذا الموقف الأمي من النقابة العامة للصناعات الغذائية تحت رئاسة شخص آخر غير رئيسها السابق يوضح أن موقفها من كتاب "الجامعة العمالية" منذ عشر سنوات.. هو موقفها من كتاب "الحرية النقابية" فالمسألة ليست مسألة "شخصية" رئيس.. ولكنها مسألة موقف يقوم على أساس "الأمية" الضاربة إطنابها في عدد من كبار نقابتنا.

وقد يؤكد هذا ما ذكره سكرتير التثقيف بإحدى النقابات التي يظن أنها بمنأى عن هذه الأمية هي نقابة الصناعات الهندسية، من أن عملية شراء الكتب هي واجب اللجان النقابية وليست مهمة النقابة العامة، فكشف بهذا عن جهل عميق بدور النقابات العامة، ودور سيادته كسكرتير للتثقيف بالنقابة العامة، إذ أن رفع الكفاية الفكرية هو أول وأعظم دور للنقابة العامة والوقت نفسه، فإنه أيسرها وأبعدها عن المشاكل، وبدون هذا الدور تفقد النقابة العامة واحدًا من أكبر مبررات

قيامها، ومن الناحية العملية، فهل لدى اللجان النقابية الاعتمادات المالية التي تنفق منها، والنقابات العامة لا تترك لها شيئاً، ثم كيف تتصل اللجان النقابية من إسكندرية حتى أسوان بالمكتبات أو المؤلفين.. ولماذا – وهناك هيئة اسمها النقابة العامة – لا ينهج أسلوب التثقيف بالكتاب – بدلاً من تركه لاجتهادات اللجان النقابية التي تكتنفها الصعوبات.

والغريب أنه بقدر ما تكبر النقابة وتتضخم مواردها وعضويتها بقدر ما تسود فيها الأمية ! فأكبر نقابيتين هما "البناء والأخشاب" ٣٤٩٩٧٠ عضواً والنقل البري ٤٥٣٥٠٥ عضواً هما أعظم النقابات أمية، فنقابة البناء ظهر فيها رئيس أعطى نفسه لقب "رائد صناعة البناء" وأخذ ينشر الإعلانات المدفوعة، ويطبّع خطب الرئيس (أي رئيس.. جمال عبد الناصر حتى مبارك)، حتى تصاعدت الروائح النتنة للفساد – فأقبل – أو استقال – رائد صناعة البناء، وخرج ناجياً بجلده كأن لم يغن بالأمس.

أما نقابة عمال النقل فبالإضافة إلى أميتها، فإنها أقرب إلى الأموات منها إلى الأحياء فلا أحد يسمع عن نشاطها باستثناء ما يجر مغنماً لقيادتها، شأنها شأن نقابة عمال السكك الحديدية التي لا يعرف عنها شيء ولا يسمع عنها أحد باستثناء موقف قيادتها المخزي من إضراب السائقين، وإن لم يكن موقفاً تنفرد به النقابة العامة للسكك الحديدية فمعظم النقابات العامة "تشجب" أي إجراء، يقوم به عمالها بعد أن يفيض بهم الكيل ولا أحد يسمع شيئاً عن نقابة الخدمات الإدارية أو نقابة المرافق أو النقل الجوي.. إلخ.

فهذه كلها نقابات أموات غير أحياء لا تقوم إلا على الشكلية النقابية وإن تضخمت أرصدها في البنوك.

وفي مقابل هذا، فإن الموقف الإيجابي الذي وقفته نقابات عمال التجارة والعمالين في البنوك والعمالين في الخدمات التعليمية من كتب الأستاذ جمال البنا في أواخر السبعينات أستمروا بالنسبة لآخر كتبه "الحرية النقابية" ذي الأجزاء الثلاثة في أواخر الثمانينات.

أن قرابة عشرين رئيساً من الرؤساء الثلاث والعشرون للنقابات العامة المصرية يفرضون الجهالة والامية على عمال مصر، وكل واحد فيهم بمثابة حجر أصم يقف في مجرى المعرفة والثقافة ويسده.. وقد أدت سياستهم في إشاعة الجهل والضلال إلى ضياع وقت ثمين على الحركة النقابية المصرية، وإلى تخلفها حتى عن حركات عربية وإفريقية أقل عددًا، وأحدث عهدًا وقد آن الأوان لطبي هذه الصفحة العقيمة المهينة.. وبدأ مرحلة جديدة تقوم على العلم والرشد والمعرفة والثقافة وتتولى فيها قيادات اللجان النقابية زمام المبادرة.

الفصل الثالث

المكتبة التي قدمها الأستاذ جمال البنا إلى الحركة العمالية المصرية

ألف الأستاذ جمال البنا، وترجم من الإنجليزية كتبًا عديدة عن الحركة العمالية والنقابية، كالتنظيم النقابي والحرية النقابية والحركة العمالية الدولية، والتاريخ النقابي المقارن، وأزمة النقابة والثقافة العمالية.. إلخ.

كما ألف أيضًا كتبًا لها الطابع السياسي مثل "ديمقراطية جديدة" و"موقف المفكر العربي تجاه المذاهب السياسية المعاصرة" و"ظهور وسقوط جمهورية فايمار" و"الإسلام هو الحل"، وأخيرًا فإنه ألف كتبًا في الدراسات الإسلامية مثل "الأصلان العظيمان: الكتاب والسنة"، و"الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة"، و"بيان رمضان"، و"الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الإسلامية"، و"الدعوات الإسلامية المعاصرة وما لها وما عليها"، و"قضية الحرية في الإسلام"، و"حرية الاعتقاد في الإسلام"، و"لا حرج".. إلخ.

ولقد يبدو للوهلة الأولى أن ما يهتم العمال هي المجموعة الأولى من الكتب، أي المكتبة العمالية ولكن من الواضح أن العامل مواطن أيضًا، وأنه كمواطن في هذه البلاد عليه واجبات وله حقوق، وأنه لا يستطيع أن يلتم بها إلا عندما يكون مثقفًا ثقافة سياسية، وأي ثقافة سياسية لا تضع في محتواها – الإسلام – تكون فاقدة لأكبر مقوم من مقومات المجتمع المصري، لأن الإسلام هو محور الحضارة والضمير والتشريع والسياسية وهو ركيزة اللغة العربية، ولولا العربية

القياسية التي أوجدها القران وحماها لتمزقت اللغة العربية من السودان إلى حلب ومن القاهرة إلى المغرب، ولظهرت لغات قومية كالتي ظهرت بين القوميات الأوروبية من اللاتينية وهكذا نرى أنه لا يمكن أن تتم ثقافة لمواطن مصري- مسلم أو قبطي - ما لم يلم تمامًا بالإسلام، لأن الإسلام ليس فحسب عقيدة دينية، ولكنه قيم حضارية إنسانية.

وبقدر ما تنمو الطبقة العمالية، وتتسع الحركة النقابية بقدر ما تمس حاجة قيادتها إلى هذه الثقافات الثلاثة : النقابية والسياسية والإسلامية، ولا يكفي القيادات النقابية أن تحكم الموضوعات النقابية وحدها، لأنها ستدعي للقيام بدور سياسي وستجد نفسها تائهة وسط التيارات والنظريات والمذاهب، وما لم تكن مسلحة بالثقافة فيمكن أن تتعرض للمتاعب أو تستغل ويمكن أن تضحي بمكاسبها النقابية لضالة وغيها السياسي.

من هنا فإننا نقدم للعمال مكتبة جمال البنا بأقسامها الثلاثة : العمالية والإسلامية، والسياسية وسيجد القارئ - على كل حال - عند تقديم المكتبة الإسلامية والسياسية بسطا وزيادة في إيضاح ومبررات أو قل ضرورات الزج بها وسط الثقافات التي يتعين على العمال - وبوجه خاص - القيادات النقابية - الإلمام بها.

أولاً : المكتبة العمالية

سنعرض فيما سيلي الكتب التي أصدرها الأستاذ جمال البنا في مجال الحركة العمالية، سواء كانت مؤلفة أو مترجمة - تبعاً لتاريخ صدورها، والتعريف بكل منها في كلمات موجزة بقدر ما يسمح به المجال، وبعض هذه الكتب في ٣٢ صفحة من القطع الصغير وبعضها في ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير، وتولت نشر هذه الكتب المؤسسة الثقافية العمالية، والدار القومية ومجلة العمل ودار الفكر الإسلامي، فضلاً عما نشره جمال البنا على نفقته الخاصة.

(٥) دور المنظم في الحركة النقابية المصرية (١٩٥٧م) :

صدرت هذه الرسالة الموجزة (٣٢ صفحة من القطع الصغير) في أعقاب تكوين الاتحاد العام لعمال مصر سنة ١٩٥٧م وهي تعالج قضية تخصيص عدد من النقابيين على أساس التفرغ - للقيام بمجالات النشاط في النقابات التي كانت تستشرف مرحلة التنظيم الصناعي أو كما نسميها في مصر "النقابات العامة" فأشارت الرسالة إلى حسنات وسوءات التفرغ، وارتأت أن أكبر وجوه القصور في الحركة النقابية المصرية هي "عدم التنظيم" ولا بد لعلاج هذا القصور من إيجاد "المنظم" وتحديث الرسالة عن عمل هذا المنظم ومؤهلاته والصفات التي يجب أن تتوفر فيه والمحاذير التي يقع فيها المنظمون وطرق علاج ذلك.

وقد أهدى المؤلف الرسالة إلى الزميل أنور سلامة بخطاب يحتفظ بصورته أرشيف قسم الثقافة العمالية بالاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، كما أرسل مع الخطاب ٥٠ نسخة من الكتيب و ١٠ نسخ من كتاب "الأزمة والبطالة في الرأسمالية" الذي كان قد أصدره وقتئذ مساهمة من "زميل نقابي قديم في رسالة الاتحاد.."، كما جاء في الخطاب.

ومن المؤسف أن صيحة "المنظم النقابي" التي أطلقها المؤلف منذ أكثر من ثلاثين عامًا.. لا تزال صيحة في واد.. ولم يؤخذ بها رغم الحاجة الماسة إليها، لأن بعض الدوائر - داخل الحركة النقابية نفسها وخارجها تخشى أثار وجود المنظمين في الحركة النقابية.

(٥) قصة فرسان العمل : (١٩٦٢م) :

"فرسان العمل" تنظيم نقابي فضفاض ظهر في الولايات المتحدة، أولاً كتنظيم سري عام ١٨٦٩م، ثم كتنظيم علني بعد ذلك، وبعد من التجارب الرائدة، والمفيدة، في التنظيم النقابي، وقد بلغ فرسان العمل الذروة سنة ١٨٨٥م عندما قاموا بإضراب ناجح ضد

إحدى شركات السكك الحديدية، ولكنهم دخلوا في مبارزة مع التنظيم النقابي الحرفي الصاعد "الاتحاد الأمريكي للعمال" هزموا فيها.. وتحلوا بعد ذلك.

والكتاب أصلا فصل من كتاب موسع لما ينشر حتى إلا عن تاريخ الحركة العمالية والنقابية في الولايات المتحدة في قرابة ٥٠٠ صفحة، استخلصه المؤلف وسلمه للدار القومية التي نشرته - في مستهل عام ١٩٦٢م - كأحد كتيبات سلسلة "اخترنا للعامل".

- | | | |
|------|-------------------------------|-------------|
| (١٠) | النقابات في المملكة المتحدة | (سنة ١٩٦٢م) |
| (١١) | النقابات في الولايات المتحدة | (سنة ١٩٦٢م) |
| (١٢) | النقابات في الاتحاد السوفييتي | (سنة ١٩٦٣م) |
| (١٣) | النقابات في السويد | (سنة ١٩٦٣م) |
| (١٤) | النقابات في الملايو | (سنة ١٩٦٤م) |
| (١٥) | النقابات في بورما | (سنة ١٩٦٤م) |

هذه الكتب الستة هي تقارير لجنة الحرية النقابية بمكتب العمل الدولي في جنيف التي يطلق عليها عادة "الجنة جون برايس" نسبة إلى رئيسها، وكانت مهمة اللجنة هي تقصي الأوضاع النقابية على الطبيعة في الدول التي تطلب زيارة اللجنة، وقد زارت اللجنة خلال المدة من ١٩٥٩م إلى ١٩٦٢م هذه الدول الستة، وأصدرت تقريرا بملاحظاتها عن كل دولة منها وطبع مكتب العمل الدولي هذه التقارير - كلا على حده وفي كتاب متوسط الحجم - تحت عنوان موحد هو "الحالة النقابية في..".

ويشمل كل تقرير على فصل تميدي عن الدولة وأوضاعها العامة ثم يتضمن فصلا عن تطوير الحركة النقابية في هذه الدولة منذ أن ظهرت حتى تاريخ زيارة اللجنة، ثم يعرض التقرير لجوانب من

نشاط وتنظيم الحركة النقابية فيها ويتعرض لقضايا مثل المفاوضات الجماعية.. الإضراب.. العضوية النقابية.. العمل السياسي.. دور النقابات في المجتمع ودرجة تقبل المجتمع لها، الديمقراطية النقابية.. إلخ، وكل تقرير من هذه التقارير في قرابة ١٥٠ صفحة من القطع الكبير.

وفي سنة ١٩٦٠م تقريباً أعار الأستاذ عبد المغني سعيد النص الإنجليزي لتقرير اللجنة عن الحالة النقابية في بريطانيا الأستاذ جمال البنا، الذي اكتشف بسرعة القيمة الكبرى له لأنه يضع تحت أنظار القارئ العادي صورة أمينة لواقع الحركة النقابية في بريطانيا، وللمشاكل التي تعتمدها، وهذه الصورة ليست بالمختصرة المخلة، ولا المسهية المملة، وكاتبوها ثقات يتسمون بالموضوعية والحياد، ولا يصدرن أحكامهم إلا بعد التثبت منها والرجوع إلى مصادرها والاتصال بالقيادات في الحركة النقابية وجهاز الدولة والشخصيات الاجتماعية ليصدر بعد هذا باسم الهيئة الدولية التي تمثل العمل في العالم وهي - منظمة العمل الدولية.

وكان للأستاذ جمال البنا وقتئذ بعض الصلات بالمسؤولين في الدار القومية للنشر، التي كان بدورها تستشرف إحدى فترات التوسع وإصدار "كتاب كل تسع ساعات"، كما قيل، فأبرز لهم أهمية ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، ومدى فائدته للحركة النقابية، وتعهد لهم بمراجعته.. قبلوا، وبعد فترة أرسلوا إليه الترجمة فلم يفهم منها شيئاً، لركاكتها وأخطائها خاصة في الاصطلاحات النقابية، واضطر لأن يعيد الترجمة ويرسلها للدار.

واتصل الأستاذ جمال البنا بفرع مكتب العمل الدولي بالقاهرة الذي كان يشغل أحد الشقق في عمارة صوصة بناصية شارع سليمان باشا وميدان التحرير، ليسأل عن التقارير الأخرى، وكانت هذه مناسبة تعارفه على الأستاذ محمد حلمي إبراهيم رحمه الله والدكتور عزيز

الراعي، وانعقدت بينهم صلة لم تنقطع طوال عملهم بالمكتب، واشترى الأستاذ جمال البنا بقية التقارير، وتقرر بالنسبة لتقرير الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قصة الترجمة التي حدثت بالنسبة لتقرير بريطانيا، إذ عهدت الدار القومية بها إلى مترجمين بذلا ما استطاعا دون توفيق، واضطر جمال البنا إلى إعادة الترجمة، وقرر بالنسبة للتقارير الثلاثة الباقية أن يختصر الطريق، فيتولى هو الترجمة والمراجعة.. وهو ما حدث بالنسبة للتقارير عن السويد والملايو وبورما.

وصدرت هذه التقارير ككتب في سلسلة "اخترنا لك" التي كانت تصدرها الدار القومية خلال سنتي ١٩٦٢م، ١٩٦٤م وكان ثمن النسخة عشرة قروش، وقدمت للقارئ العربي أول فكرة موثوق بها، ومعتمدة، عن الحركة النقابية في هذه الدول، وكل تقرير منها يشمل النشأة والتطور التاريخي والوضع التنظيمي ومشاكل العمل النقابي وقضايا الإضراب والعمل السياسي.. إلخ.

وقد نفذت طباعات هذه الكتب، بل أن طباعتها بالإنجليزية التي قام بها مكتب العمل الدولي في جنيف، قد نفذت أيضًا وهذه حقيقة مؤسفة، لأنها وإن اعتبرت متخلفة عن بعض التطورات الحديثة، فإنها دون أقل ريب - تعد أفضل ما يعطى القارئ العربي صورة عن الحركة النقابية في هذه الدول حتى الستينيات • وقد كانت أحد المصادر الرئيسية لكتاب الأستاذ جمال البنا عن - الحرية النقابية - الذي حفظ الكثير الذي جاءت به.

(٥) تاريخ الحركة العمالية والنقابية في بريطانيا (١٩٦٤م) :

هذا موجز (في ٥٦ صفحة من القطع المتوسط) استخلصه المؤلف من كتابه الضخم عن الحركة العمالية في بريطانيا الذي لم يطبع بعد، وقد أصدرته الدار القومية في سلسلة "اخترنا للعامل"

والكتيب على إيجازه يعطي فكرة مركزة عن الحركة العمالية في بريطانيا منذ نشأتها حتى ستينيات القرن التاسع عشر.

(٥) **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في الولايات المتحدة (١٩٦٤م) :**

هذا الكتاب كسابقة مستخلص من كتاب موسع عن الحركة العمالية في الولايات المتحدة لم يطبع بعد، وقد أصدرته الدار القومية في سلسلة "اخترنا للعامل" - وهو يعد بداية للمجتهد، ونهاية للمقتصد - ويقدم صورة للحركة النقابية في الولايات المتحدة حتى الستينيات.

(٥) **نشأة الحركة النقابية وتطورها (١٩٦٥م) (٣ طبعات) :**

استعرض هذا الكتاب تطور الحركة النقابية بصفة عامة وكما حدثت في بعض دول العالم، والمراحل التي مر بها هذا التطور وهي كما يعرضها الكتاب، المرحلة الكفاحية، ثم المرحلة الحرفية، وأخيراً المرحلة القومية، وضرب المثل لهذه المراحل لنماذج من تطور الحركة النقابية في بعض دول العالم، وأبرز خصائص كل مرحلة، والملابس التي أدت إليها، وقدم له بفصل ضاف عن الطوائف، وآخر عن الثورة الصناعية وانعكاساتها على المجتمع البريطاني.

وقد نشرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب المؤسسة الثقافية العمالية سلسلة "المكتبة العمالية" عام ١٩٦٥م وبعد نفاذ هذه الطبعة ارتأت المؤسسة إعادة الطبع فأضاف المؤلف فصلاً خاصاً عن تطور الحركة النقابية المصرية في الطبعة الثانية، وصدرت طبعة ثالثة قامت بها الجامعة العمالية سنة ١٩٨٩م.

(٥) **التنظيم والبنيان النقابي (١٩٦٥م) (٣ طبعات) :**

استكمل هذا الكتاب نقصاً في المكتبة النقابية لأنه يعالج بنوع من التفصيل والتصنيف موضوعاً لم يحظ بالعناية، أو يعالج إلا على هامش دراسة القوانين النقابية - رغم أهميته الكبرى، هذا الموضوع هو التنظيم والبنيان النقابي، وقد عرض الكتاب قضية التنظيم الحرفي

والتنظيم الصناعي، وحسنات وسوءات كل نوع، كما عرض للملابسات التاريخية التي كانت وراء ظهور كل نمط من هذين النمطين، ثم عالج البنيان النقابي من القاعدة حتى القمة، ثم عرض "ثلاث معادلات صعبة في التنظيم النقابي" هي العضوية النقابية بين أن تكون اختيارية أو إجبارية، والديمقراطية النقابية وانعكاساتها على الفاعلية النقابية، وأخيراً التفرغ النقابي وكيف يحقق رسالته دون حدوث احتكار أو بيروقراطية نقابية،

ويعد هذا الكتاب مكملاً للكتاب السابق، ومن هنا قد أصدرته المؤسسة الثقافية العمالية في سلسلة المكتبة العمالية.

وفي الطبعة الثانية من هذا الكتاب أضيف فصل هام عن "نظم الانتخابات والقيادات النقابية" وفي الطبعة الثالثة أضيف فصل خاص عن التنظيم والبنيان النقابي في مصر.

وختم الكتاب بدعوى للأخذ بنظام مندوب العنبر على مستوى اللجنة النقابية والمنظم القومي على مستوى النقابة العامة، والحق في الطبعة الثالثة ملحقات أولهما اتفاقية نرويجية عن مندوبي العنابر ما بين اتحاد النقابات واتحاد أصحاب الأعمال هناك، وثانيهما عن "مندوبي العنابر"، كما تعرضهم لجنة "دونافان" البريطانية التي تكونت سنة ١٩٦٥م وقدمت تقريرها ١٩٦٨م.

وصدرت الطبعة الأولى في ٨٩ صفحة، وبينما صدرت الثالثة في ١٦٨ صفحة.

(٥) مدخل لدراسة الأجور (١٩٦٦م) (طبعتان) :

أعد مكتب العمل الدولي هذا الكتاب في سلسلة "مراجع الثقافة العمالية" وترجمة الأستاذ جمال البنا إلى العربية بناء على طلب فرع المكتب في القاهرة، وفي الوقت نفسه، وكوسيلة لزيادة النفع به، فقد

عرض الأستاذ جمال البنا على الدار القومية إصدار طبعة خاصة بها له، وصدرت هذه الطبعة في سلسلة "من الشرق والغرب".

والكتاب في ٢٢٨ صفحة من القطع الكبير، وهو يضم ١٦ فصلاً تغطي قضية الأجور بدأ من ظهور نظام الأجور في العصر الحديث وأسس تحديد الأجور والمحفزات الإيجازية وتقييم الوظائف وأجور النساء وحماية الأجور، ونظريات الأجور ومشكلات السياسة القومية للأجور.

وألق بالكتاب ملحقان الأول عن "اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية عن الأجور" والثاني عن شرح بعض الاصطلاحات الخاصة بالأجور".

(٥) العمالة والتنمية الاقتصادية (١٩٦٧م) :

يعالج هذا الكتاب البطالة بأنواعها وصورها جزئية كانت أو شاملة أو مقنعة • وهو نسخة منقحة لتقرير أعده مكتب العمل الدولي ليناقتش في مؤتمر العمل الدولي التمهيدي الفني حول سياسات العمالة، والمؤتمر الذي عقد في جينيف خلال شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٣م ونقح في ضوء مناقشة هذا المؤتمر، وعالج اتجاهات ومشاكل العمالة، والبطالة، ثم أهداف العمالة وعلاقتها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وعرض الكتاب بعض المبادئ العامة لسياسة العمالة التي طبقت بشكل ذائع في دول ذات مستويات مختلفة من التقدم، كما عالج بعض مشكلات العمالة التي ترتبط بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، والمشكلات التي ترتبط بالتغيرات الهيكلية والحلول التي يمكن اللواذ بها وختم الكتاب بفضل عن المساهمة التي يمكن أن تقوم بها المنظمات العمالية ونشرته الدار القومية في سلسلة "شرق وغرب" وهو في ٢٧٠ صفحة من القطع الكبير.

(٥) التاريخ النقابي المقارن (١٩٦٧م) (طبعتان) :

يضم هذا الكتاب أربعة أبواب، كل باب ينقسم إلى فصول، فبعد مقدمة إضافية عن أهمية الموضوع يعرض الكتاب في بابه الأولى ظهور وتطور الحركة النقابية في بريطانيا، وهو ما تضمنه الكتيب الذي نشرته الدار القومية بهذا العنوان في سلسلة اخترنا للعامل وأشارنا إليه فيما سبق (الكتب رقم ٩) وكذلك الباب الثاني وهو عن نشأة وتطور الحركة العمالية في الولايات المتحدة • فإنه هو الكتيب لهذا العنوان الذي نشرته الدار القومية في سلسلة اخترنا للعامل وأشارنا إليه فيما سبق (الكتاب ١٠) أما الباب الثالث فهو عن تطور الحركة النقابية في الاتحاد السوفييتي وقد استعرض نشأة الحركة النقابية في العهد القيصري، ثم ما تعرضت له من تطور بقيام ثورة البلاشفة (أكتوبر سنة ١٧) والمعركة الإيديولوجية التي كان على الحركة النقابية "السوفييتية - كما أصبح يطلق عليها" أن تجابهها، وظهور "المعارضة العمالية" التي رفع لوائها شيلا بنكوف ومدام كولونتا، حتى تشكل دور ومنزلة الحركة النقابية في المجتمع السوفييتي طبقا لقرار العشرة (سنة ١٩٢١م) وانعكاسات الحكم السيتاليني على الحركة النقابية، وأشار الباب إلى بعض المشكلات التي تواجه الحركة النقابية في الاتحاد السوفييتي، وتضمن الباب الرابع عرضا مقارنا لبعض جوانب الحركات النقابية في الدول الثلاث (بريطانيا - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفييتي) فأبرز الثوابت وهي في الأهداف، والمتغيرات وهي في وسيلة العمل وطريقة التنظيم ومواقف الحركات النقابية أمام بعض القضايا الرئيسية كالحركة النقابية والديمقراطية النقابية، والعمل السياسي والمسلك تجاه الدولة.

ويبرز أسلوب هذا الكتاب وطريقة معالجته الطريقة المميزة للأستاذ جمال البنا أسلوبًا وأداءً، فقد عالج الحركات النقابية باعتبارها شرائح من مجتمعها تؤثر في هذا لمجتمع وتتأثر به، وبذلك قضى على جفاف الموضوع وقد أصبح هذا الكتاب، وكتابي نشأة الحركة النقابية

وتطويرها والتنظيم والبنيان النقابي مراجع معتمدة، أو كما يقومون
Text Books ، خاصة وقد طبعتها معاً المؤسسة الثقافية العمالية.

وقد صدرت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م، بينما صدرت الطبعة
الثانية سنة ١٩٨٩م وهو في ٢٤٢ صفحة.

(٥) الإدارة العمالية في يوجوسلافيا (١٩٦٧م) :

وضعت مادة هذا الكتاب الضخم لجنة من مكتب العمل الدولي
زارت يوجوسلافيا خلال الفترة من ١٩٥٧م إلى ١٩٥٩م وهي الفترة
الذهبية في حياة التجربة اليوجوسلافية واعتمدت على الوثائق
والدراسات مستهدفة عرض تجربة الإدارة العمالية للمصانع عرضاً
شاملاً دقيقاً، ولهذا جاء الكتاب في أصله الإنجليزي في ٣٧٤ صفحة
من القطع الكبير وألحق به عدد من الجداول الإحصائية .

وعندما اطلع الأستاذ جمال البنا عليه أعجب به، وقرر ترجمته
دون أن يكون لديه أي فكرة عن إمكانيات طبعه ولكنه لم يكذب يتمها
حتى وجد - بطريق الصدفة - أن وزارة العمل قررت ترجمة هذا
الكتاب، فتقدم إليها بترجمته، وكان هذا حلاً سعيداً للوزارة لولا أن
البيروقراطية كان لابد أن تأخذ حظها، وتثبت وجودها المعرقل،
والمعطل، فطلبت نسخ الكتاب على الآلة الكاتبة من ٤ صور، وعهدت
إلى الأستاذ إسماعيل المراغي وكيل الوزارة بمراجعة الترجمة، وقام
الرجل بهذا قياماً دقيقاً يختلف عن المفهوم التقليدي للمراجعة، وأخذت
الوزارة تحسب ما يستحقه المترجم بواقع ثلاثة ملايين للكلمة
وللمراجع بواقع مليون واحد للكلمة.. وبعد أن قامت بهذا كله خلال
شهور طويلة أصدر الوزير قرار بصرف النظر عن هذا الكتاب !!

وكان الوزير وقتئذ هو أنور سلامة الذي يعرف المترجم جيداً، وكان المراجع هو وكيل الوزارة.. ولكن شيئاً ما جعل الوزير يأخذ قراره العجيب.

واقترح كثيرون على الأستاذ جمال البنا رفع قضية لا ريب في كسبها، على وزارة العمل، اعتماداً على ما تحت يديه من إقرار الوزارة بقبول الترجمة، ولكنه رفض، وأثر أن يتقدم به إلى الدار القومية التي قبلت نشره، وأصدرته في سلسلة "من الشرق والغرب" وقد رضي الأستاذ جمال بهذا وإن كان قد هبط بقيمة مكافأته إلى الثلث لأنه يتيح للكتاب انتشاراً ما كان يمكن أن يحظى به لو تولت وزارة العمل نشره ثم حفظته في خزائنها.

وخدم الأستاذ جمال البنا الكتاب خدمة تفوق خدمة المترجم، إذ أنه وصل المادة وقت وضعه سنة ١٩٦٠م بالتطورات حتى فترة الترجمة (١٩٦٥م) وبوجه خاص ملاحظة الدستور الوجودي سلافي الذي صدر سنة ١٩٦٣م وتضمن عدداً من التعديلات بالنسبة للإدارة العمالية، وقد أثبت الأستاذ جمال البنا تعقيباته في الهامش وميزها من الأصل كما أنه قدم للكتاب بمقدمه ضافية نفيسة عرض فيها لإيجابيات وسلبيات التجربة وملابسات قيامها وعلاقة التجربة بالفكر والممارسة الاشتراكية والكتاب في ٣٧٠ صفحة.

(٥) مسؤوليات القيادات النقابية (١٩٦٧م) :

هذا أحد الملاحق التي تصدرها مجلة العمل وهو يحمل الرقم ٢٦ (فبراير ١٩٦٧م) وهو في ٤٦ صفحة من القطع المتوسط، ويعالج الكتيب موضوعه في ستة فصول موجزة :

الأول : عن "مدلولات مسؤوليات القيادة النقابية".

الثاني : عن مقومات القائد النقابي (وهي الإيمان والثقافة والشخصية القيادية).

الثالث : عن ثلوث القيادة النقابية (الرئيس – السكرتير – أمين الصندوق) ومسئوليات كل منهم.

الرابع : عن مسئوليات القيادة النقابية على مستوى المنشأة.

الخامس : عن مسئولياتها على مستوى الصناعة.

السادس : عن مسئولياتها على المستوى القومي (وهي مسئولية قيادة الاتحاد العام للنقابات).

من هذا يتضح أن الكتيب على صغر حجمه فإنه يقدم مادة مركزة عن موضوعه، وقد ختم بكلمة تحت عنوان : "لكي لا تكون صيحة في واد.."، ومع أن الرسالة كادت أن تكون "صيحة في واد" فعلا، فإنها كانت محل عناية بعض الدوائر النقابية.

(*) دور النقابات في المجتمع الاشتراكي (١٩٦٨م) :

صدر هذا الكتاب في فترة التحول الاشتراكي وصدور الميثاق وتكوين الاتحاد الاشتراكي، وتردد في الدوائر النقابية أن النقابة لم تعد مسئولة عن الدفاع عن العمال أو حمايتهم فهذا ما تكفل به الميثاق والاتحاد الاشتراكي، وأن دورها أصبح أن تكون "منابر للإشعاع الاشتراكي"، ولما كان هذا يخالف الأصول النقابية فقد كتب الأستاذ جمال البناء هذا الكتاب ليضع الأمر في نصابه وأثبت فيه أن النقابة تحتفظ بالصفة التمثيلية والدفاعية في المجتمع الاشتراكي، وأن ما قد يختلف هو أسلوب القيام بهذه المهمة، وتحدث عن الدور الاجتماعي للنقابة في مجتمع اشتراكي، ودورها في رفع الكفاية الفكرية والكفاية الإنتاجية كما عرض للجانب القومي والسياسي للنقابة.

والكتاب في ٩٤ صفحة من القطع الكبير، والفكرة الرئيسية فيه هي إيجاد توازن ما بين الدور الدفاعي والتمثيلي للنقابة والتغيير في علاقات الملكية من الملكية الفردية إلى التأميم "كما يقولون".

(٥) **منظمة العمل الدولية في ٥٠ عامًا : سنة (١٩٦٩م) :**

لمناسبة مرور ٥٠ عامًا على منظمة العمل الدولية، أُلّف الأستاذ جمال البنا هذا الكتيب، وأصدرته مجلة العمل كأحد ملاحظاتها، وهو بحكم هذه الملابس محدود الحجم، ولكنه قدم فكرة عن مناسبات المنظمة وأجهزتها واتفاقياتها وتوصياتها.

(٥) **العمل يجابه عصرًا جديدًا (١٩٦٩م) :**

احتفلت - أيضًا - بمناسبة مرور خمسين عامًا على منظمة العمل الدولية جامعة الدول العربية، وعلى وجه التحديد - السكرتارية المؤقتة لمنظمة العمل العربية التي كانت في دور التكوين وقتئذ، وأخذ الاحتفال شكل ترجمة عدد من كتب منظمة العمل الدولية إلى اللغة العربية وأصدرها، وعهدت السكرتارية لمؤقتة بهذه المهمة إلى الأستاذ جمال البنا الذي كان يتعاون معها كخبير استشاري، وكان الكتاب الأول الذي تقررت ترجمته هو هذا الكتاب الذي وضعته أصلاً منظمة العمل الدولية بهذه المناسبة، واستعرضت فيه نشأة وتطور منظمة العمل الدولية وأجهزتها، واتفاقياتها.. إلخ، والدور الذي تقوم به في العالم المعاصر.

(٥) **دستور منظمة العمل الدولية : سنة (١٩٦٩م) :**

هذا هو الكتاب الثاني الذي ترجمه الأستاذ جمال البنا بمناسبة احتفال السكرتارية المؤقتة لمنظمة العمل العربية بالعيد الخمسين لمنظمة العمل الدولية، وهو يضم لائحة المؤتمر العام أيضاً، ومكنت هذه الترجمة النقابيين الذين لا يجيدون بالضرورة - لغة أجنبية - التعرف على دستور المنظمة ولائحة المؤتمر.

(٥) **الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها (١٩٧٠م) :**

ما يثر الدهشة أن الثقافة العمالية - مع أنها كانت النشاط المفضل "الأنتلجنسيا" وزارة العمل، إلا أن أحدا منهم لم يحاول أن

يصدر كتابًا عنها، وقد تصدى لهذه المهمة الأستاذ جمال البنا فألف كتابه هذا الذي ظل حتى الآن المرجع الوحيد الذي أرخ بإسهاب توثيق لحركة الثقافة العمالية منذ نشأتها في مصر.

والكتاب يضم ثلاثة أبواب كبيرة يتبع كل باب منها عدد من الفصول فالباب الأول بعنوان "استلهام التجربة" والفصل الأول منه عن نشأة وتطور الثقافة العمالية في بريطانيا • وقد قسمها إلى مراحل من ١٧٥٠م إلى ١٨٠٠م وهي مرحلة محو الأمية ومدارس الأحد ومرحلة ١٨٠٠م إلى ١٨٥٠م وهي مرحلة "معاهد الميكانيكيين"، ثم مرحلة ١٨٥٠م إلى ١٩٠٣م وهي عن الكليات العمالية، وأخيرا المرحلة من ١٩٠٣م إلى ١٩٥٠م وهي عن "المؤسسة الثقافية العمالية" وضم هذا الفصل ٦٧ صفحة كبيرة، وما كان احد يعني بالتجربة البريطانية ويكتب عنها ٦٧ صفحة لولا تقدير الأستاذ جمال البنا وإيمانه بالإفادة منها • والفصل الثاني عن "الجوانب الدولية للثقافة العمالية" واستعرض المؤلف فيه برنامج الثقافة العمالية بمكتب العمل الدولي، وجامعة الدول العربية والاتحادات العمالية، كما تعرض للثقافة العمالية في بعض دول العالم مثل الاتحاد السوفييتي ويوجوسلافيا والولايات المتحدة.

والباب الثاني عن "قضايا الثقافة العمالية"، وهو يعالجها في فصلين الأول (الثالث تبعًا للسياق) عن مفهوم ومقومات الثقافة العمالية والثاني عن بعض مشكلات التطبيق.

والباب الثالث هو عن الثقافة العمالية في "الجمهورية العربية المتحدة" كما كان يطلق على مصر وقتئذ، وهو يضم فصلين كذلك، عالج في أولهما النشاط العام من بدايات الثقافة العمالية حتى ظهور المؤسسة الثقافية العمالية، وتابع ظهور المؤسسة وعملها – بنوع من التفصيل – في السنوات الأولى، وبصفة خاصة سنة ١٩٦٣م/١٩٦٤م التي أطلق عليها سنة الانطلاق واستعرض مفردات هذا النشاط

كالمراكز وعملها وبرامجها والنشرات.. إلخ.. وعالج في ثانيتهما (الفصل السادس تبعاً للسياق) نشاط المعاهد معهداً معهداً، وتطرق إلى "معاهد أخرى" مثل معهد البترول، ومعهد الغزل والنسيج.

والباب الرابع من فصل واحد (هو الفصل السابع) وهو يعالج "مستقبل الثقافة العمالية – المنطلقات والآفاق الجديدة" سواء كانت بالنسبة للدولة، وما يفترض أن تقدمه أو الجامعات وضرورة قيام تعاون مثمر ما بينها والمؤسسة، أو المؤسسة نفسها مع ذكر لنشاط وتعاون بعض الجامعات البريطانية والأمريكية، وبالنسبة للثقافات وما يجب أن تقوم به من تعبئة العمال للانتظام في جيش الثقافة وأخيراً فقد تضمن الفصل اقتراحات بناءة تكفل قيام المؤسسة بدورها، واقترح تنظيم مؤتمر سنوي لها يكون بمثابة جمعية عمومية، وتحدث طويلاً عن الجهاز الإداري والفني بالمؤسسة كما اقترح تمثيل العاملين والمحاضرين في مجلس إدارة المؤسسة.

والحق بالكتاب ثماني ملاحق لبعضها الآن أهمية تاريخية وقلما يعثر عليها في غيره مثل تقرير اللجنة الوزارية المشتركة التي وضعت أسس المؤسسة الثقافة العمالية سنة ١٩٥٧م، وتقرير الخبير السويدي سيفين لود فيجسن ومشروع اتفاقية ثقافية عربية وضعتها جامعة الدول العربية.. إلخ.

وحفظ الكتاب كثيراً من الإحصائيات والبيانات والوثائق عن السنوات الأولى للمؤسسة، يغلب أنها كانت ستنتسى أو ستفقد لو لم يثبتها الكتاب.

ومن عجب أن هذا الكتاب الذي حفظ تاريخ المؤسسة لم يجد حماساً من القائمين عليها الذين اهتموا وقتئذ قبل كل شيء (بتسييس) المؤسسة وحولوا الكتاب على عميد معهد التربية العمالية الأستاذ عادل رأفت بفكرة إرجاء إصداره، ولكن الأستاذ عادل رأفت تحمس للكتاب

ولم يعد مفر من نشره، وقدمت المؤسسة للمؤلف الحد الأدنى للمكافأة المقررة لسلسلة "المراجع الرئيسية" مع أنه في ٤٢٤ صفحة كبيرة، وقد ذهب نصف المكافأة لقاء نسخه بالآلة الكاتبة من عدة نسخ، وذهب النصف الثاني لقاء تصحيح "بروفات الطبعة" بعد أن أصر الأستاذ جمال البنا أن يقوم بذلك.

وفي الصفحة التي تلي صفحة الغلاف مباشرة استشهد المؤلف ببئتين من شعر شوقي يخاطب فيهما مصطفى كامل :

أتذكر قبل هذا الجيل جيلا سهرنا عن معلمهم وناما
مهارة الحق، بغضنا إليهم شكيم القيصرية واللجاما

وهي أبيات لم تفهم من الكثيرين، ولم يفهم سر الاستشهاد بها في صدر كتاب الثقافة العمالية، ودهش لها واحد من أبرز كتاب المؤسسة وقتئذ، لأن معظم الذين اهتموا بقضية الثقافة العمالية لم يلموا بالجانب التحرري لها وأنها أداة أنتهاض وانعتاق من "شكيم القيصرية واللجاما" سواء قيصرية الرأسمالية أو قيصرية الشيوعية أو أي قيصرية أخرى.

(٥) الحركة العمالية الدولية (١٩٧٠م) :

مع أن هذا كتيب موجز نشرته مجلة العمل كملحق من ملاحقها (العدد ٧٢ فبراير ١٩٧٠م) وأنه في ٧٨ صفحة إلا أنه من أفضل ما كتب عن الموضوع، وقد بدأ بمقدمة عن "دعاة ومنطلقات" أشير فيها إلى بعض دعاة الحركة العمالية الدولية مثل روبرت أوين وفلورا تريستان والمنطلقات الثلاثة للحركة العمالية : المنطلق السياسي الذي تمخض عن تكوين الدويلات والمنطلق النقابي الذي تمخض عن تكوين الاتحادات العمالية وأخير المنطلق الاجتماعي الذي تمخض عن تكوين منظمة العمل الدولية، ثم عالج كل منطلق من هذه المنطلقات في فصل خاص.

وعندما صدر هذا الكتيب كان هو الوحيد من نوعه وكان هناك حاجة ماسة لكتاب أكبر منه، ودفع هذا المؤلف لمعالجة الموضوع نفسه في كتاب وسيط ثم في كتاب كبير، كما سيرد.

(٥) الديمقراطية النقابية (١٩٧٠م) :

كان الأستاذ جمال البنا قد قرأ كتابا للكاتب النقابي البريطاني ف. ل. ألن عن "السلطة في النقابة" Power in Trade Union by V.L.Allen ، أعجب به وخاصة الباب الأول وهو عن المبادئ الديمقراطية في إدارة النقابية . فقام بترجمة هذا الباب والتعقيب عليه وكتابة خاتمة شاملة وقامت المؤسسة الثقافية العمالية بنشره في سلسلة "المراجع الأساسية" وهو في ١٢٦ صفحة من القطع المتوسط.

(٥) العمل في الإسلام (١٩٧١م) :

لم يكن هذا هو الاسم الذي وضعه الأستاذ جمال البنا لهذا الكتيب، إذ كان اسمه " سياسة العمل في الإسلام " ولكن يبدو أن مجلة العمل الذي نشرته كملحق لها (ملحق العدد ٨٥ مارس سنة ١٩٧١م) لم تفهم الاسم أو استطالته فأصدرته باسم "العمل في الإسلام" وهو يبدأ بفصل عن "مدخل الإسلام لقضية العمل" وهذا المدخل هو أنها جزء من المشكلة الاجتماعية/الإنسانية الشاملة، التي للإسلام فكرته الخاصة عنه، ويسير الكتيب خطوة "من الإيمان إلى العمل" فيشير إلى أهمية الإيمان كمنطلق، والضمير كقاعدة والعدل كطابع رئيسي ثم ينتقل إلى إطار أخص "بين التكافل الاجتماعي والاقتصاد الإسلامي" حتى ينتهي إلى "العمل في الإسلام" فيضع أسس سياسة العمل في الإسلام فيذكر (١) العمل كوسيلة إعاشة (٢) مسئولية المجتمع (٣) أنسنة العمل (٤) أخلاقية العمل (٥) وحدة معسكر العمل (٦) الاتفاقيات الجماعية (٧) التشاور (٨) التوفيق والتحكيم.

وختم الكتاب بنبؤة لم تسمح الظروف وقتئذ للتصريح بها عن "الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل".

وطبعت مجلة العمل الكتيب بينط صغير لا يكاد يقرأ بحيث ضمت الصفحة ٤٥ سطرًا ليتمكن إصداره في ٥٠ صفحة ولو طبع في البنط العادي لتضاعف الحجم.

(٣٣) **مجموعة اتفاقيات العمل الدولية ١٩١٩م - ١٩٦٩م (مجلدين)** (١٩٧١م) :

(٣٤) **مجموعة توصيات العمل الدولية ١٩١٩م - ١٩٦٩م (مجلد)** :

ذكرنا من قبل أن جامعة الدول العربية (السكرتارية المؤقتة لمنظمة العمل العربية) ساهمت في تحية منظمة العمل الدولية بمرور خمسين عامًا عليها بإصدار عدد من المطبوعات أشرنا إلى اثنين منهما ، وكان أضخم هذه الكتب إعادة ترجمة الاتفاقيات والتوصيات وكانت هذه الاتفاقيات والتوصيات قد عهد بترجمتها من قبل إلى مترجمين مختلفين، فجاءت الترجمات متنافوة حتى في المواد الإجرائية القياسية، التي تتكرر فيها الجمل، كما وقفت الترجمة عند سنة ١٩٦٧م، وعندما أرادت الجامعة العربية إصدار طبعة منقحة لهذه الاتفاقيات والتوصيات والوصول بها إلى ١٩٦٩م عهدت بهذه المهمة للأستاذ جمال البنا الذي أمضى عامين كاملين في مراجعة الترجمات وإيجاد نوع من الوحدة والقياسية في الألفاظ والاصطلاحات والتعبيرات خاصة في ديباجات هذه الوثائق وموادها الختامية الإجرائية . وتم هذا كله وصدرت الاتفاقيات في مجلدين كل منهما في قرابة ألف صفحة وصدرت التوصيات في مجلد ١٢٠٠ صفحة وطبعتهما منظمة العمل العربية.

(٥) **البرنامج العالمي للعمال (١٩٧١م) :**

وضع المستر ديفيد مورس المدير العام العنيد (٢٠ سنة) لمكتب العمل الدولي تقريرًا عن البرنامج العالمي للعمال ليكون أحد دعائم

عمل منظمة العمل الدولية من هنا تتضح الأهمية الكبرى له باعتباره وثيقة فنية من أعلى مرجع، وقاعدة لعمل الوكالة الدولية المتخصصة في العدل واقتربت بعض الدول العربية ترجمته ليعرض على المؤتمر العام الأول لمنظمة العمل العربية • وعهدت السكرتارية المؤقتة للمنظمة إلى الأستاذ جمال البنا بترجمته، فترجمه ثم طلبت أن يقدم تلخيصاً، توصيات من وجهة النظر العربية فقال بهذا كله، وقدم التقرير كأحد وثائق المؤتمر الأول لمنظمة العمل العربية، ولكنه كبقية وثائق المؤتمر قدم منسوخاً بالرونيو، وليس مطبوعاً في مطبعة.

(٥) محاضرات في الإدارة النقابية (١٩٧٢م) :

يضم هذا الكتاب عشر محاضرات عن إدارة النقابية وتعالج المحاضرات الثلاث الأولى تطور الإدارة وما وصلت إليه في العصر الحديث من أهمية ومدارسها ونظرياتها.. الخ.

ثم يعرض الكتاب في قسمه الثاني مدخلاً جديداً لمعالجة إدارة الهيئات الجماهيرية كالنقابات، وهو مدخل لم يخطر للذين كتبوا عن الإدارة، وكانت كتاباتهم في الأغلب عن إدارة المنشأة أو الشركة دون أن تنال الهيئات الجماهيرية اهتماماً منهم والمدخل الذي أبدعه الأستاذ جمال البنا يقوم على ثلاثة أسس لإدارة الهيئات الجماهيرية، الأول هو المنهج، والثاني الأجهزة، والثالث القيادات، وينتقل الكتاب فيعالج الإدارة النقابية على مختلف مستويات التنظيم النقابي : تنظيم المنشأة، والاتحاد المحلي والنقابة العامة والاتحاد العام.

وبعد كتاب محاضرات في الإدارة النقابية من الكتب ذات الأصالة والتي تمثل إضافة منشأة في عالم الإدارة ليس فحسب لأنه الكتاب في حديثه عن تطور الإدارة قدم صورة مجملية وسائغة لا تتوفر في معظم كتب الإدارة، ولكن أيضاً، وبالدرجة الأولى، قدم فكرة جديدة عن إقامة إدارة الهيئات الجماهيرية على أسس جديدة بالمرّة هي

المنهج والأجهزة والقيادات، ويلحق هذا الكتاب بالكتب الثلاثة "نشأة الحركة النقابية وتطورها" رقم ١١ والتنظيم والبنيان النقابي رقم ١٢ والتاريخ النقابي المقارن رقم ١٥ في أنها تقدم ثقافة في صميم العمل النقابي.

(٥) الحرية النقابية : (١٩٧٣م) :

هذا أحد ملاحق مجلة العمل (ملحق عدد مارس ١٩٧٣م) قد صدر بمناسبة عقد المؤتمر الثاني لمنظمة العمل العربية التي كانت بصدد وضع اتفاقية عن الحرية النقابية ولكنه يعالج الموضوع باختصار فرضه حجم الملاحق، فأشار إلى الاتفاقيتين ٨٧ لسنة ١٩٤٨م و٩٨ لسنة ١٩٤٩م اللتين أصدرتهما منظمة العمل الدولية عن الحرية النقابية، وعن الاتفاقيات الجماعية، وتعرض لبعض القضايا التي يثيرها هذا الموضوع، وقد عاد الأستاذ جمال البنا إلى هذا الموضوع بعد أكثر من خمسة عشر عامًا فأصدر كتابه عن الحرية النقابية ١٩٨٩م في ثلاثة أجزاء، وسيرد الحديث عنه في حينه

(٥) قضية الإنتاج (١٩٧٣م) :

ليست أهمية "الإنتاج" بالقضية الخافية أو التي تحتاج إلى إيضاح، وهذا الكتاب يعالجها "ما بين النقابات، والإدارات والحكومة" وهو ينقسم إلى قسمين الأول عن "المضمون الواجب للإنتاج"، والفصل الأول منه عن المضمون السياسي لتأميم الإنتاج وهو ضمان سيادة الشعب العامل، والثاني عن المضمون الاقتصادي للإنتاج وهو تحقيق العدالة والكفاية، وأخيرًا عن "المضمون الاجتماعي للإنتاج" وهو تمويل الخدمات واستحداث التطوير الاجتماعي، أما القسم الثاني فهو عن "سياسة الإنتاج" وهو في أربعة فصول، والفصل الأول (وهو الرابع تبعًا للسياق) هو عن الطريق العربي للإنتاج الذي يختلف عن الطرق التقليدية والفصل الخامس عن استراتيجيات الإنتاج والخطة

الشاملة للتنمية والفصل السادس عن سياسة الأداء وأخيرا الفصل السابع وهو عن سياسة الأداء، وقد سلك المؤلف فيه مسلكاً سائغاً، ومركزاً في الوقت نفسه بحيث يتشربه النقابيون، فجاء في ١١٢ صفحة.

(٥) العمال والدولة العصرية (١٩٧٥م) :

نشرت مجلة العمل هذا الكتيب كأحد ملاحقها (ملحق عدد مايو ١٩٧٥م) وهو يتحدث في الفصل الأول عن "الثورات التي صنعت الدولة العصرية" وهي الثور التجارية، والثورة الديمقراطية البرجوازية والثورة الصناعية والثورة الشعبية التي ضمت الحركة النقابية وحركة الإصلاح الاجتماعي والاشتراكية وأخيرا الثورة التكنولوجية، وفي الفصل الثاني يتحدث عن "مقومات الدولة العصرية وتجاوب الطبقة العاملة معها"، وهو يدور أساساً حول الصناعة وجمهورها وهو العمال، وفي الفصل الثالث يعالج موضوع "الطبقة العاملة المصرية والدولة العصرية" فيستعرض تاريخ البلاد استعراضاً سريعاً من عهد محمد علي حتى حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ووجود الانفصال ما بين القيادة الحاكمة وشعب مصر، ويخرج من تحليله أنه إذا أريد قيام دولة عصرية فلا بد أن يتقلد زمامها العمال، وأن تتوصل إلى وضع صيغة عربية تتجاوب مع الإسلام وأن تنهج هذه المحاولة نهجاً ثورياً لا حباً في الثورات ولكن لأن المنطق الثوري وحده هو الذي يحقق الحسم وسرعة الانطلاق وصهر الاختلافات.

ويضيف الكتاب فصلاً عن "إضافة الطبقة العاملة المصرية إلى الدولة العصرية" فيتحدث عن الفرق بين الشرق والغرب والدور المحوري الذي قام به الدين في تاريخ مصر، وبالإضافة إلى النسخة التي طبعتها مجلة العمل، فقد أصدر الأستاذ جمال البنا طبعة أخرى باسم الاتحاد الإسلامي للعمل جاءت أكثر إسهاباً.

(٥) **بحوث في الثقافة العمالية (١٩٧٧م) :**

يضم هذا الكتاب بابين رئيسيين :

الأول : عن بحوث موضوعية.

الثاني : عن بحوث عربية ودولية.

الباب الأول : يضم سبعة بحوث هي "مكانة الثقافة العمالية بين قوى التقدم في المجتمع العربي" و "مفهوم ونطاق الثقافة العمالية" و "طبقة الثقافة العمالية" و "الثقافة العمالية والنقابات" و "التنظيم الإداري والفني لأجهزة الثقافة العمالية في الوطن العربي" و "وسائل المتابعة والتقييم" و "بعض التطورات الحديثة في عالم الثقافة وصلتها بالثقافة العمالية"، ومن الواضح أن موضوعات هذه البحوث هامة، وبعضها حساس يتحرج الكتاب من مجرد الإشارة إليها، وليس معالجتها وإصدار الأحكام فيها.

والقسم الثاني : يم ستة بحوث عن "المعالجة الدولية لموضوع الإجازة الدراسية بأجر" و "دور منظمة العمل العربية في مجال الثقافة العمالية" و "الإعلام والثقافة العمالية في الوطن العربي" و "قسمات الائتلاف والاختلاف في الثقافة العمالية على مستوى الوطن العربي" وأخيراً "الهيئات الدولية والعربية المعنية بالثقافة العمالية".
والكتاب في ٤٨٠ صفحة وقد طبع بمشاركة من النقابة العامة للعاملين في البنوك والأعمال المالية.

(٥) **من محو الأمية حتى الجامعة العمالية (١٩٧٨م) :**

كان الأستاذ جمال البناء قد أبدى ملاحظة هي أن الثقافة العمالية لا تشغل حيزاً بين موضوعات ملاحق مجلة العمل، ولم يصدر في هذه الملاحق، التي قاربت المائتين إلا ملاحق هزيل عن الثقافة العمالية، يكاد يكون تسجيلاً روتينياً لبعض نشاط المؤسسة الثقافية العمالية، فطلبت المجلة منه كتابة هذا الملحق وقد صدره بكلمة عن "الرد على

التحدي" يتلوها فصل عن ماهية الثقافة العمالية، فكلمة عن "على هامش وسائل التثقيف العمالي ومعداته" .. ثم "بعض الاتجاهات المعاصرة في عالم الثقافة العمالية" لينتقل البحث إلى منشأة المؤسسة الثقافية العمالية وتطورها وظهور فكرة الجامعة العمالية والطبيعة الخاصة لها، وتصور لما ستكون عليه.

(٥) الجامعة العمالية (١٩٧٩م) :

لما أصبحت الجامعة العمالية أمراً مقضياً، كتب الأستاذ جمال البنا هذا الكتاب ليكون معيناً ومساعداً للمسؤولين عنها وهو يبدأ بفصل "لماذا الجامعة العمالية"؟ يعرض فيه مبررات قيام الجامعة، يتلوه الفصل الثاني "بعض الخصائص التي تميز الجامعة العمالية عن الجامعات التقليدية"، وهذان الفصلان موجزان يتلوهما فصل عن "الجامعات العمالية في الدول الاشتراكية" ويضرب أمثلة لها بيوغوسلافيا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي ورومانيا ويعالج الفصل الرابع "الجامعات العمالية في الدول الرأسمالية" ويضرب الأمثلة ببريطانيا (الجامعة المفتوحة) والجامعة الشعبية بإسلام آباد والجامعة الأسبانية المفتوحة والأكاديميات العمالية في ألمانيا الغربية والكلية العمالية في كندا (مونتريال واتاوا) وفي الفصل السادس يتعرض الكتاب لموضوع "العلاقة بين الجامعات الأكاديمية والثقافة العمالية" في بريطانيا والولايات المتحدة. واستشهد بالندوة التي نظمها مكتب العمل الدولي عام ١٩٧٣م عن "دور الجامعات في الثقافة العمالية"، وكذلك الندوة التي عقدتها منظمة العمل العربية سنة ١٩٧٧م في بغداد عن "تدعيم دراسات العلم في الجامعات" وبعد ذلك انتقل الكتاب إلى نشأة وتطور فكرة الجامعة العمالية في مصر فأشار إلى محاولتين سابقتين أحدهما قاعة على مبارك باشا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والثانية الجامعة الشعبية التي تأسست سنة ١٩٤٥م.

ونقل المؤلف صورة دقيقة للندوة للخبراء التي عقدتها المؤسسة الثقافية العمالية في أبريل سنة ١٩٧٨م بالقاهرة لمناقشة موضوع الجامعة العمالية، وكذلك مؤتمر الثقافة العمالية للاتحاد العام للعمال وكان المؤلف عضواً نشطاً فيهما.

ويختم الكتاب بالفصل السابع "الكي لا تكون الجامعة العمالية بقرة مقدسة" وهو يعد من أهم فصول الكتاب لأن المؤلف ضمنه توصياته التي تحول دون أن تكون الجامعة العمالية صورة هزيلة للجامعات التقليدية وكشف عن طبقة التعليم الجامعي في مصر وأنه أوجد "ارستقراطية ثقافية بسمك الطبقة"، وأوضح ضرورة وضع الضمانات حتى لا تتطرق "البرجزة" إلى الجامعة، كما تعرض الفصل لبعض الجوانب مثل الشهادة التي تمنحها الجامعة وطرق الدراسة وهيئة التدريس.. إلخ، وانتهاز الفرصة فقدم صورة للمشروع الذي كان قد تقدم به لمعهد الدراسات النقابية سنة ١٩٧٣م وكان يتضمن ١١٠ محاضرة عن صميم الموضوعات النقابية والعمالية.

وألحق بالكتاب ملحقان أحدهما مقتطفات من التقرير النهائي للجنة الخبراء (أبريل سنة ١٩٧٨م) بالقاهرة والثاني مقتطفات من قرارات مؤتمر الثقافة العمالية الذي عقده اتحاد العمال سنة ١٩٧٨م، ومن المؤسف حقاً أن لم يستفد القائمون على الجامعة العمالية من هذا الدليل الاستفادة المطلوبة، وإن تحقق أسوأ ما كان يخشاه المؤلف فأصبحت الجامعة العمالية بقرة هزيلة بين أبقار الجامعات السمينية.

(٥) تاريخ الثقافة العمالية في مصر (١٩٨٦-٦١م) (١٩٨٧م) :

في عام ١٩٨٥م وجه الأستاذ جمال البنا نظر المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية أن العام الثاني (١٩٨٦م) سيشهد مرور ربع قرن على افتتاح المؤسسة، وأن من الخير استخدام هذه المناسبة لإنعاش حركة الثقافة العمالية باحتفالات وكتابات واجتماعات.. إلخ.

وتقبل المدير العام الفكرة وطلب من الأستاذ جمال البنا وضع مذكرة بتصوره عن مفردات ها الاحتفال، ووضع الأستاذ جمال البنا مذكرة وافية أخذت دورها ما بين مكتب المدير العام، ومجلس الإدارة، واللجان، وهي في كل مرة تفقد شيئاً، ومن حسن الحظ أنها لم تفقد الاقتراح الخاص بإصدار كتاب عن نشأة وتطور الثقافة العمالية في مصر في ربع قرن، وعهد إلى الأستاذ جمال البنا بكتابة هذا الكتاب، بناء على اقتراح الأستاذ أمين عز الدين.

وكما حالت البيروقراطية دون أن يظهر احتفال اليوبيل الفضي في الصورة المنشودة، فقد حالت البيروقراطية دون أن يظهر الكتاب في الوقت المناسب أو بالصورة المطلوبة، ولكنه صدر على كل حال.

والفصول الثلاثة الأولى من الكتاب، ألا وهي :

الفصل الأول : البدايات.

الفصل الثاني : مرحلة التبلور.

الفصل الثالث : مرحلة التنهيج والانطلاق هي تلخيص لما جاء في كتاب الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها - الكتاب رقم ٢٢ من هذه السلسلة، كما أن الفصل الرابع، وهو عن فترة القلق وقضية التطوير تلخيص لما جاء في كتاب "بحوث في الثقافة العمالية (وهو الكتاب رقم ٣٣ من هذه السلسلة) ويعد الفصل الخامس جديداً، ولو أنه ليس إلا تسجيلاً لخطة المؤسسة لعام ١٩٨٧/٨٦م أريد به المقارنة بينها وبين الخطط السابقة، والفصل السادس : عن الجامعة العمالية، وهو أيضاً تلخيص لما جاء في كتاب الجامعة العمالية (الكتاب رقم ٣٥ من هذه السلسلة) ويختم الكتاب بفصل مسهب عن الثقافة العمالية وتحديات المستقبل بالنسبة للنظام الإداري والفني والمالي للمؤسسة، ثم ترجمة علاقة المؤسسة بالاتحاد إلى مضمون علمي.. ثم أثر هذه التحديات على التنقيف وأخيراً التحديات بالنسبة للمجتمع وتجاه الأيدلوجيات، والكتاب في ١٦٨ صفحة من القطع الكبير.

(٥) مشروع لإصلاح الحركة النقابية المصرية (١٩٨٨م) :

هذا هو الكتاب الأخير، والحاسم، الذي وضعه الأستاذ جمال البنا عن الحركة النقابية المصرية، وقدم فيه مشروعًا لإصلاحها.

والفصل الأول فيه عن "استقلالية الحركة النقابية" وهو يستعرض سياسة حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م من الحركة النقابية المصرية ويشرح كيف أنها في وقت مبكر جدًا وبعد أقل من شهرين على قيامها - أوقعت الذعر في صفوف الحركة النقابية عندما أقامت محكمة "دنشواي" عمالية لمحاكمة عمال مصنع كفر الدوار للغزل والنسيج الذين اشتركوا في مظاهرة قامت أساسًا كابتهاج بالحركة ثم تطورت بطريقة غامضة إلى اشتباك بين العمال والبوليس وأصدرت هذه المحكمة حكمها بالإعدام على عاملين وبالسجن على عدد آخر، ونفذت الأحكام فورًا، وفي مكان الواقعة وأعقب ذلك محاولة النظام تكوين تنظيم عمالي "ملاكي" ينبع من الضباط ويخضع لحكمهم تمامًا وفشلت ثم مماثلة النظام في تكوين "الاتحاد العام للعمال"، وعدم التصريح بإنشائه إلا على أساس أن تتولى الحكومة نفسها اختيار المرشحين للمناصب القيادية، واستشهد المؤلف بما أورده الأستاذ عبد المغني سعيد عن أن الحكومة عارضت تكوين النقابات العامة حتى أفتى رجل الأمن الرهيب "عبد الحميد السراج" بأن النقابات العامة أفضل - أمنياً - من النقابات الصغيرة العشوائية التي يندس فيها المهيجون ويستطرد الفصل حتى يصل إلى مرحلة المنابر والأحزاب وفكرة تكوين حزب عمالي. والفصل الثاني عن "تنظيم التنظيم" وهو يتناول جوانب القصور في التنظيم النقابي وعدم قيامه على معايير موضوعية، أو أصيلة، فيتحدث عن "الولادة اللائحة للنقابة العامة" و"العلاقة بين النقابة العامة واللجان النقابية" و"انعدام قنوات الاتصال المنهجية بين مستويات التنظيم بمال يحقق الفعالية والديمقراطية".

وفي الفصل الثالث عالج الكتاب ظاهرة جديدة أطلق عليها "المؤسسية" فتحت عنوان "من التعددية إلى المؤسسية" تابع الفصل تضخم الاهتمامات النقابية، وخروجها عن الإطار المهني والفني الخاص بالأجور وساعات العمل.. إلخ، إلى مجالات مثل المصايف، والبنوك والمؤسسات الاجتماعية. وفي الفصل الرابع "نوعية القيادات العليا" انتقد الكتاب هذه القيادات التي جاء معظمها من منابع سياسية، أما الخامس وهو بعنوان "حركة بدون أيديولوجية" فيعد من أهم فصول الكتاب وهو يبرر أهمية الأيدلوجية والمآزق التي تقع فيها أي هيئة تفقدها، والحركة النقابية من هذه الهيئات ولأنها "تكنيك" وليست تنظيمًا، فقد مست حاجتها إلى "الأيدلوجية"، ثم تحدث عن الأيدلوجيات الموجودة على الساحة وأنها الماركسية والإسلام، وقد استبعد الماركسية ولم يبق إلا الإسلام، وعرض للأيدلوجية الإسلامية كما يقدمها الإتحاد الإسلامي الدولي للعمل وموقف اتحاد عمال مصر، وفند كل ما أثاره الإتحاد من دعاوى ركيكة.

وناقش المؤلف "الثقافة العمالية وموقف القيادات النقابية" وأوضح سلبية هذه القيادات، وبوجه خاص إزاء الكتاب النقابي، وهو الموقف الذي استشهدنا به عند الحديث عن هذه النقطة في الفصل الثاني من هذا الكتاب، وتعرض الفصل السابع - وهو موجز جدًا "للمال السايب" والتصرفات الشائنة التي سلكتها مع النقابات، أما الباب الثامن والأخير فهو عن "النقابات المهنية - وهل تقوم بدورها" فقد تعرض لجذور التنظيم المهني وخصائصه، وأن النقابات المهنية تعد نوعًا من "أرستقراطية النقابات" وأنها ذات وعي فئوي واهتمام مادي، كما عرض للحساسيات بين هذه النقابات والنقابات العمالية والازدواجية التي تنشأ نتيجة لهما في بعض الحالات.

وختم الكتاب بعرض مشروع لإصلاح الحركة النقابية في سطور غطى ثلاث صفحات، والكتاب في ٢٤٠ صفحة.

من هذا العرض السريع يتضح أن كتاب "مشروع لإصلاح الحركة النقابية" عرض جرى لا ينقصه الصراحة لبعض جوانب القصور في الحركة النقابية المصرية، وفي الوقت نفسه، عرض لإصلاح هذا القصور.

(٤٥) الحركة العمالية الدولية لله وسيط لله (١٩٨٨م) :

(٤٦) الحركة العمالية الدولية لله كبير لله (١٩٨٨م) :

كان الأستاذ جمال البنا قد عنى بموضوع الحركة العمالية الدولية في وقت مبكر، وأصدرت له مجلة العمل ملخصاً بهذا الاسم في ١٩٧٠م (الكتاب رقم ٢٣ من هذه السلسلة)، وكان هناك حاجة ماسة لإصدار كتاب أكبر حجماً وأكثر اسهاباً عن هذا الموضوع العام.

وفي ١٩٨٦م يسر الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل الوسائل لصدور كتابين عن هذا الموضوع الأول وسيط في ١٢٨ صفحة من القطع الصغير، وهو يماثل ملحق مجلة العمل باستثناء فصل مهم طويل عن الاتحاد الولي لنقابات العمال العرب وآخر عن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وفصل كبير عن تطور الحركة النقابية في بريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي، إنما الكتاب الثاني بالعنوان نفسه فهو في ٢٠٠ صفحة من القطع الكبير، وقد مكنه هذا الحجم من أن يسهب في موضوع الدوليات، وأن يرجع إلى المراجع المعتمدة عنها، أو في كتب الفكر الاشتراكي.

وبهذا استغرق الحديث عنها ٥٤ صفحة، ليبدأ دور الاتحادات العمالية فتحدث عن الاتحاد الدولي للنقابات (من ٩٠٠-١٩٤٥م) بإسهاب، ومن الإضافات البارزة الإضافة عن علاقة "البرفنترن" أي الاتحاد الدولي الأحمر الذي أسسه البلاشقة سنة ١٩١٩م، ودارت بينه وبين الاتحاد الدولي للنقابات محادثات مطولة ومتعثرة عادة فيها المؤلف إلى تقرير لمكتب العمل الدولي طبع سنة ١٩٢٧م ثم تحدث

عن المؤتمر العالمي للنقابات منذ نشأته حتى المؤتمر العاشر له الذي عقد في هافانا في سنة ١٩٨٢م، كما تحدث عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة حتى مؤتمره الثالث عشر الذي عقد في أوصلو (يونيه ١٩٨٣م) ثم الاتحاد العالمي للعمل (سابقا الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية) وتعد المادة عنه أقل المواد عن الاتحادات، ثم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. منذ نشأته حتى حدوث الانشقاق عام ١٩٧٨م الذي أدى إلى نقله إلى دمشق وتجميد نشاطه تقريبا. وأخيرا الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل. واستغرق الحديث عن الاتحادات من ص ٥٥ حتى ص ١٦١ وانتهى ليبدأ حديث المنظمات الدولية، أي منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وأورد عنهما الكاتب ليس فحسب ما تقدمه الكتب أو المراجع ولكن أيضا لمسه الخاص نتيجة تعاونه معهما فترة طويلة.

(٥) عمال السودان والسياسة (١٩٨٦م) :

اشترك في تأليف هذا الكتاب ثلاثة من الكتاب هم الدكتور حسن على الساعوري والأستاذ عبد الرحمن قسم السيد والأستاذ جمال البنا. وقد تحدث أولهم في الفصل الأول عن الحركة النقابية والعمل السياسي فأشار إلى علاقة الحركة النقابية بالعمل السياسي في الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا، وعالج نقطة الارتباط بالأحزاب السياسية، وانتقل إلى الديمقراطية النقابية، واستغرق حديثه ثلاثين صفحة ليبدأ الأستاذ عبد الرحمن قسم السيد وهو نقابي سوداني متخصص في الثقافة العمالية والحركة النقابية، وسبق له أن كتب أكثر من كتاب عن الحركة النقابية السودانية، فتحدث عن إضراب عمال الغابات سنة ١٩٠٣م، وإضرابات سنة ١٩٠٧م ثم أشار إلى نذر الحرب العالمية الأولى، وما تمخضت عنه الحرب من حركة ١٩٢٤م (جمعية اللواء الأبيض) ودور العمال فيها، والأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩م وظهور الأندية العمالية، ومسلسل إضرابات الثلاثينات والتعاون مع الموظفين، وأشار إلى إضرابات الأربعينات التي عادة ما يبدأ بها المؤرخون

ظهور الحركة النقابية السودانية – وبوجه خاص إضراب عمال السكة الحديد سنة ١٩٤٣م الذي تمخض عن ظهور هيئة شئون العمال، وانتقل إلى إضرابات سنة ١٩٤٩م وموقف الحركة النقابية من اتفاقية الاستقلال وموقفها من الأحزاب الوطنية والحركة الإسلامية حتى يصل بها إلى دور الحركة النقابية السودانية في الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وقد كان الكاتب أحد أعضاء وفد السودان في المؤتمر التأسيسي له في جنيف سنة ١٩٨١م، كما كان عضوا مراسلا للاتحاد.

ومن هنا فإن هذا القسم يعد من أفضل ما كتب عن عمال السودان والسياسة، ولكن الكاتب أضاف شيئاً جديداً هو عدد من المقابلات أجراها مع قادة الحركة العمالية والرعييل الأول لها، وكذلك بعض رجال الأحزاب أو مصلحة العمل، وحصل فيهما على إجاباتهم على ما قدم لهم من أسئلة عن الموضوع، وضمت هذه المقابلات الأستاذ محمود الفضلي الممثل للأحزاب الاتحادية، والأستاذ أمين التوم ممثل الأحزاب الاستقلالية والأستاذ إسماعيل العتباتي ممثل جيل الصحافة القومية والأستاذ محمد الحسن أحمد ممثل مدرسة المثقفين العماليين والزعيم النقابي محمد السيد سلام الرئيس الأسبق لنقابة النقل الميكانيكي والأستاذ عبد القادر يوسف هاشم مدير العمل الأسبق والأستاذ محمد المرتضي مصطفى مدير مصلحة العمل، وهذه المحاضر تقدم إضافة أصيلة للموضوع.

وأما القسم الثالث للكتاب، وهو الذي حرره الأستاذ جمال البنا فإنه أكثر فصول الكتاب اختصاراً لأنه جعله "خاتمة" حملت اسم "نحو شعار جديد للحركة النقابية السودانية : تعالوا نبني السودان بالعلم والعدل والعمل" ضمنها عدداً من التوجيهات الثمينة من واقع خبرته العامة، وخبرته الخاصة بالحركة النقابية السودانية.

(٥) الحرية النقابية (١٩٨٩م) (ثلاثة أجزاء) :

أصدر هذا الكتاب الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وكان يجب أن نشير إليه مع الكتب الخاصة بالاتحاد، ولكن أهمية موضوعه،

ولصوقه بقضية النقابية، وأنه ثلاثة أجزاء كبيرة كلها دفعتنا لتفضيل معالجته في "المكتبة العمالية" عن معالجته في "المكتبة الإسلامية" التي تحتلها كتابات الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والتي ستلي بعد هذا، فكان هذا الكتاب بحكم موضوعه النقابي، وبحكم ناشره "الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل" هو خير ما يجمع بين المكتبة العمالية والمكتبة الإسلامية، ويربط بينهما.

يبدأ الجزء الأول بمقدمه مسهية وهامة لأنها توضح أن الحرية النقابية كانت رائدة في مجال الحريات، وأنها سبقت حريات أخرى تنسب إلى الديمقراطية أو الاشتراكية، وأن ممارسة الحركة النقابية لدورها في ظل الحرية التي اكتسبتها، مكن الحركة النقابية من أن تحقق "ثورة صامته" ذلت السبيل أمام الديمقراطية والاشتراكية، وأرست الأسس لهما.

وتعرضت المقدمة لملاحظات تأليف الكتاب عندما عين الأستاذ جمال البنا عضواً بلجنة الخبراء بمنظمة العمل العربية التي عهد إليها بوضع اتفاقية الحرية النقابية عام ١٩٧٤م، فكتب بحثاً مطولاً عن الموضوع ليكون في خدمة قضية الاتفاقية المنشودة، وكان يفترض أن تطبعه المنظمة، ولكنها اكتفت بنسخة على الرونيو من مائة نسخة، وظل مجمداً في هذا الشكل، وفي مخازن المنظمة حتى رأى المؤلف أن تطورات الحركة النقابية في المجتمع المصري تتطلب نشره، وقبل الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل أن يقوم بهذه المهمة.

والفصل الأول (من الجزء الأول بالطبع) هو عن "كفاح العمال لتقرير الحرية النقابية" وبوجه خاص في إنجلترا حيث كان على العمال أن يرودوا الطريق، وأن يتعرضوا لهجمة الاستغلال الرأسمالي الأولى، وكانت ضاربة، متوحشة، فتحدث الفصل عن قوانين التكتلات الأولى، والتي كانت تحرم تكوين النقابات باعتبارها هيئات غير مشروعة، تتآمر للحجر على حرية التعامل وكيف استطاع عمال

إنجلترا إلغاء هذا القانون ليدخلوا جولات أخرى مع أحكام قضائية كانت تجعل الحركة النقابية مسئولة عما يحدث من أضرار للمنشآت نتيجة لإضراب، أو كانت تحرم عليهم العمل السياسي حتى خلص العمال من هذه كلها بمقتضى قانون النقابات لسنة ١٩١٣م كما عرض الفصل لكفاح عمال فرنسا والولايات المتحدة بصورة موجزة.

وعالج الفصل الثاني "حق تكوين النقابات" فأشار إلى الأوضاع المقيدة له، كأن ينبع التكوين من إرادة الدولة أو عندما يحدد القانون عدد النقابات، أو وضع المؤسسة العامة المهنية، أو عندما يوجد تنظيم نقابي مغلق، وكذلك عندما ينص القانون على حرمان فئات معينة من حق تكوين النقابات كعمال الزراعة أو عمال الحكومة.. إلخ

وعالج الفصل الثالث "حرية تكوين النقابات" وما تكشف عنه محاولات التكوين من إجراءات تقيده، أو تحيف عليه وعلاقة ذلك بالحرية المدنية التي عرضت لها منظمة العمل الدولية سنة ١٩٧٤م، فتناول الفصل حرية الاجتماعات النقابية، وحرية وضع اللوائح، وحرية اختيار القيادات واستبعاد التسجيل وحرية التعبير عن المبدأ وحرية الانتقال.. إلخ.

وأدرج المؤلف في الفصلين الثاني والثالث أحكام لجنة الحرية النقابية بمكتب العمل الدولي التي أصدرتها في حالات تتعلق بالنقطة محل المعالجة.

وبهذا الفصل الثالث ينتهي الجزء الأول وهو في ١٦٧ صفحة ويتضمن الجزء الثاني الفصول الرابع والخامس والسادس، والجزء بأسره عن حرية العمل النقابي مهنيًا وسياسيًا، وكذلك قضية حرية العضوية النقابية وهل تكون اختيارية أو إجبارية، ففي الفصل الرابع "حرية العمل المهني" يعرض المؤلف للاعتراف بحق التمثيل وما يقف في سبيله من حوائل، ثم ينتقل إلى آثار الاعتراف بحق التمثيل، وأهمها المفاوضات الجماعية، وأشار إلى المشكلات التي تكتنف

المفاوضة الجماعية مثل التصرف الواجب عندما تتعدد النقابات في المنشأة الواحدة، ومثل الفئات التي تحرم عادة من حق المفاوضة الجماعية، وعرض الكتاب بصورة للاتفاقيات الجماعية في المجتمع الرأسمالي، وفي المجتمع الاشتراكي - أو على وجه التعيين - الاتحاد السوفيتي، وعالج بصورة مسهبة شيئاً ما حق الإضراب وما له وما عليه والموقف منه في عدد من دول العالم، وبوجه خاص الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا واستشهد بأحكام لجنة الحرية النقابية عن المفاوضة الجماعية وعن الإضراب، وختتم الفصل بفقرة عن الحماية أو التسهيلات والاتصالات للقيادات النقابية كدليل على تقبل الإدارات للنقابات وللتعامل معها.

وناقش الفصل الخامس قضية "حرية العمل السياسي" وتعرض لمواقف الحركة النقابية من العمل السياسي وتطورها وعرض آراء المفكرين الاشتراكيين (روزا لوكسمبرج ولينين.. إلخ) عن العمل السياسي والعلاقة ما بين الحزب والحركة النقابية. ثم تحدث عن الوضع الفعلي للنشاط الفعلي في المجال السياسي في بريطانيا. وفي الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفيتي. كما أشار إلى التمييز على أساس المذهب السياسي في بعض الدول، وعُني الفصل السادس بموضوع "الحرية النقابية من زاوية العضوية" فأورد مبررات العضوية الإجبارية مثل ضرورات الأداء، والمبدأ الديمقراطي والحقوق بالواجبات.. إلخ، ثم أشار إلى المآخذ على العضوية الإجبارية وانعكاساتها على القيادات العمالية، وعلى العمال وعلى أصحاب الأعمال ثم عرض للعضوية النقابية (من زاوية الحرية) في بريطانيا والسويد والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ودعم الفصل بأحكام لجنة الحرية النقابية بمكتب العمل الدولي، وصدر الجزء في ٤٨ صفحة.

واقترن الجزء الثالث على "الجوانب الدولية" للحرية النقابية، وشمل أربعة فصول، ففي الفصل السابع أورد عرضاً إضافياً وتفصيلياً لمناقشة موضوع الحرية النقابية في منظمة العمل الدولية بدءاً من المحاولة الأولى حتى سنة ١٩٢٧م ثم المحاولات التالية حتى سنة ١٩٤٤م، ومناقشة الموضوع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناء على مذكرتي الاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد الأمريكي للعمال ثم مناقشة الموضوع في الدورة الواحدة والثلاثين للمؤتمر (١٩٤٨م)، وفي المؤتمرات الثاني والثلاثين له (١٩٤٩م) من واقع محاضر هذه المؤتمرات. وما تمخضت عنه من لإقرار الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨م والاتفاقية ٩٨ لسنة ١٩٤٩م، وعالج الفصل الثامن "أجهزة حماية الحرية النقابية وإجراءات الشكاوى بمنظمة العمل الدولية". فتحدث عن علاقة الشكاوى بقضية السيادة، وإجراءات المراقبة وتقارير الحكومات ولجنة الخبراء ولجنة المؤتمر والاتصالات المباشرة ولجنة تقصي الحقائق ولجنة مجلس الإدارة وضرب مثالا بالشكاوى ضد تصرفات الحكومة اليونانية، والاستقصاءات والمسوح التي نشرها بمكتب العمل الدولي.

وفي الفصل التاسع تعرض للحرية النقابية في منظمة العمل العربية والاتحاد الدولي للنقابات الحرة فأشار إلى لجنة الحرية النقابية بمنظمة العمل العربية تم تحدث عن دور الاتحاد الدولي للنقابات الحرة في مجال الحرية النقابية.

وخصص الفصل العاشر "للوثائق الدولية عن الحرية النقابية" وقسمها الفصل إلى اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية من سنة ١٩٢١م حتى سنة ١٩٨١م وكذلك قرارات مؤتمر العمل الدولي ثم تحدث عن اتفاقيات دولية أخرى أهمها اتفاقيات الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الميثاق الاجتماعي الأوروبي والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان والاتفاقية العربية لمستويات العمل.

وختم الجزء بملحق كبير ضم ثمانية وثائق هامة هي :

(١) نصوص الاتفاقيات الدولية السابق الإشارة إليها.

(٢) قرار منظمة العمل الدولية عن الحريات المدنية.

(١٠) مذكرة الاتحاد العالمي للنقابات.

(٣) مذكرة الاتحاد الأمريكي.

وصدر الجزء الثالث في ٢٤٠ صفحة.

ثانياً : المكتبة الإسلامية

رسائل وكتب الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

ذكرنا في مستهل هذا الفصل أهمية أن يكون لدى القيادات العمالية ثقافة إسلامية باعتبار أن الإسلام هو الأيدلوجية – بعد استبعاد الماركسية – التي يمكن أن تشفي الحركة النقابية من نقصها الأيدلوجي والعمال ليسوا مجرد "أيدي عاملة"، كما يطيب للبعض أن يكتب، ولكنهم نفوس، وضمائر وجزء لا يتجزأ من شعب ارتباط من أيامه الأولى بالدين ارتباطاً جعل هذا الدين ملهم الفنان، وقاعدة المشرع، وأساس الآداب والقيم الاجتماعية والسياسية، لهذا فإن دعوى استبعاد الثقافة الإسلامية من الثقافة العمالية دعوى لا ينادي بها إلا من ينظر إلى العمال كمجرد أيدي عاملة، أو من يخشى أن إيمان العمال بدينهم سيجعلهم قوة تغيير الأوضاع قائمة لا يكسب منها إلا الطاغية وأصحاب النفوذ فيها، أو يريد من العمال أن يكونوا مجرد تابعين يصفقون ويهللون وتكون مساهمتهم في العمال السياسي "ربنا يولي من يصلح..!!"، وهذا أمر يرفضه عمال مصر وهم يرفضونه حساب أنفسهم الذين يراد لهم أن يكونوا تبعاً دون إرادة ودون استقلالية كما هم يرفضونه أيضاً لدينهم الذي يراد له أن يهمل ويركن على الرف.

وهناك جانب آخر يوجد بين العمال والإسلام علاقة خاصة، فخلال بحث الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل عن شواهد من الإسلام

تناصر قضية العمل والعمال، اكتشف الاتحاد أن معالجة الإسلام من منطلق العمل لا تقل حيوية عن معالجة العمل من منطلق الإسلام.

بمعنى أن العمال كعمال لديهم ما يقولونه، وما يقدمونه إسهاماً في كشف أبعاد خافية للإسلام وهي أبعاد قلما يلّم بها الذين يعكفون على النصوص دون أن تتوفر لديهم حاسة العمل... وحاسة المعاناة وحاسة العمل الجماهيري، ومن هنا، فإن الإسلام بقدر ما يدعم قضية العمل النقابي (كما سنري عندما نعرض الكتب التي تعالج هذه القضية)، فإن العمال أيضاً يمكن بفضل وضعهم الخاص أن يكشفوا عن أبعاد وجوانب في الإسلام لا يتأتى لغيرهم اكتشافها، وهي جوانب تثري فهم الإسلام.

وقد أوضح الأستاذ جمال البناء في كتاب "مشروع لإصلاح الحركة النقابية" أن من أكبر الأسباب التي حالت دون الإفادة بمحاضراته في معهد الدراسات النقابية، ودون أن تثمر هذه المحاضرات من سنة ١٩٦٣م حتى الآن هو نقص الأيدلوجية في الحركة النقابية، وأنه ما لم تتسلح الحركة النقابية بالأيدلوجية الإسلامية فإن أوضاعها ستكون تحت رحمة الحكام من ناحية والانتهازيين من ناحية أخرى، وسيكون عليها أن تدور في حلقة مفرغة.

لهذا فإننا نرى أن المكتبة الإسلامية جزء لا يتجزأ من المكتبة التي يجب على العامل الإلمام بها، ومن أهم هذه الكتب الكتيبات التي نشرها الاتحاد الإسلامي الدولي للعم باعتبارها الهيئة العمالية الإسلامية المتخصصة، ولا يتسع المجال للحديث عن الاتحاد، خاصة وأن بعض الكتيبات التي سنشير إليها تؤدي هذه المهمة.

(٥) الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل (١٩٨٠م) :

هذه رسالة تعريف بالاتحاد، وقد كتبت قبل المؤتمر التأسيسي عندما كانت اللجنة التأسيسية تدعو للاتحاد وتحتاج إلى كتيب تعريف، وهي في ٤٨ صفحة من القطع الصغيرة، وقد تحدثت أولاً عن دواعي

تكوين الاتحاد فرأت أن انحصار تمثيل قوة العمل المسلمة في إتحادين بعيدين عنها وتخضعان للتغيرات السياسية التي كانت في أصل تكوينهما، هو مما يوجد حاجة على أساس مصلحة وهناك كذلك حاجة على أساس مبدئي، ويتحدث الكتيب عن الإسلام - كما يفهمه هذا الاتحاد - فالإسلام هو نهاية مسيرة البشرية للتعرف على الله، وخاتم الأديان السماوية، وهو لا يستشعر حساسية نحو الأديان الأخرى، ولا يفرق بينها، وهو يؤمن تمامًا، وإلى النهاية، بحرية الاعتقاد والإسلام في عرف الاتحاد هو القرآن والصحيح الثابت من السنة.. وفهمهما فهمًا سليمًا دون تعسف أو ترخص أو تقييد بمذهب دون آخر، والمقوم الذي يعني به الاتحاد بوجه خاص هو "العدل الإسلامي" لأنه الأساس والمعيار في تحديد العلاقات وتعيين الحقوق والواجبات وأخيرًا فالإسلام له جانبه التحرري والجماهيري الذي لم يحظ بالعناية الكافية من الكتاب.

وينتقل الكتيب من هذا إلى تنفيذ شبهات فيفند شبهة التفرقة على أساس الدين أو أن الجمع بين النقابية والدين تجربة فاشلة، وكلامه عن هذين لا ينقصه الحرارة العاطفية، ولا السلامة المنطقية، ثم يتحدث في فقرة رابعة عن "ماذا ستكسب الحركة النقابية من استلهاج الإسلام" فيورد - فيما يورده - التخلص من الانتهازية والشيوعية واستلحاق الحكومات وأن دعوة عامة لا بد أن تقوم على مثل وقيم أثبتت مصداقيتها عبر التاريخ، والإسلام هو أعظم ما يقدر ذلك وأخيرًا فإن الحركة النقابية لن تكون مجرد "مطالب فئوية" ولكن قوة في سبيل تحقيق العدل.. وستكون لها أخلاقياتها ومعنوياتها.

ويعالج الكتيب "مضمون العمل" الذي يختلف في هذا الاتحاد عن مضمونه في المنظمات النقابية التقليدية فالعمل هنا هو العمل بالمدلول القرآني، أي العمل الطيب سواء قام به فلاحون أو عمال أو موظفون، وسواء كان أجرياً أو لم يكن تحت إشراف صاحب العمل أو

بعيدًا عن إشرافه والعمل نفسه له أبعاد معينة فهو وسيلة العامل للإعاشة وهو وسيلة لإشباع الشخصية وإثبات الوجود وتقديم عطائها، وهو أيضًا الإطار الذي يضم العاملين في منظمات جماعية تقوم على أساس العمل وأخيرًا فالعلم هو وسيلة المجتمع الفعلية للبناء والتنمية.

ويختم الكتيب بفقرة عن "الأهداف والوسائل" وضح فيها الأهداف والوسائل التي ستصبح - بعد تعديل محدود - وسائل وغايات الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

(٥) أزمة أزمة النقابية بين المجتمع الرأسمالي والاشتراكي (١٩٨٠م):

هذا أيضًا كان من الكتب التي كتبها الأستاذ جمال البناء لإيضاح فكرة الاتحاد الإسلامي للعمل، قبل أن يعقد المؤتمر التأسيسي له سنة ١٩٨١م.

ويوجه الكتاب النظر في مقدمته إلى التصدعات التي تحدثت في الحركات النقابية على المستوى القومي والدولي نتيجة للخلافات السياسية، ويعيدها إلى فقدان الحركة النقابية لأيدلوجية تعلو على هذه الاتجاهات ومن هنا فإنه يتحدث عن "نقابية إسلامية" كجزء من نظرية اقتصادية اجتماعية سياسية يمكن أن نسميها تجاوزًا "الإسلامية الجديدة" وإنما قلنا تجاوزًا لأن "الجديدة" في هذه التسمية هي في حقيقة الحال العودة إلى "أقدم" الصور للإسلام.. الإسلام، كما كان أيام الرسول نفسه، والاعتماد على الأصلين العظيمين: الكتاب والسنة.

ويبدأ الكتاب في الفصل الأول "الطبقة العاملة تحدد موقفها" باستعراض موقف الطبقة العاملة إزاء ظهور الثور الصناعية واستخدام الآلات، وكان موقفها التلقائي الأول هو "الرفض" وتحطيم الآلات ومحاولة العودة إلى النظام القديم وفشل هذا الموقف وظهر على أنقاضه جيل الميكانيكيين المهرة الذين تقبلوا النظام ووضعوا أساس النقابية الحرفية، وما استتبعه هذا من أوضاع وسياسات في

التنظيم وفي العمل النقابي، وفي الفصل الثاني "حلول وبدائل" تعرض الكتاب لبعض البدائل التي لاحت للعمال وحولها فتحت العنوان الفرعي من السينديكالية حتى الإدارة العمالية تحدث عن النزعة السينديكالية التي تملك النقابات البريطانية في المرحلة الأوينية (ثلاثينات القرن التاسع عشر) والفكرة فيها، وما تطرقت إليه في بريطانيا من فكرة الطوائف القومية، وفشلها أيضا، حتى ظهرت فكرة الإدارة العمالية في يوجوسلافيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأبرز مقدماتها – وينتقل الفصل الأول إلى البديل السياسي، الماركسية ومواقف الدولية الأولى، ووجهة نظر ماركس وانجلز وروزا لوكسمبورج ولينين في كتابه "ما العمل" وآثار السياسة الستالينية على الصورة المقررة والمعتمدة للنقابات في مجتمع اشتراكي وتحدث عن الاشتراكية المسيحية وقصورها، وأشار إلى بدائل أخرى أقل شأنًا كالعلاقات الإنسانية في الإدارة والمشاركة في الربح.

وفي الفصل الثالث يرى الكتاب أن "جذور الأزمة النقابية واحدة في التنظيمات كافة" وهو يعيد جذور الأزمة إلى طبيعة النقابية كما تعرض الأنماط النقابية السائدة فيوجه الأنظار نحو العضوية والعنصر الفئوي في التركيب والوعي النقابي وأسلوب العمل ويستشهد بعجز الحركة النقابية الألمانية عندما كانت سيدة الموقف تماما سنة ١٩٢٠م عقب انقلاب "كاب" وعجز الحركة النقابية السوفيتية أمام الحزب، وفشل الحركة النقابية البريطانية سنة ١٩٢٦م رغم – وربما بسبب – نجاح الإضراب العام، ويعيد الفصل هذا العجز لعدم وجود الأيدلوجية، وأن الحركة النقابية التي تمثلها الأنماط النقابية السائدة هي "أسلوب" للعمل وتكنيك وانعكاس ذلك أيضًا على العلاقات ما بين النقابة والأعضاء وانتقال بعض القادة النقابيين النابهين إلى المعسكر الماركسي.

وفي الفصل الرابع ينتقل الكتاب إلى الفكرة الرئيسية فيه وهي النقابية الإسلامية فيعرض لخصائصها، وأبرزها قيامها على أساس "العدل الإسلامي".

وختم الكتاب بملحق عن "مشروع" الدستور للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وهو المشروع الذي كان أمام المؤتمر التأسيسي للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل عندما انعقد في جنيف في يونيو ١٩٨١م.

من هذا العرض يتضح أن الكتاب رغم فنيته يعالج الموضوع بحرية، ويخرج من "الترعة" النقابية إلى بحار النظريات السياسية ومحيطات الأديان السماوية، لأنه وجد أن النقابية منها تنبع، وفيها تصب وقد اعتمد المؤلف - فصلا عن فكرته الخاصة إلى مراجع قلما تتوفر للباحثين - والكتاب في ٢٠٨ صفحة من القطع المتوسط.

(٥) الإسلام والحركة النقابية (١٩٨٠م) :

أعد هذا الكتاب، كالكتابين السابقين، ليكون تحت يد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، ويفند دعوى ذائعة عن عدم اتساق فكرة النقابية مع تعاليم الإسلام، وهو يبدأ بتعريف النقابية وإيضاح جريرة تجاهل الفكر الإسلامي الحديث النقابية ثم يتحدث في فصل مستقل عن "حكم التاريخ" فيعرض صفحة من تاريخ "نقابة ذوي الأنساب" وهي هيئة حملت اسم نقابة، وإن لم تكن نقابة بالمعنى الفني و"الأصناف" وهي هيئات لم تحمل اسم نقابة ولكنها كانت تقوم بالأدوار النقابية، وقد ظهرت هذه وتلك في الخلافة العباسية عندما استبحر العمران في بغداد وكانت "الأصناف" ترتبط بالسلطات عن طريق المحتسب، وبالذعوة الإسلامية عن طريق "الشيخ"، ويثبت الكتاب أن الإسلام يدعو إلى النقابية، ويقدم تفسيراً نقابياً للآية ٢٨٢ من سورة البقرة يبلور فكرة الاتفاقيات الجماعية التي تعقدها النقابة باسم العمال، كما يعالج نقطة الإضراب ومدى شرعيتها، وفي الفصل الأخير المعنون "نحو النقابية الإسلامية" يتعرض لتفنيد عدد من الشبهات ويبرز خصائص النقابية الإسلامية.

وألحق بالكتاب مشروع لدستور الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل الذي ألحق بالكتاب السابق، والكتاب في ١٣٦ صفحة من القطع المتوسط.

(١) الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل. يبدأ المسيرة (١٩٨٠م):

كتبت هذه الرسالة (٤٨ صفحة من القطع الصغير) في أعقاب التكوين الرسمي للاتحاد، وقد تضمنت الستة عشر صفحة الأولى منها حديثاً عن المؤتمر التأسيسي للاتحاد في جنيف (٦-١٠ شعبان ١٤٠١هـ/ ٨-١٢ يونيو ١٩٨١م) فبعد أشارات مركزة إلى انعقاد المؤتمر وأعماله أورد الكتيب عناصر الجده والإبداع في هذا الاتحاد في عشرة عناصر كل عنصر منها يمثل مآثرة من المآثر، ومفخرة من المفخر، مما لا يمكن ضغطها لعرضها هنا وتمثل الحماسة والإيمان التي تملكتم المؤسسين له، ثم ينتقل الكتيب إلى خطة عام ١٩٨١م-١٩٨٢م، وهي تتضمن إقامة مسابقة للدراسة النقابية، وترجمة كتابي "أزمة النقابية" و"الإسلام والحركة النقابية" إلى الإنجليزية والفرنسية، والبدء في المرحلة الأولى من مشروع المعهد الإسلامي الدولي لدراسات العمل والتدريب المهني، ثم يتلو ذلك نص دستور الاتحاد.

ومن المؤسف أن لم يستطع الاتحاد أن ينفذ خطته التي وضعها سنة ١٩٨١م، فقد حال دون ذلك قلة الإمكانيات المادية، واستعاض عنها - إلى حد ما - بسلسلة الكتابات التي نحن بصددنا الآن.

(١) رسالة الإسلام (١٩٨٢م):

تتصدى هذه الرسالة (٣٢ صفحة من القطع الصغير) لقضية هامة، تلك هي أن وسائل الإصلاح الفردي تختلف عن وسائل الإصلاح الجماعي، وأن من الخطأ التركيز على واحدة دون الأخرى أو معالجة الإصلاح الجماعي بوسائل فردية، أو العكس بالعكس، وأن

الإسلام قدم وسائل الإصلاح الفردي، كما قدم وسائل الإصلاح الجماعي، وأن هذه الأخيرة التي تضم السياسة والاقتصاد والعمل هي ما تهتم بالدرجة الأولى هذا الاتحاد.

(١) أخت الصلاة المهجورة:

وأخت الصلاة المهجورة هي الزكاة التي يقرنها القرآن الكريم دائماً بالصلاة، والتي هجرتها معظمها النظم الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وأسأت فهمهما وتطبيقها.

والرسالة تتحدث عن أركان الإسلام، فتعرض لمدلول الشهادتين (لا إله إلا الله محمدًا رسول الله) وأنه هو الإيمان الإسلامي بالله من ناحية، وبالرسول من ناحية أخرى ويعرض أفكاراً أصيلة في هذا المجال، ثم يأتي مدلول الركن الثاني - الصلاة - وهو الضمير وإصلاح الفرد، وهنا أيضاً يعرض الكتيب أفكاراً قد لا يقبلها دائماً التقليديون من الفقهاء، وأخيراً مدلول الزكاة وهو "المدخل للتكافل الاقتصادي"، وهو موضوع الرسالة على وجه التخصيص، فتعرض الأهمية التي يمنحها لها القرآن الكريم، ثم يشير إلى نظرة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل إلى الزكاة باعتبارها نمطاً من التأمين الاجتماعي يدخل في صميم قضايا العمل ويعرض عشر مزايا تفضل بها الزكاة على نظم التأمين المعروفة فهي حق معلوم، ولا يكون على مستحقيها بهذا أن يدفعوا شيئاً أو قسطاً لاستحقاقها، وليس هناك فئة مستثناة، وليس بناء على القسط المدفوع، أو المرتب، وهذه كلها لا علاقة لها بالحاجة، والزكاة تجبى على رأس المال أونة وعلى الدخل أونة أخرى، وهي تضع حدًا معقولاً للإعفاء، وأن الزكاة توزع على محتاجي البلد التي تجبى منها، وأن لها نوعاً من الاستقلالية عن ميزانية الدولة تأتي من أن "القائمين عليها" يتناولون مرتباتهم منها.. إلخ.

(١) الحركة النقابية من منطلق إسلامي :

تمثل هذه الرسالة الموجزة (٣٢ صفحة) معالجة جديدة لقضية النقابية الإسلامية، ففي النبذة الأولى "القضية : التنمية والعمل" تشير إلى أن التطور الدولي جعل "الاقتصاد" وما يتفرع عنه من مال وصناعة وإنتاج القضية المحورية للعصر الحديث، وأن التحدي الحقيقي أمام الدول الإسلامية الآن هو التحدي الصناعي/الإنتاجي، وأنه بقدر ما تحكم هذا المجال، بقدر ما تثبت وجودها في عالم العصر.

وفي الأيام الأخيرة شاع استخدام كلمة "التنمية" كإجمال لهذا التحدي ووسيلة للانتصار عليه، وأن كنا في الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، نؤثر كلمة العمل لأنها أشمل الكلمات للتعبير عن القضية، ولأنها متحررة من التصورات التي حكمت قضية التنمية، وليس شرطاً أن تكون سليمة.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يقدم "العمل" كحل لازمة الدول الإسلامية، بحيث ينتقل مركز الثقل من رأس المال المفقود أو الشحيح إلى العمل الموجود والغزير وبهذا يكون "العمل" هو قدر الدول الإسلامية، والحرص من شبكة "الاقتراض" التي نصبتها أوروبا وأمريكا وأوقعت في حبالها كثيراً من الدول الإسلامية دون أن تحقق الأهداف المطلوبة.

ولابد أن يصطحب العمل بإيمان إسلامي، لأن هذا الإيمان هو الذي سيكفل للعمل الدفعة القوية ويمن له المسار السليم والاستمرارية.

تنتقل الرسالة على نبذة ثانية "الوسيلة : التشاور" وهي تتساءل كيف يمكن النهضة بالاقتصاد؟ أن الرأسماليين يقولون "دعوا رأس المال يعمل، وسيطلق بكل عرامة وازع الربح ويحقق لكم ما تريدون"، ولكن التجربة أثبتت أن رأس المال "جبان" وأنه لا يعني إلا بما يجز ربحاً، ويغلب أن يكون ذلك في مجالات استهلاكية أو خدمية

أو ترفيحية، أما إرساء الصناعة وبناء البيوت وإصلاح الأراضي، فقلما يفكر فيه، فضلا عن أن رأس المال نفسه غير موجود وعملية اقتراضه لا تعني إلا الخراب المستعجل، ويقول الشيوعيون "أمموا الإنتاج، وابعدوا الرأسماليين المتطفلين وسيسير كل شيء تمام التمام"، وقد جربنا هذا أيضا ولم يأت "تمام التمام" ولا شيئا قريبا منه ودمر الاقتصاد.

وما فات هؤلاء أننا سواء أخذنا بهذه الوسيلة أو تلك أو غيرهما كالاقتصاد المختلط، فإنه في النهاية سيكون إلى العمال.. وفي يد العمال، وعلى درجة وعي وأمانة ومهارة وإخلاص العمال يتوقف نجاح أو فشل المشروع بأسره.

ويقول أناس "ليس هناك مشكلة.. فهناك قوانين تنظم الأجور وساعات العمل ووسائل الإدارة.. الخ، وهو كلام يبدو منطقيا، ولكنه يتجاهل الطبيعة الخاصة والمعقدة للعمل.. وأبسط ما يمكن أن يقال "من الذي سيحدد الأجور..؟"، والرد البديهي أن الذي سيدفع هو الذي سيحدد الأجر.. ولكن العمال يقولون أنه يبخر الأجور.

ويتصور البعض أن على الدولة عندئذ أن تتدخل.. ولكن كيف؟ أنها إذا انحازت إلى أصحاب الأعمال فسيكون عليها أن تجبر العمال على العمل – وهذا أمر لا يستطيعه أي حكومة – ولو انحازت للعمال لصفي الرأسماليون أعمالهم.

والحل أبسط لو اهتدى الفريقان بهدي الإسلام وهدي الإسلام يوجب الشورى في الصناعة والإدارة كما يوجبها في السياسة والحكم. ولكن هذه الشورى لا بد أن تتم مع هيئة، وهذه الهيئة هي النقابة التي يجب أن تحدد أهدافها في ضوء العدل الإسلامي بحيث تثبت موضوعيتها وشمول فكرتها وأنها لا تتجاهل المجتمع، ولا تنطلق من منطلق ذاتي يضرب بالاقتضيات الأخرى عرض الحائط.

وتختتم الرسالة بإبداء بعض الجوانب الأخرى للنقابية كأن تكون النقابات سدًا أمام التغلغل الشيوعي في أوساط العمال، وتختتم الرسالة بكلمة عن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

(١) الخيار الصعب (١٩٨٢م) :

تمثل هذه الرسالة الموجزة (٣٦ صفحة من القطع الصغيرة) وجهة نظر الاتحاد الإسلامي الدولي في قضية التنمية، وقضية التنمية – كما هو معروف – من القضايا الرئيسية التي تجابه دول العالم الثالث، وتبدأ الرسالة بعرض الموقف التعسف لهذه الدول أمام التقدم التكنولوجي الحديث في العالم الأوربي/الأمريكي، ثم تعرض لموقف الاقتصاديين التقليديين، وهم يقولون لها ما قاله مالتوس للعمال قبلهم : قللوا عددكم، وقد يقدمون لها الآلات التي تستغني عنها لتخلفها، وقد يعرضون تسليف رأس المال لتقع هذه الدول في شرك الديون الذي لا خلاص منه، أما الاشتراكيون فإن حلمهم يرتبط بتأميم الإنتاج. وتأميم الإنتاج كما أسفرت عن تلك التجربة في كل دول العالم يربط التنمية بالجهاز البيروقراطي للحكومة، ويفقدها آليات السوق التي توضح درجة نجاحها أو فشلها الحقيقي، ثم هي تفقد دفعة البداية والقوة الذاتية التي تكفل لها الاستمرارية لانعدام وازع الربح، وهذه خصائص أشبه بالمرض المتوطن الذي يقترن بالممارسة الاشتراكية ولا يسمح لها بالفكك، وهي تنحط بحصيلة تنميتها.

وتنقد الرسالة كل هذه الحلول، وبوجه خاص اقتراض رأس المال الذي يجد تجاوبًا من الذين هم في السلطة لأنه يوجد لهم حلا سريعًا (ولو كان على حساب الأجيال)، كما يوجد فرصة للتكسب والربح والعملات والتهرب لبعض الذمة والضمير، وما أكثرهم في قادة هذه الدولة السيئة الحظ بهم، كما تشير الرسالة إلى المشكلة السكانية وأنها ليست – كما تحب الحكومات أن تعرضها – أصل الضائقة الاقتصادية.

أن الحل الوحيد لقضية التنمية هو اعتبارها معركة حضارية يعبأ فيها الشعب - كل الشعب - للعمل والانتصار وهي لا تأخذ هذا الطابع إلا إذا رزقت الأيدلوجية الإسلامية التي يمكن لها وحدها أن تكتسب الجماهير وتعبنها وتصهر كل الخلافات، وتقضي على كل المجتمع، بحيث يكون العمل كله خالصاً للمعركة وللانتصار.

وهذا يتطلب أن تقوم التنمية على ركيزتين :

الركيزة الأولى : هي مفهوم جديد للعمل يعيد له مقوماته الإسلامية وهي :

- (أ) أن العمل جزء لا يتجزأ من رسالة الإسلام.
- (ب) أن بيئة العمل والأداء هي ثمرة رسالة الإسلام.
- (ج) أن خلافات العمل تسوى بطريقة تجاوب الحقوق والواجبات، وعند الضرورة تحكيم العدل الإسلامي.
- (د) الجمع بين العلم والعمل، فلا عمل بدون علم ولا علم بدون عمل.

أما الركيزة الثانية : فهي الضوابط التي تحكم سياسة التنمية وأهدافها وتجعلها في خدمة الشعب ولتحقيق القيم الإسلامية من خير وعدل وعزة وكرامة، ويجب أن تتم في حرية تامة، وأن يتسنى للجماهير والقواعد العمالية أن تسهم فيها بالحذف أو الإضافة، كما يتطلب هذا وجود صحافة حرة لأن هذه الصحافة أشبه برقابة شعبية على صحة الأداء، ووسيلة لكشف الأخطاء والانحرافات أو لا بأول.

وهكذا يتضح أن لرسالة "الخيار الصعب" رؤية أصيلة عن قضية التنمية، وأنها تقدم الحل الذي لا حل غيره إذا أرادت الدول المختلفة أن تستدرك تخلفها دون أن تقع في مصيدة "الديون" أو بيروقراطية التأميم.

(١) الحاسية الدينية (١٩٨٢م) :

بين أونة وأخرى تثار في بعض الدول الإسلامية التي بها أقليات غير إسلامية قضية الحاسية الدينية، حتى أصبحت سيفاً مصلتاً على الدعوة الإسلامية، وهذه الرسالة ترى فيها "إكزيما الاستعمار" وأن من الضروري أن تعالج بصراحة وقوة، وهي تعرض المعالجات المسيحية لها من كلام المونسنيور باسيلوس موسي وكيل الأقباط الكاثوليك في مصر الذي عرض وجهة نظره عام ١٩٢٠م، وكلام الراهب المتجرد متي المسكين كبير رهبان وادي النظرون سنة ١٩٨٠م، أي بعد مرور قرابة ستين عاماً على الاستشهاد الأول : وهما معاً يحصران المسيحية في إطار العقيدة، وأن كل ما يجاوز ذلك لا يُعد من العقيدة المسيحية التي تقوم على تخليص الروح وتحت عنوان "وجهة النظر الإسلامية : لا خلاف" تعرض الرسالة ما جاء في القرآن الكريم عن حرية الأديان وتعددتها، وأن هذا مما اقتضته إرادة الله تعالى ولو شاء لجعل الناس كلهم مؤمنين، بل هو يوجه المسيحيين واليهود لتطبيق شرعهم، وأن المجتمع الإسلامي كان دائماً مجتمع السماحة وأورد أمثلة لبعض كبار رجالات الدولة الإسلامية من الذين احتفظوا بزوجات وأمهات كتابيات وأن عمرو بن العاص هو الذي كفل الأمان للبطريك بنيامين، وأن هذا لم يكن تصرفاً فردياً ولكن إتباعاً لسياسة إسلامية، لأن هذا المسلك استمر حتى فتح السلطان محمد الخامس للقسطنطينية.

وبهذا ينتفي كل حرج لدي المسلمين في الفخر بإسلامهم والحرص على تطبيق شريعتهم وتنتفي مخاوف غير المسلمين، فسماحة الإسلام تحميهم وتكفل لهم أيضاً الفخر بأمجادهم والتمسك بشعائرهم.. "وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُؤَيَّبَةٌ".

هذا وقد عالج المؤلف الموضوع نفسه، في كتاب بهذا الاسم، نفسه نشرته دار الزهراء للإعلام فيه بعض الإضافات.

(١) نظم الثقافة العمالية في الدول العربية:

مع أن هذه رسالة موجزة (٤٨ صفحة من القطع الصغيرة) فإنها تتصدى لموضوع كبير يتطلب مجلدات والرسالة تلخيص لأحد أبواب كتاب "بحوث في الثقافة العمالية" (رقم ٣٣) وهي تتعرض لعوامل الائتلاف والاختلاف ثم تنتقل إلى مضمون الثقافة العمالية نقلا عما جاء بهذا الموضوع في لوائح النظام الأساسي لمؤسسات الثقافة العمالية في السودان والعراق ومصر والأردن وليبيا.

وبالنسبة لنشأة الثقافة العمالية، فقد استعرضت الرسالة تاريخ ظهور الثقافة العمالية في ثمانية دول عربية، وهي ما بين ١٩٦١م و١٩٧٢م.

كما ناقشت الرسالة تبعية مؤسسات الثقافة العمالية في هذه الدول نقلا من لوائح نظامها الأساسي، وأجملت الرسالة موقف القانون ومدى اعترافه بالثقافة العمالية، وقارنت الرسالة ما بين وسائل التنقيف العمالي المتبعة في الدول العربية، والموقف من الأجازة الدراسية بأجر، وختمت بملاحظة هامة هي: أن مؤسسات الثقافة العمالية قد تجمدت بما يخالف السياق السريع للعصر. فظهر فيها نوع من القصور الذاتي والتفوق وعبرت عن أملها في أن تقدم "الجامعة العمالية" التي قامت مبانيها في مدينة نصر حلا لأحد أزمت الثقافة العمالية، وختمت الرسالة بملحق سريع عن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

(١) الدولة العصرية (١٩٨٢م):

كان الأستاذ جمال البناء قد عالج هذا الموضوع في أحد ملاحق مجلة العمل (وهو الكتيب رقم ٣٢)، ولكنه هنا بسط الموضوع بصورة ما كان يمكن أن يسمح بها مجال ملاحق مجلة العمل، كما اختلف الأسلوب فهو في هذه الرسالة أكثر صراحة وأكثر تركيزاً على الجانب

الإسلامي ولكن فصول الكتاب وتسلسله يكاد يكون واحدًا أو مقرَّبًا، فهناك لفظة قصيرة عن "الدولة العصرية ومقوماتها" ثم تعدد الثورات التي صنعت الدولة العصرية وهي الصورة التجارية، والثورة الديمقراطية البرجوازية، والثورة الصناعية والثورة الشعبية (الإصلاح الاجتماعي - الحركة النقابية - حركة الاشتراكية)، وأخيرًا الثورة التكنولوجية، وفي الفصل الثاني يعالج الكتيب "مقومات الدولة العصرية وتجاوب الطبقة العاملة معها".

ثم في الفصل الثالث يقدم الكتيب إضافة النقابية الإسلامية إلى الدولة العصرية التي تمثل خلاصًا من مأزق الاشتراكية والديمقراطية التقليدية، وأخيرًا: فتحت عنوان: "دراسة حالة: الطبقة العاملة المصرية والدولة العصرية" يقدم الفصل الرابع تحليلًا لوضع الطبقة العاملة المصرية والدور الذي يمكن أن تقوم به لإيجاد الدولة العصرية المصرية، والكتاب في ١١٢ من القطع الصغير.

(١) سيادة القانون:

رؤية لضمون الحكم بالقرآن:

أصبح الحكم بالقرآن شعارًا يؤرق الجميع، البعض للإهمال في تطبيقه والبعض الآخر لطلب تطبيقه.

في هذا الكتيب الموجز (١١٠ صفحة من القطع الصغير) معالجة جديدة له من مدخل لا يرفضه أحد فهو يعرض لأبرز نظم الحكم: الديمقراطية والديكتاتورية (وليس النظام الاشتراكية المزعومة إلا نسخة مقنعة من الديكتاتورية) ويستبعد الديكتاتورية.

ويشير إلى نقط الضعف في الديمقراطية، ثم يعرض البديل السليم وهو "حكم القانون" الذي فضله أفلاطون وأرسطو على الديمقراطية الاثينية، والحكم بالقرآن هو في الحقيقة أفضل صور الحكم بالقانون لموضوعيته التي تميز بها عن بقية القوانين.

(٦١) محكمة العدل الدولية الإسلامية (١٩٨٣م) :

من وجهة نظر الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، فإن السلام لا يتحقق إلا في ظل العدالة.. وموضوع العدل في أصل قضية العمل، فلا عجب أن يصور هذا الاتحاد دعوته لإنشاء محكمة عدل إسلامية.

والمحكمة بأسرها ومن ألفها إلى يائها تقوم على أساس الآية ٩ من سورة الحجرات "وَأِنْ طَافْتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ تْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" ومن النادر أن نجد مثل هذا النص في إيجازه وإعجازه ليكون دستوراً للمحكمة المنشودة.

وتبدأ الرسالة بإشارة إلى ضرورة قيام "محكمة" ثم تنتقل إلى "طرفا النزاع" طبيعة النزاع والوجوب التلقائي للتدخل، وهي نقطة تميز هذه المحكمة عن المحاكم المعهودة التي لا تنظر في النزاع إلا عند طلب أحد طرفيه وعلاقة ذلك بنظرية "سيادة الدولة" وأن يستهدف التدخل التسوية السلمية أولاً أو بتعبير الآية "أصلحوا" تنتقل الرسالة إلى "قتال الباغي" عند فشل محاولة الإصلاح، لينتهي إلى تسوية على أساس العدل، وليس على أساس الانتقام.

وتشير الرسالة إلى الحاجة الملحة لهذه المحكمة، وتضرب أمثلة لمنازعات عديدة اشتجرت بين الدول الإسلامية دون أن تنجح في تسويتها "المساعي الحميدة" كما يقولون، ففي اليمن وحدها حدثت ثلاث منازعات كانت تتطلب تدخل المحكمة فضلاً عن الحرب الدامية بين العراق وإيران.. إلخ، وتعرض الرسالة طريقة لتكوين المحكمة وتقتراح أن تسمى المحكمة محكمة الآية ٩ من سورة الحجرات وأن تحمل على أوراقها وإعلامها نص الآية، لأن ذلك يثبت أنها محكمة تقوم على توجيه الهي، فهي فوق مستوي الأهواء والسياسات وتعطيها قداسة خاصة لا تتوفر لغيرها.

(٢) **الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في عامين (يونيو ١٩٨١م، يونيو ١٩٨٣م) :**

تبدأ الرسالة بعرض الظروف التي قام فيها الاتحاد، وكان من شأنها أن تعوق مُضيه في بعض المجالات من هذه الظروف أن فكرة الاتحاد لم تنشأ في اتحاد عمالي يتبناها، ولكن في ذهن مفكر عمالي، وأن فكرة الاتحاد لا تظفر بتأييد معظم النظم العربية الحاكمة التي تضيق بكل جديد، وتناى عن كل مستقل، وأن المعسكرات الشيوعية تقاومها، والمعسكرات الديمقراطية لا ترى داعيًا خاصًا لتقبلها لتصور بعضها أن الدين قد أصبح "مودة قديمة"، وتختتم المقدمة بأن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل إذا كان اليوم "يعرض نفسه على القبائل"، كما كان الرسول صلي الله عليه وسلم يفعل، فلا ريب أنه سيكون في المستقبل هيئة عالمية عملاقة يفخر بها الذين أيدها ويتحسر عليها الذين عارضوها.

يتلو ذلك كلمة بعنوان "ماذا يريد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل"، وعرض لمشروعات الاتحاد، ثم تسجيل للاتصالات ما بين الاتحاد ومكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. وتقرير عن زيارتين ناجحتين إلى الباكستان والسودان. ونص خطاب أرسله الاتحاد إلى سماحة قاضي محكمة الشريعة الفيدرالية في إسلام آباد عن بعض ما يتعلق بالثقافات في الشريعة الإسلامية.

(٢) **العودة إلى القرآن (١٩٨٤م) :**

يضم هذا الكتاب (٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط) بابين.. ففي الباب الأول : يعالج ظاهرة "الانصراف عن القرآن"، أو حتى تعطيل القرآن، الذي أخذ صورًا منها تعطيل آيات يتفاوت عددها ما بني مائة آية وخمسمائة آية بدعوى النسخ، ومنها الانصراف عن الأخذ بطريقة القرآن في الاستدلال إلى مصادر أخرى حتى لو كانت تنبو عن هدى

القرآن كما فعل الفقهاء عندما أبدعوا علم الكلام واقتبسوا المنطق الصوري في الفقه والتوحيد، بينما عدل ببعض الآيات عن معانيها وأغراضها التي سيقنت لها، على حد قول الشيخ محمود شلتوت رحمه الله، ومنها الافتيات على القرآن بأسباب النزل المدعاه، ومعظمها ركيك الإسناد والرواية، وما حشيت به كتب التفسير من إسرئيليات ومنها تفسير القرآن في ضوء المناخ السياسي والاجتماعي الذي ساد في حقبة ما.

وقدم الكتاب مثلاً محددة لتعطيل آيات القرآن، فالقرآن دعوة لإعمال العقل، والفقهاء يعملون لتعطيل العقل والوقوف عند النقل، والقرآن دعوة للعدل، والإحساس الفقهي بالعدل فاتر، سواء في مجال الاقتصاد أو السياسة والقرآن ينصر المرأة وينهض بها وكل أقوال الفقهاء تضاد ذلك وضرب المثل بتعطيل آية الأئمة عند الطلاق والنص على بعث حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة عند خشية الشقاق، فضلاً عن الشقاق نفسه، وما هو أسوأ بالطبع - الطلاق - وإغفال حق المرأة في الخلع.

وفي الفصل الثاني : "الأسباب التي أدت إلى تعطيل القرآن" أعاد المؤلف ذلك إلى النسخ والاعراض في تفسير القرآن، وإيثار السنة على القرآن وجعلها حاکمة عليه في حين أتت السنة من ناحية المصدر ومن ناحية الثبوت تأتي بعد القرآن.

ووضع المؤلف في الباب الثاني : وهو بعنوان : العودة إلى القرآن، المنهج الذي يجب أن يتبع لتحقيق العودة إلى القرآن، ووضع معالم له، كما عالج في فصل مستقل مكان السنة من الكتاب، ونشأة السنة والعوامل التي أثرت عليها والطبيعة الخاصة بها.

ووضع وسائل وضمانات لحسن فهم السنة، منها : معالجة السنة في ضوء القرآن، ومنها اعتبار الاتفاق مع مقاصد الشريعة عنصر أولوية وإثبات ومنها حسن فقه السنة في تفسير الأحاديث.

ولا يقل الفصل الخامس أهمية لأنه عن "التعامل مع السلف"، وقد وضع المؤلف - كعادته - الحقائق التي تحكم تعاملنا مع السلف، وهي :

أولاً : أن عظمة السلف لا تعني عصمتهم.

ثانياً : أنهم مهما كان تفوقهم فإنهم أبناء عصر معين وبيئة معينة ومن الظلم لهم أن نطالبهم بالتححرر تمامًا من أثارها.. ومن الظلم لنا أن نطالب بالإتباع الكامل لهم.

ثالثاً : أن مراجع هؤلاء الأسلاف، سواء كنت تفسيراً أو حديثاً لم تكن لتكتمل لأي واحد على حدة لعدم توفر وسائل الطبع والتصنيف الحديثة.. الأمر الذي توفر لفقهاء هذا العصر، وجعلهم أقدر على إصدار الحكم الشرعي من أسلافهم.

ومن الجدير بالذكر أن المؤلف سبق له أن عالج هذا الموضوع بشكل أكثر إسهاباً وتفصيلاً في كتابه "الأصلان العظيمان. الكتاب والسنة" ولم نشر إليه في "المكتبة الإسلامية" لأنه أقرب إلى المتخصصين منه إلى عامة القراء.

(٢) لاجرج :

أخذت هذه الرسالة (١٠٤ صفحة من القطع الصغير) اسمها من تعبير قرآني - نبوي تردد في القرآن الكريم والسنة المطهرة واستهدفت معالجة قضية التيسير في الإسلام وإظهار أن التيسير أصل من الأصول التي يقوم عليها الإسلام وهدف من الأهداف التي يتوخاها الأمر الذي يستتبع ضمناً، وبالضرورة، أن الإعانات والتشدد والغلو ليست من الإسلام في شيء، بل أنها تناقض نهجه وتخالف قصده والإثبات هذا كله بنصوص من القرآن والسنة.

وتميز الرسالة ما بين اعتبار التيسير أصلاً من أصول الشريعة وبين ما هو شائع ومعروف بين الناس من أن الإسلام يبسر على الناس

في حالات بعينها يعدونها عدًا، أو يعتبرونها "رخصة"، ولا يجاوزونها إلى غيرها مما يمكن أن يكون لها حكمها، أولاً يستنبطون من هذا أن التيسير في حد ذاته أصل أو معيار يحدد الخيارات.

وأهمية هذا لا يخفى خاصة وقد نشأت ناشئة في الدعوة الإسلامية تميل إلى التشدد والتطرف وترى فيه دليلاً على صدق الإيمان وخلص النية فأعطوا الناس انطباعاً خاطئاً عن الإسلام وألزموا أنفسهم بما كانوا في غنى عنه.

وتثبت الرسالة أن التيسير أصل من أصول الشريعة بآيات من القرآن وأحاديث من السنة، ثم تتحدث عن "تفاعلات التيسير"، وهي المقاصدة والتوبة والتدرج، وتشير إلى ظاهرة "التقرب إلى الله بالمشقة" وتفندها، وتعالج النقطة الهامة نقطة أن التيسير أصل أكثر منه رخصة.

وفي الفصل الثاني تعرض الرسالة تطبيقات للتيسير من واقع الحياة لبعضها أهمية خاصة مثل الجمع بين الصلاتين دفعها للخرج، وهو أمر ينكره كثير من الفقهاء رغم ثبوته، ومثل القصر في السفر، ومثل التيسيرات في الوضوء والغسل، كالتيمم والمسح على الخفين ومسح الأرجل، والمسح على العمامة، وعنيت الرسالة بإبراز صور من التيسير خاصة بالمرأة تلحظ فيها كثيراً من ظروفها الخاصة.

(٢) نحن دعوتنا (١٩٨٤م) :

تستهدف هذه الرسالة (١٤٤ صفحة من القطع الصغير) أن تعرف الناس بدعوة جديدة تحملها - وأن لم تكن المحكرة لذلك - هيئة جديدة هذه الدعوة هي "العمل الإسلامي" وهذه الهيئة هي "الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل".

وتنقسم الرسالة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول عن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وهو يعرض صورة موجزة لنشأته وتطوره ونشاطه مما قد نجد مثيلاً له فيما سبق من رسائل.

والفصل الثاني عن دعوة "العمل الإسلامي"^(١) وهو يعرض ملامسات ظهور الدعوات الإسلامية المعاصرة، وبوجه خاص الدعوتين الكبيرتين الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان، وفي مقابل ذلك يعرض ملامسات ظهور دعوة "العمل الإسلامي" التي يرفع لواءها الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، ويعود فيعرض أبرز خصائص الدعوات الإسلامية مقارنة بأبرز خصائص دعوة العمل الإسلامي التي لا تلتزم - بالضرورة - بالسلفية، وإنما تفهم الإسلام فهمًا قرآنيًا، وأن الإيمان الإسلامي لا يعد كاملاً إلا بالعمل الصالح، وأن العبادات على أهميتها ليست هي إلا أحد مكونات الإسلام، وأن مقاصد الشريعة هي المصدر الرئيسي والأول عند وضع الأحكام، وأن مفهوم الدولة الإسلامية أوسع بكثير من مفهوم الحدود الضيق وتأكيد حرية الفكر والاعتقاد "حتى وأن وصلت إلى حرية الكفر والإلحاد" وأخيرًا "تفني الأوهام التي نزلت لدي الأئمة الإعلام فضلًا عن العوام، منزلة الحقائق عن المرأة والحجاب والطلاق والزواج ونسبت إلى الإسلام، والإسلام منها يراء".

وفي سبيل إبراز تصور علمي ومركز لدعوة العمل الإسلامي، قدم الفصل الثالث خطوطاً عامة مركزة عن "الدولة والمجتمع في الإسلام" ضمت المبادئ العامة للدولة.. رسالتها وأهدافها ووسيلتها بصورة عامة ثم ينتقل إلى السلطة التشريعية، فيضع خطوطاً عريضة لها، ويعالج فيها قضية الأحزاب، وقضية الانتخابات، ثم ينتقل إلى "الإمام والسلطة التنفيذية"، ثم إلى "السلطة القضائية".

ونحن نعلم ما جاء في هذه الفقرات، إذا لم نشر إلى أنها ليست اجتراراً لما تحفل به المكتبة الإسلامية من كتابات عديدة كلها نقول

(١) يلحظ أننا أثرنا بعد ذلك أن يكون اسم الدعوة "دعوة الإحياء الإسلامي".

مكررة، أو تحقيقات وتفصيات لما قاله الفقهاء والأئمة، أن كل ما جاء في هذه الفقرات يدخل في باب الإبداع الذي لم يشتق إلا من روح الإسلام ولا تضبطه إلا المقاصد العليا للإسلام، ويخرج عن مجال هذا الموجز عرض ما تضمنته الخطوط التي وضعتها الرسالة.

وهذا أيضًا ما يمكن أن يقال على ما جاء في الفقرات الخاصة بالصحافة، والسياسة التعليمية، فالرسالة تذهب بالنسبة للصحافة إلى أنها يجب أن تكون حرة، حرة بدون أي قيد وترى أنها أهم من المجلس النيابي وبالنسبة للسياسة التعليمية فإنها ترى أن السياسة التعليمية المطبقة في مصر، ومعظم الدول العربية "جريمة منهجية ومستمرة" ترتكب عامًا بعد عام في حق هذه البلاد وتعود عليها بأسوأ الآثار"، والرسالة تقترح نوعًا جديدًا من التعليم يرتبط فيه العلم بالعمل، ويتحرر إلى حد كبير من الامتحانات.

وتختتم الرسالة بوضع خطوط عريضة عن الاقتصاد والتنمية تجعلها معركة حضارية وشعبية لا يمكن الانتصار فيها إلا بتعبئة أئمن الموارد قاطبة إلا وهي الموارد البشرية، وتضع خطوطا فاصلة ما بين الفكر الاقتصادي الاشتراكي والفكر الاقتصادي الرأسمالي.

ويتضح من هذا أن القسم الأخير من رسالة "نحن ودعوتنا" يمثل دستورًا جديدًا كان يمكن أن يطبع مستقلا لولا أنه أبرز قسما "نحن ودعوتنا".

(٢) ليست عليهم بمسيطر :

قضية الحرية في الإسلام (١٩٨٥م) :

ليست أهمية قضية الحرية والتي تحتاج إلى تبيان، وقد عالجت الرسالة الموضوع بالطريقة المبتكرة المنتظرة من كتابات الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، فبعد مقدمة أشير فيها إلى عدم ورود كلمة "الحرية" في القرآن، تبدأ الرسالة بفصل عن "اختلاف المنهج

الإسلامي عن المنهج الأوروبي في التوصل إلى المثل" يوضح عبر استعراض التاريخ الأوروبي والإسلامي أن الأول يجعل الإنسان هو محور المثل، وأن الثاني يجعل الله هو محور المثل وأدى ذلك لأن أصبحت الحرية هي المثل الأعلى الأوروبي، وأن أصبح الحق هو المثل الأعلى الإسلامي وتعرض الفصل خلال ذلك لدفع شبهة "القضاء والقدر"، في الفصل الثاني تعالج الرسالة "بعض انعكاسات الحرية الطليقة على المجتمع الأوروبي" يتضمن بعض ما أدى إليه سواء استخدام الحرية في المجال السياسي وفي المجال الاقتصادي وفي المجال الاجتماعي من ظواهر عكرت صفو المجتمع الأوروبي، ولبدت سماءه بالغيوم، ولكن الرسالة مع هذا لا تغفل "الجانب الآخر" لأنها، وهي تؤمن أساساً بالحرية لا تريد للذين لا يؤمنون بالحرية طعنهم بمثل هذه الأمثلة.

وتنتقل الرسالة إلى حرية الفكر والاعتقاد فتلاحظ أن الإسلام استثنى هذه الحرية نطاق الحق "لا على سبيل التعارض، ولكن على أساس أن هذه الحرية وحدها هي التي تكفل الفهم السليم لمبدأ الحق"، ومن ثم فلا يجوز تقييدها بادي ذي بدء بالحق نفسه، والحق الوحيد الذي تنتهي عنده هذه الحرية هو ذات الله، وطبيعته التي يعجز التفكير الإنساني عن معالجتها.

وعلى العكس سيتردى في مهاوي الضلال، وتورد الرسالة النصوص من القرآن التي تجعل حرية الفكر والاعتقاد مطلقة، وتوضح الحكمة في ذلك، فإله تعالى أراد للحياة أن تكون مسرحاً للاختيار ما بين الحق والباطل.. الإرادة والشهوة.. إلخ، وهو تصور واضح جداً من الآيات التي تصف لنا مهمة الشيطان في الإغواء، وأنه ما كان يمكن أن يقوم بهذه المهمة لولا أن الله تعالى سمح له بها، وتعرض الفصل لتنفيذ دعوى أن الجهاد يخالف الحرية وأنه يفرض الإيمان على الناس قسراً وفي الوقت نفسه فإن الفصل يندد بافتيات

المقلدين والسدنة الذين ينصبون من أنفسهم حرساً على الفكر، وعلى الصحافة والكتاب.. إلخ بحجة حماية العقيدة.

وعُني الفصل الرابع بإبراز جانب هام هو تحرير الإسلام لأكبر فئتين حرمتا من الحرية وهما الأرقاء والنساء، ويستعرض تاريخ الرق وتاريخ استلحاق النساء ثم يعرض وجهة نظر الإسلام التي أعتقت الأرقاء وحررت النساء.

ومن أكبر دلالات موضوعية منهج هذه الرسالة ومعالجتها لموضوعها بروح الحيطة التامة أنها خصصت الفصل الخامس لموضوع "ضمانات الحرية في مواجهة الحق"، لأن الحرية التي تنبثق عن الحق، ما لم توضع لها ضمانات قوية تحميها من سوء فهم الحق، فإنها يمكن أن لا تظهر أساساً اكتفاء بالحق المزعوم، أو يمكن أن تظهر كالتزام مفروض، وبهذا تفقد طبيعتها وتتحول إلى نقيضها.

ويضرب الفصل أمثلة لهذه الضمانات :

- (أ) القضاء على الوثنيات
- (ب) البيعة، والشورى وحرية المعارضة.
- (ج) انتفاء المؤسسة الدينية.
- (خ) الحماية المستحقة للسرائر والخصوصيات.
- (هـ) الحسبة.
- (و) العدل الإسلامي، وهذه الضمانات تحول دون إساءة استخدام الحق للافتيات على الحرية.

(٢) العهود :

تضع هذه الرسالة الموجزة (٤٠ صفحة منت القطع الصغير) عشرة توجيهات كل توجيه منها يعرف المسلم بجانب من جوانب

الإسلام، فالأول يفترض الأمانة وانتفاء الشر "أنها الخطوة الأولى على الطريق"، والثاني أننا لن نكون أمناء حقاً إلا إذا وصلنا قلوبنا بالله، لأن ما عدا ذلك لا يغني غناه، والثالث أن الصلة بالله تقتضي الدين بما فيه من وحي وأنبياء، والتوجيه الرابع يوجب أن نجعل "الأنبياء قادتنا وقدوتنا، ونطرح الإعجاب بالطغاة الذين جعلوا سياستهم الاستعلاء في الأرض"، والخامس "لكي لا تتحول الأمانة إلى سذاجة، والطيبة إلى غفلة ولكن نأمن من الاستسلام إلى جموح العواطف أو ميوعة المواقف لنجعل العدل فيصلا، ولنضبط أعمالنا وتصرفاتنا وأحكامنا على ساعته"، والسادس "لكي لا نضل التقدير وفهم الأمور على حقيقتها، ولكي نصدر أحكامنا على هدى وبصيرة لا بد أن نستخدم عقولنا.. إلخ"، والسابع "أن العمل هو التعبير عن الحياة والإبداع وإشباع الشخصية ووسيلة كل واحد لأداء واجبه نحو المجتمع.. إلخ"، والتوجيه الثامن "المجتمع التزام ولا يتماسك مجتمع إلا بقدر ما تربطه التزاماته وهو يقوم على قاعدتين: الحرية في الفكر والعدل في العمل. علينا أن نمثل لهذا ونأخذ أنفسنا به" والتوجيه التاسع "نحن جزء من المسيرة الحضارية للبشرية التي بدأت من قدماء المصريين حتى الفترة المعاصرة، وأسهمت فيها كل شعوب العالم واعتزازنا بأوطاننا ومساهماتنا لا تغفل أو تنكر ما قدمه الآخرون، أو تنسينا أننا جميعاً أسرة واحدة نعيش على كوكب واحد، لهذا فنحت لا نقف موقف التجاهل أو التحامل تجاه الحضارة الحديثة، ولا يمكن أن نرفضها جملة وتفصيلاً لأننا جزء منها، وموقفنا منها هو الموقف الذي حدده الإسلام: الحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنا وجدها.. فخير اتنا هي التي تحكم موقعنا"، والتوجيه العاشر والأخير "نحن نفهم الإسلام رسالة تحررية عظيمة أنزلها الله تعالى لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وأن جوهرها وألبها الأمانة في الفرد والعدل في المجتمع والسلام مع الأكوان، ولهذا رمز لها القرآن بالكتاب والميزان.. إلخ.

وهذه التوجيهات تمثل "المتن" ولكل توجيه منها شرح خاص به في الهامش يجلي غامضة، ومجموع هذه التوجيهات يمثل عهدًا ملتزم له، ملتزم بالإسلام في صورته المثلى.

(٦٨) تعميق حاسة العمل في المجتمع الإسلامي (١٩٨٥م) :

تعالج هذه الرسالة (١٤٤ صفحة من القطع الصغير) ظاهرة على أعظم جانب من الخطورة لم تحظ بما تستحقه من عناية الكتاب المسلمين تلك هي ضحالة الإحساس بالعمل في نفوس المسلمين مع أن من أكبر العوامل التي أدت إلى تخلف المجتمعات الإسلامية انحطاط مستويات العمل وضحالة درجات المهارة والعجز عن ملاحقة السياق الحديث الذي تتطلبه الصناعة أو ملاحظة التوقيت والسرعة التي هي من سمات العصر، وأن التخلف في هذا جعل الدول الإسلامية كلا على الدول الأوروبية والأمريكية وأوقعها في أسار الحاجة والتبعية.

وتبدأ الرسالة بفصل عن مكانة العمل في الإسلام وأنه "مصدق الإيمان ومعيار الثواب والعقاب"، ويثبت الفصل ذلك آيات وأحاديث عديدة توضح أن العمل هو الدليل على صدق الإيمان وأنه هو ما سيدور عليه الثواب والعقاب في الحياة الآخرة.

وفي الفصل الثاني : تعالج الرسالة موضوع أخلاقيات العمل. وأنها القربى إلى الله والمبدئية الإسلامية والفصل يركز على أهمية اشتقاق العمل واستلهاهم قيمة من مصدر ديني، وأن منابع أخلاقيات العمل في الإسلام هي :

- (١) الضمير الإسلامي المهني.
- (٢) الضوابط التي وضعتها الشريعة لتحقيق الأخلاقيات الإسلامية من تحليل أو تحريم لمختلف الممارسات العملية والاقتصادية.
- (٣) أصول ومقاصد الشريعة والروح العامة للإسلام التي يستضاء بها عند حظر أو إيجاب صنوف من النشاط لم

ترد في الضوابط السابقة، وتستلهم عند وضع سياسات العمل.

ويُعني الفصل الثالث بعلاقات العمل، ونقطة الاصاله فيه هي :
 "تلاقي الحقوق والواجبات" فعندما ينطلق العمال وأصحاب الأعمال من منطلقات إسلامية واحدة بالطبع، فإن حقوق العمال تصبح واجبات أصحاب الأعمال، وحقوق أصحاب الأعمال تصبح واجبات العمال، وبهذا ينتفي الصراع وتتحقق "ميكانيزم" إسلامية تلقائية، فإذا عرضت لها ما يعوق مضيها ن فهناك - في الملاذ الأخير - العدل الإسلامي كفيصل بين الفريقين.

ويعالج الفصل الرابع : "مضمون العمل" وأن الإسلام يجعل العمل أصل القيمة، كما أنه يشمل كل صور الأداء دون تفرقة بين أداءه يدوي أو ذهني، تجارة أو زراعة وأورد الفصل مقولة الفقهاء في "الحرف الدنيئة"، وكيف أن منطق العصر والفهم "الطقوسي" للإسلام جعلهم يدخلون في هذه الحرف حرفا مارسها النبي ﷺ وأصحابه !! ويبدو أن الحرفة الوحيدة التي استثنوها من الحرف الدنيئة هي حرفتهم أنفسهم !

والفصل الأخير بعنوان : "حتى لا نفقد الابتسامه" وهو يقارن بين صور من الممارسات التي تؤدي بإتقان وابتسامه وصور أخرى بتلفيق وضيق ! ويختتم بخاتمة "العمل : الوسيلة المثلي للجهاد في سبيل الله" تثبت أن العمل هو الوسيلة المثلي للجهاد في سبيل الله، حتى لو كان هذا الجهاد قتالا.. لأن القتال في هذا العصر يتطلب "تكنولوجيا" وصناعة ومهارة.

(٢) الشورى في الإدارة (١٩٨٦م) :

مع أن كلمة الشورى هي من الكلمات الدارجة والمتداولة بين المسلمين، إلا أن استخدامها يأتي دائما في المجال السياسي، وهذه

الرسالة (٩٦ صفحة من القطع الصغير) تكشف عن جانب من جوانب استخدامات الشورى وهو "الإدارة" أي في مجال الأعمال والصناعة والتجارة.. إلخ، وهي تبدأ بفصل عن تطور الإدارة في العصر الحديث عاد فيه المؤلف إلى ما أورده في كتاب "محاضرات في إدارة النقابية" (رقم ٢٩ من هذه السلسلة)، ثم تحدث عن الشورى في إدارة الصناعة سواء في الدول الاشتراكية أو الليبرالية، وخص "التجربة الألمانية" بإشارة خاصة، كما تحدث عن بعض الدول العربية مثل مصر والعراق والجزائر ولاحظ أن المناخ الديكتاتوري في الدول العربية أحاط بالشورى في الإدارة أحاطة السوار بالمعصم، وأفسد عليها أمرها، ثم انتقلت الرسالة إلى الدول الشيوعية ونالت يوجوسلافيا الشطر الأعظم من الاهتمام.

وفي الفصل الثالث عالجت الرسالة "الشورى في الإدارة من الزاوية الإسلامية"، وأظهرت أن الشورى في الإسلام توصل إلى الديمقراطية على خلاف الطريقة الأوروبية التي تؤدي الديمقراطية فيها إلى الشورى، ويعالج نقطة هامة اختلفت فيها الأفهام واشتجرت فيها الأقلام هي درجة إلزامية الشورى.

(٢) حرية الاعتقاد في الإسلام (١٩٧٧م) :

ظهر هذا الكتاب الموجز (٩٦ صفحة في الطبعة الأولى و١١٢ صفحة في الطبعة الثانية) تحت عنوان "استكشاف الإسلام"، واستكشاف الإسلام هو استكشاف المنبع فكما أن المصريين لم يعلموا إلا في العصور الحديثة بمنابع النيل لأن ألف ميل تفصل المنبع عن المنصب فإن ألف سنة قد أبعدت منبع الإسلام عن مصبه، خاصة وقد أضيف إلى الألف عام الآن العديد من التصورات السقيمة التي وضعت في عهود الانحلال أو فترات الضعف وأشبهت السدود التي تعزل المنبع عن المصب من أجل هذا اعتمد الكتاب أساساً على القرآن، وأن استشهد بالسنة أيضاً.

وهو يبدأ بفصل عن "حرية الاعتقاد كما يصورها القرآن" وقدم له الكاتب بمقدمة فند فيها دعوى النسخ ثم عرض للكيفية التي يصور بها القرآن إيمان المؤمنين، وهي إرسال أنبياء لتبليغ الناس دعوة الإيمان ويدخل الأنبياء في حوار طويل مع الناس بحيث يكون النبي بالدرجة الأولى "معلماً مثاليًا" للجماهير والجماعات، وفي فقرة فرعية يشير المؤلف إلى "صلاحية وسلطة الرسل" وأنهم ليسوا إلا مبلغين وأن النبي ليس جباراً أو حفيظاً أو حتى وكيلاً عن الناس، كما يشير إلى أن "الإيمان هداية، والاختلاف قضاء، وكل من عند الله"، فيعرض للآيات العديدة التي تثبت هذا المعنى، وكذلك أن "وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِ"، وأن القلوب أوعية الإيمان والاحتكام إلى الله يوم القيامة، وأنه "لا إكراه في الدين".

وفي الفصل الثاني : يفند المؤلف شبهتين : الأولى : قتل المرتد الثانية : دعوى انتشار الإسلام بالسيف والحقيقة حول الجهاد، وبالنسبة للشبهة الأولى فإن الكتاب يورد الآيات القرآنية التي جاءت فيها إشارات صريحة عن الردة دون أن يرتب عليها عقاباً دنيوياً أو حداً، كما فعل القرآن في حالة السرقة أو الزنا أو القذف، يناقش الكتاب الحديث الذي ارتكز عليه الفقهاء في وضع حد هو قتل المرتد أن لم يتب ويظهر أن مفهوم الردة كان يقتصر في عهد الرسول بقتال الإسلام، ومن هنا تضمنت نصوص الفقهاء عند إيراد حكم المرتد "إذا ظفر به قبل أن يحارب" وندد بما نشر في الصحف (١٩٧٧/٨/٦م) من أن مجلس الدولة قد وافق على مشروع قانون بإقامة حد الردة، وقال : "أن هذا القانون أمر لا يكاد يصدق، ما هذا أيها السادة ! هل أصابتكم جنة، أجماعة تكفير جديدة ؟ هل تريدون أن تنصبوا محرقة أو أن تدخلوا في الإسلام السمح محكمة بابوية يضع قضاتها العمائم، "أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلُّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا"، ويستطرد أن الاستتابة للرجال هي مثل محل الطاعة للنساء، وفي

الوقت الذي يتمرد فيه النساء، ولهن الحق على بيت الطاعة يريد
المشرع أن يوجد بيت طاعة رجالي.
بهذه القوة أو حتى العنف يندد الكتاب بفكرة وضع حد للردة
بقانون.

وبالنسبة للشبهة الثانية وهي : "القتال في الإسلام ومدى تلاؤمه
مع حرية الاعتقاد"، فإن الفكرة الرئيسية فيه هي أن القتال لم يكن
لحمل الناس على الإسلام، وإلا لما شرعت الجزية، ولكن الفكرة
الرئيسية كانت تدمير قلاع الطغيان والنظم الطبقية للحكم التي كانت
تستعبد الجماهير أو الشعوب ولم يكن من وسيلة لذلك إلا القتال، ومن
وجهة نظر المؤمنين فإن مثل هذا القتال هو قتال في سبيل مثل أعلا،
وهذا هو ما يجعل قتيلة شهيدا، يتميز عن القتل الآخرين. ويؤكد
الكتاب أن "الجهاد الإسلامي كان فتحا إنسانيا وشعبيا".

ويختتم بكلمة عن حكمة الإسلام في حرية الاعتقاد يبرز فيها
المبررات الموضوعية لحرية الاعتقاد التي لم تخف على الإسلام،
عندما أطلق هذه الحرية.

وظهرت الطبعة الأولى ١٩٧٧م على ورق جرنال وبصورة
شعبية وثمان رمزي، ثم أصدر المكتب الإسلامي في بيروت طبعة
متقنة على ورق أبيض، وخدمها ناشره الأستاذ زهير شاويش، كما
كتب مقدمة لهذه الطبعة ذكر فيها أنه وإن كان يختلف مع المؤلف فإن
هذا الاختلاف هو من باب الاجتهاد المقبول وعبر المؤلف في مقدمته
الثانية عن تقدير الناشر لطبعة رغم الاختلاف في الأفكار.

(٢) الربا وعلاقته بالمماريات المصادقية والبنوك الإسلامية (١٩٨٦م):

يبدأ الكتاب بفصل عن "المعالجات التقليدية للربا" ويورد في هذا
الفصل حلقة منسية في هذا المجال هي : "محاضرات نادي دار
العلوم" التي نظمت عام ١٣٢٦م عندما بدأت في الأفق الدعوة لإقامة

بنك مصري يتعامل بالفائدة، وتحدث في هذه المحاضرات الشيخ عبد العزيز شاويش، والشيخ محمود الخضري والشيخ إسماعيل خليل والشيخ رشيد رضا والدكتور توفيق صدق والأستاذ حفي ناصف، ويُعد بعث الكتاب لهذه الحلقة المنسية المخبوءة إضافة جديدة لم يعثر عليها أو يشر إليها أحد، باستثناء إشارة مقتضبة في كتاب الشيخ أبو زهرة عن الربا، وتعرض الفصل لكتب الشيخ رشيد رضا والشيخ أبو زهرة والمودودي، كما أورد معالجات مؤتمر البحوث وفتوى الشيخ شلتوت والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ على الخفيف ووجهة نظر الشيخ مصطفى الزرقا في إباحة كافة أنواع التأمينات.. إلخ، وفي الفصل الثاني: يعقب المؤلف على المعالجات السابقة، ويرى أنها لم تشف الغليل، وفي الفصل الثالث: يناقش المؤلف، تحريم الربا نسيئة ونظرية الإسلام في القرض، ويحلل فكرة القرآن عن القرض وأنه إما أن يكون صدقة أو قرضاً يلحظ فيه إنظار المعسر لحين ميسرة ولا يزيد شيئاً عليه، ويشير إلى أن عقوبة العجز عن السداد حتى ظهور الإسلام كانت هي استرقاق المدين وينتقل إلى العصر الحديث ويورد بعض حالات الإقراض الربوي ثم تعرض للديون الدولية التي ناءت بها الدول المدينة ويختم الفصل بمعالجة نقطة "الأضعاف المضاعفة" وهو يرى أنها ليست "مربط الفرس" كما يظن، وأن الفائدة كائنة ما كانت تتضاعف.

وخصص المؤلف الفصل الرابع: للحديث عن الربا "كرمز وأداة لاقتصاد سرطاني شيطاني يدمر المجتمع"، تحدث فيه عن مقومات الاقتصاد الإسلامي، ثم قابلها بمقومات الاقتصاد الربوي، وأنها النقيض على خط مستقيم وأن هذا ما يدمر المجتمع، وما يستحق الوعيد الإلهي المدوي "فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ".

ويبدأ الفصل الخامس الحديث عن البنوك وبعنوان الفصل "البنوك بنت الربا وأمه"، ويرى المؤلف أن أي فقيه لا يستطيع أن

يتحدث عن ربا ما يلم بقصة التعامل من أولياتها، من المقايضة، ثم اتخاذ الذهب، وظهور الصاغة وكيف تحول الصاغة إلى صيارفة، أقاموا بعد فترة البنوك والفكرة الرئيسية التي قامت عليها البنوك هي: "الائتمان" ويعرض - نقلا عن كتب الاقتصاد السياسي التقليدية - طريقة عمل الائتمان، وكيف أنه "يخلق نقود" وكيف استمرت البنوك اللعبة حتى ابتدعت "بطاقة الائتمان" التي شبهها الكاتب بأنها "خاتم سليمان ائتماني" وينتقل إلى واقع عمل البنك ويضرب المثل بما تعرضت له البنوك في مصر في مستهل الثمانينات من نهب وسلب واستغلال وسرقة، ثم أشار إلى قضية العملة وختم الفصل بالإشارة إلى "الجريمة النكراء للبنوك" وهي الأخذ من الفقراء وإعطاء الأغنياء، وشرح ذلك فالبنوك تقدم ائتمانات في قروض في شكل فتح حسابات فيها بمبالغ ضخمة للعملاء، إما بضمانات معينة، أو بغير ضمان، وهذه الحسابات هي في حقيقتها عملة أصدرتها البنوك دون أن تسمح بها الدولة ويعني ذلك زيادة الأموال دون زيادة الإنتاج، وهذا هو التضخم، أي زيادة الأسعار، ويدفع الفقراء هذه الزيادة أكثر مما يدفعها الأغنياء، وبهذا يدفع الفقراء للبنوك قيمة ما قدمته البنوك للأغنياء.

ويتناول الفصل السادس والأخير: البنوك الإسلامية فيشير إلى العوامل التي أدت إلى ظهورها والتكنيك الذي قامت عليه "لا ربا ولا ربية" وكيف أن هذا التكنيك نجح في طعن البنوك "الربوية" .. وكسب البنوك الإسلامية الملايين، إلا أنه يعجز عن إقامة أصول المعاملات الإسلامية وحاولت البنوك الإسلامية سد هذا النقص بأسلوب المضاربة ولكن المؤلف يرى أن "شبهات متكاثرة تكتنف المضاربة" وأنها في بعض الحالات لا تفضل الفائدة، لأن رب المال يقدم ماله للمضارب الذي يستثمره، وبذلك يستفيد رب المال دون أن يعمل فكأنه يتقاضى فائدة، فإذا قيل أنه قد خسر، فإنه في هذه الحال يجازى على ما يفعله، ويقترح الكتاب، استراتيجية جديدة للبنوك الإسلامية تقوم على

دعامتين الأولى الدعوة إلى أسلمه للاقتصاد، لأن هذه الدعوة ستكسب إيمان الناس والرأي العام للاقتصاد للإسلامي، وفي مثل هذه التغيرات الجديدة لابد أن تسبق الفكرة أو الدعوة العمل أو التطبيق والثانية إبراز الدور المميز للبنوك الإسلامية باعتبارها طليعة الاقتصاد الإسلامي، ذلك بوضعها اقتصادها في خدمة المجتمع، والكتاب في ٢٥٦ صفحة وقد نشرته دار الفكر الإسلامي.

ثالثاً : المكتبة السياسية

اللازمة لتزويد القيادات النقابية بالثقافة السياسية وتنمية كوادر حزب العمال المصري في القريب إن شاء الله

ذكرنا أن الثقافة السياسية هي مما لا يسع أي مواطن الجهل بها لأنها السبيل لمعرفة حقوقه وواجباته كمواطن في دولة بعينها يحكمها دستور ونظم سياسية معينة، ونريد الآن أن نكشف عن جانب آخر من وجوه لزوم الثقافة السياسية هو ضرورة تكوين حزب عمال ما دمنا في مجتمع التعددية الحزبية، وليس ما يمنع قيام هذا الحزب الآن في نصوص قانون الأحزاب، ولو وجدت، فإن هذا يمكن تعديله وتأويله وأقل ما يمكن أن يساق في هذا الصدد إن حزباً يؤسس عمال مصر لا يمكن أن يكون طبقياً أو فئوياً لأن مدلول كلمة عامل أتسع من ضارب الفأس حتى رئيس الجمهورية، فهذا هو المعنى الحقيقي لكلمة عامل، وهو ما يسير في اتجاه تطور والتكنولوجيا الصناعية التي تقلص من عدد عمال الصناعة لتكثر من عدد عمال الخدمات والتوزيع والتجارة والمهن، وهم جميعاً من ذوي الياقات البيضاء الذين لم يكن يسمح لهم من قبل، أو أنهم نأوا بأنفسهم حيناً من الدهر، عن النقابية، وهم اليوم الأغلبية في حجم العضوية النقابية.

إن السبب الرئيسي لعدم قيام حزب عمالي هو بالإضافة إلى
تبعية القيادات الكبرى في النقابات العامة للحزب الحاكم :

أولاً : عدم وجود نظرية تميز الحزب العمالي المنشود عن بقية الأحزاب، وتكون هي مبرر وجوده .

ثانياً : عدم وجود "كادر" عمالي تتوفر فيه الثقافة السياسية اللازمة لحمل الحزب إلى الجماهير، ونشر فكرته، وتعميق تنظيماته في المجتمع المصري، ومن الناحية الموضوعية، الخالصة، فإن تجربة الحركة النقابية إزاء العمل السياسي تثبت أن تكوين حزب خاص بالعمال هو الحل الأمثل في مجتمع التعددية الحزبية، فقد فكرت النقابات أولاً في تجنب السياسة وعدم الزج بنفسها في تياراتها ومناهاتها، فلم تستطع ذلك لأن الأحزاب لم تتركها وأخذت تجذب عناصر منها، وتجذب قياداتها بمختلف المغريات والادعاءات، ثم أتضح للحركة النقابية أن السياسة ورقة رابحة يمكن إذا لعبت بها بمهارة أن تحقق لجمهورها الأهداف النقابية، أسهل وأسرع، مما يمكن أن يتمخض عنه كفاحها النقابي، لذلك تهاوت فكرة اجتناب العمل السياسي، وماتت ميتة طبيعية تلك المادة التي كانت توضع في لوائح النظام السياسي للنقابات، وتنص على أن "هذه لنقابة لا تشتغل بالدين أو السياسة".

وبدأت النقابات تدخل المجال السياسي وأخذ ذلك أولاً شكل الانضمام إلى الأحزاب القائمة، إذ لم يأنس النقابيون من أنفسهم أولاً القدرة على تكوين حزب، حدث هذا في بريطانيا، كما حدث في مصر.

ولكن الأحداث أثبتت للعمال أن فكرة الانضمام العشوائي إلى الأحزاب القائمة فكرة غير سليمة لأن هذا سيؤدي بداهة إلى تفتت الصوت العمالي وإلى قيام صراعات بين العمال حسب السياسات الحزبية فيقاتل بعضهم بعضاً، فبدأ العمال في تكوين حزبهم الخاص حدث هذا في بريطانيا، كما حدث في مصر فبعد أن تحالف عمال بريطانيا مع حزب الأحرار مع بداية القرن، ظهر لهم عقم هذا التحالف بسرعة، وفي عام ١٩٠٦م كونوا حزب العمال . وفي مصر أيضاً

تقسمت الأحزاب من الفترة من ١٩ إلى ٣٠ الحركة النقابية، وظهر عمال ينضمون لحزب الوفد وآخرون ينضمون للأحرار الدستوريين، وعندما تبين العمال هذا وفتنوا إلى خطأ هذا المسلك كونوا حزب العمال المصري سنة ١٩٣١م، ولم ينجح حزب العمال المصري، ولكن فشله لا يعود إلى خطأ في الفكرة نفسها ولكن إلى نقص المقومين الذين أشرنا إلى ضرورة وجودهما في كل حزب ناجح إلا وهما النظرية المميزة، والكادر المثقف، فإن هذين لم يتوفروا لعمال مصر وقتئذ.

ومرت خمسون سنة على هذه التجربة، حنى عادت مرة أخرى التعددية الحزبية، وسنحت الفرصة للعمال، كما لم تسنح فرصة أخرى، لكي يسهموا في العمل الوطني، من منطلقهم الخاص، ولكن قياداتهم أثبتت غياب لا يمكن تصوره! وكانوا أقزامًا أمام المناسبة. ففي سنة ١٩٥٤م، تكتلوا أو تكتل بعض ممن ادعى اسمهم مع الحكم العسكري ضد كل القوى الشعبية: الوفد، الإخوان، الشيوعيين، ضباط سلاح الفرسان، رئيس الجمهورية محمد نجيب وادعوا أن شعب مصر يتمسك بالحكم العسكري ولا يريد الحرية!!.

وهذه في حقيقة الحال جريمة لا تغتفر، تصم من ارتكبتها بالخيانة أو الحماقة، وكان لها آثار بعيدة المدى لأنها سمحت – فيما سمحت به – بالإرهاب وإذلال الشعب وهزيمة ١٩٦٧م المخزية:

والدفاع الوحيد الذي يمكن لعمال مصر أن يقدموا هو أن الذين ادعوا تمثيلهم كانوا أذعفاء ومرترقة، وأن شعب وجمهور العمال كان بعيدا عنهم، بريئا منهم.

وسنحت فرصة أخرى للعمال بعد عشرين عاما من ١٩٥٤م – إلى ١٩٧٤م – وعندما بدأ السادات يرتاد الطريق نحو الأحزاب، وقف المجلس التنفيذي للاتحاد العام موقف "المسلوب" الذي فقد حريته وإرادته وذكاءه ولا يستطيع إلا أن يكرر كالبيغاء الشعارات السياسية

المبتذلة، والتي فقدت كل مضمون، ووقف ضد إرادة الشعب جميعاً.. فقال "لا أحزاب"، وقال "إن أي محاولة لإنهاء أو تصفية الاتحاد الاشتراكي هي محاولة لإنهاء التحالف الوطني"، وقال "أن الاتحاد الاشتراكي مصدر كل السلطات (!!)" على أساس أنه أكبر سلطة سياسية في المجتمع"، وقرر "أن تكون الصحافة وأجهزة الإعلام جناح التنظيم السياسي والإعلامي لتعبر عن فكر وفلسفة ثورة ٢٣ يوليو ومواثيقها الثورية..".

فهذه الادعاءات تمثل قمة الغباء السياسي والفجاجة والأمية وضيق الأفق وقصر النظر، وتقضي أول ما تقضي على العمال أنفسهم لأنها تضع كل السلطات - بما في ذلك أجهزة الصحافة والإعلام - في يد السلطة.. وتحل الاتحاد الاشتراكي محل الشعب وتجعله مصدر السلطات !!

وحتى لا تتكرر هذه الفضيحة المخزية، نريد للحركة النقابية أن تنتقف سياسياً، وأن تقدم إضافة بناءة إيجابية، متميزة في العمل السياسي، ولا يتوفر هذا إلا بالثقافة والمعرفة، وإلا بالتوصل إلى "نظرية" عمالية مميزة .

ولما كنا نؤمن أنه في مجال التنظيم السياسي، وبوجه خاص بالنسبة للعمال، فليس هناك سوى نظريتان : الماركسية والإسلام . فإن الكتب التي سنعرضها فيما يلي يدور معظمها بدرجة أو أخرى حول هذين.

(٢) ظهور وسقوط جمهورية فايمار (١٩٧٧م) :

ألف الأستاذ جمال البنا هذا السفر الكبير (٤٣٢ صفحة من الحجم الكبير) وأصدره تحت عنوان "تعلموا السياسة" وأهداه إلى قيادات الحركة النقابية وكذلك إلى قيادات الإخوان المسلمين . فهاتان

الحركتان، تملكان الجمهور، ولكنهما لا تملكان الوعي السياسي الذي يمكنهما من الإفادة من وضعهما الجماهيري الضخم.

وجمهورية فايمار هي الجمهورية التي قامت في ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م) وقد اختارها المؤلف لأنها "مأساة التخبط في اتخاذ القرار" وعدم الحسم في تحديد المواقف، وهو ما يغلب على الأوضاع السياسية في كثير من دول العالم الثالث، وبين جمهورية فايمار وعالم العمل وشيجة قوية، لأن الحركة النقابية الألمانية أسهمت في تكوينها وحماتها، وكان رئيس الجمهورية الأول فريتز ايبيرت هو رئيس اتحاد النقابات الألمانية، ومن هنا، كان يجب على الحركة النقابية الألمانية أن تقوم بدور إيجابي وبارز في حياة الجمهورية، كما تلقي ضوءًا كاشفًا على مواقف الشيوعيين، وطريقة ظهور هتلر الذي قضى على الجمهورية، وعلى الحركة النقابية الألمانية الحرة.

ويضم الكتاب خمسة أبواب، كل باب يضم بضعة فصول والباب الأول هو عن "ألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى" وهو يستعرض التطور السياسي لألمانيا والحركات التحررية والشعبية حتى ثورة سنة ١٨٤٨م، ثم ظهور الفكر الاشتراكي الألماني حتى نهاية القرن التاسع عشر، ويختم الباب بفضل عن "صراع الأفكار والوقائع" يبرز المؤلف فيه دور الفكر، الذي يتجرد عن الواقع، أو يسبقه، أو يتأثر بعوامل تختلف عن واقعه المعين، فلم تكن ألمانيا في مستهل القرن العشرين في حاجة إلى فكر اشتراكي ولكن جاذبية الماركسية استحوذت على عدد من المفكرين أمنوا بها وحاولوا غرسها في الأرض الألمانية.

ويبدأ الباب الثاني مع بداية الحرب العالمية الأولى وهو يحمل عنوان "تحديد المسار" فيتحدث عن الحرب والهزيمة وما تلي الهزيمة من أحداث أبرزها قيام الثورة وفرار القيصر وإعلان الجمهورية،

ويتحدث الباب عن المعسكرات التي ظهرت - وقتئذ - كبقايا العهد القيصري من جنرالات وملاك، والحزب الشيوعي الذي اكتسب قوة بنجاح البلاشفة في الاتحاد السوفييتي، وكان هناك الحزب الاشتراكي الديمقراطي أعرق الأحزاب الاشتراكية في العالم - الذي وجد نفسه يتخبط ما بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وظهرت رزوا لوكسمبورج وجماعة "سبارتاكوس" ووجهة نظرها فيما تكون عليه الأمور، وقد انتهى الأمر بانتصار الاتجاه المتحفظ الذي أثر أن تكون الدولة ديمقراطية برلمانية على الطراز الأوروبي، على المجموعات العمالية واليسارية التي كانت تريد دولة اشتراكية تكون الانتخابات فيها على أساس مندوبي العمال والفلاحين والجيش، وبهذا ظهرت "نهاية البداية" كما أطلق عليها آخر فصول هذا الباب.

ويعرض الباب الثالث "المسيرة المتعثرة" لحياة الجمهورية وكانت اللطمة الأولى هي معاهدة "فرساي المشؤومة" وتلتها "مؤامرة كاب" ومحاولة الجيش العودة إلى السلطة وفرار الحكومة من برلين واستنجاها باتحاد النقابات الذي أعلن الإضراب العام، وشل الإضراب العام قوة العسكريين بحيث انسحبوا، وعادت الحكومة منتصرة • ويختم الباب محاولة الثورة التي نظمها الحزب الشيوعي بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتي وأطلق عليها الكتاب "ثورة بالمراسلة!!".

ويعرض الباب الرابع "سنوات التحول" فيصف الديمقراطية العزلاء وسط معسكرات الأعداء، ويحلل موقف النقابات السلبي، وجريرة ذلك عليها، وعلى الجمهورية، وما تعرضت له من أزمت كللت بالتضخم الرهيب الذي جعل أوراق العملة لا قيمة لها تقريباً! وأودى بالطبقة الوسطى.

وكان هذا التضخم إيذاناً بالنهاية التي يعالجها الباب الخامس فيتحدث عن "الصيف الهندي" أي تلك المرحلة التي أعقبت التضخم

وانتخاب الماريشال هندنبرج رئيساً للجمهورية عندما مات "أبيرت"، وتدهور الحزب الديمقراطي، ثم ظهور هتلر ويحلل شخصيته، وأسباب نجاحه وانتصاره في النهاية، ويعرض السنوات الأخيرة للجمهورية في فصل بعنوان "خمس دقائق قبل الثانية عشر" ثم نهاية الجمهورية بظهور الرايخ الثالث بزعامة هتلر، ويحلل مأساة فايمار وما حدث في أعقاب تحللها في فصل بعنوان "الفصل بعد الأخير".

وقد صيغ الكتاب في أسلوب يكاد يكون روائياً يعرض مأساة مفجعة، تكسوه مسحة أدبية وتوشية فنية لا تفتات على المعنى والسياق، وإنما تعطية نوعاً من الطلاوة، وفي الوقت نفسه، فإن المقدمات تسوق إلى النتيجة وتبرز الدرس والعظة وهو الهدف الأصلي من الكتاب.

(٢) الأصول الفكرية للدولة الإسلامية :

تبدأ هذه الرسالة المركزة (١٠٠ صفحة من القطع الكبير) بمقدمة تثبت أن الإسلام له جانبه السياسي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من كيانه العام وأن هذا ثابت بالقرآن عندما يوجب أخذ الزكاة من الأغنياء وإعطائها للفقراء، ومن تحريمه الربا، ومن فرضه للشورى وتنديده بالطغيان وعملياً فإن الرسول قاد الجيوش ووقع المعاهدات وحكم بين الناس، وتلته الخلافة الراشدة.

وترى الرسالة أن الخلافة الراشدة وإن لم تعمر أكثر من ثلاثين سنة فإنها أثبتت إمكانية التطبيق، ويقارنها بتجربة الأخوين رأيت رائد الطيران عندما ارتفعا بطائرتهما البدائية في الهواء وسارا بها بضعة كيلومترات، وهو يرى أن تقلصها كان ضربة لازب لا لأنها أسمى مما يمكن أن يسمح به الواقع، ولكن لأن الفتوحات الإسلامية "الصاعقة" كانت مفاجئة وشاملة ومتوالية، وكان لابد أن يحدث رد الفعل حتى لو أخطأت ضربة عبد الرحمن ابن ملجم علياً كرم الله

وجهه، وأصابته ضربتا صاحبيه عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان، لأن نهاية الخلافة الراشدة كانت محتومة مع هذه الملابس، كما أنه من المحتمل أنه عندما تتغير هذه الملابس ويحدث مد إسلامي جديد أن تعود صورة مصغرة للخلافة الراشدة في بعض الأماكن، ولبعض الفترات.

وحتى لو فرضنا جدلاً، أن الخلافة لم تكن إلا الشفق البنفسجي الساحر لغروب شمس النبوة التي لا تتكرر، فإن قيام الخلافة لهذه المدة الوجيزة قدم واقعتين: الأولى إضافة باهرة في عالم النظم السياسية يجب أن تدرس كتجربة فذة فإذا لم تسمح الظروف بتطبيقها فلا أقل من أن تستلهم بحيث تكون دليلاً للعمل، إن لم تكن أسلوباً للتطبيق والثانية أن قيام الخلافة الراشدة لا يعني بالضرورة أنها الأسلوب الوحيد للنظام السياسي الإسلامي، ولا هو يتضمن انتفاء وجود أنماط أخرى تتجاوب مع الأوضاع المتغيرة للمجتمع.

وترى الرسالة أن "الذين ينكرون الجانب السياسي للإسلام أو يغفلونه من حسابهم لا يجنون على الإسلام أو يظلمونه فحسب، بل أنهم أيضاً يحرمون تاريخ النظم السياسية من التجربة الإسلامية الباهرة التي تتوهج وسط ظلام هذه النظم • ولا يخالجننا شك أن المفكرين السياسيين الأوروبيين قد فقدوا بجهالتهم لهذه التجربة جانباً كبيراً من المعرفة كان يمكن أن يثري أفكارهم • وأنه لمن العجب حقاً أن نجد عمالقة الفكر السياسي الأوروبي - هوبز - هيوم - مونتسكيو - كانت - هيجيل - ماركس، أقزاماً في هذا الجانب من جوانب المعرفة التاريخية، وأنه لمن سوء حظ البشرية أنه لا يعدل جهالة هؤلاء المفكرين لإضافة الإسلام وعمقه وفاعليته إلا معرفتهم الوثيقة بالنظم الرومانية الوحشية/الوثنية التي هي في أصل كل النظريات والممارسات السياسية الأوروبية، فلئن كان لهؤلاء المفكرين عذر - أو بعض عذر - في جهالتهم تلك، يعود إلى الحجر الذي فرضته

الكنيسة على الفكر الإسلامي من أيام الحروب الصليبية وحالت بذلك دون وصوله، فأبي عذر يمكن أن يلتبس لمفكرين إسلاميين يتجاهلون إسهام الإسلام النبيل الثمين ويأخذون بسقط المتاع الأوروبي، نقول سقط المتاع الأوروبي لأن أوروبا وإن أبدعت، وتفوقت، في مجال الصناعة والتكنولوجيا، إلا أنها لا تزال تستلهم قياصرة الرومان القساة، وآلهة اليونان المتقلبة، ولم تستطيع أن تحقق السلام لا داخل الفرد، ولا داخل المجتمع".

وترى الرسالة أن الأصول الفكرية للدولة الإسلامية أربعة هي :

الإيمان، العدل، الشريعة، وما تطلق عليه "الفرشومية" وهي تركيب من فرد وشمولية يقصد به أن الدولة الإسلامية لها هذا الطابع المزدوج الذي يميزها عن الدولة الفردية، أو الدولة الشمولية، كل على حده.

وترى الرسالة أن "الإيمان" أصل عظيم ورأس مال لا يقارن وكان يجب على المنظرين السياسيين أن يتمسكوا به لأنه يوفر للدولة أكبر ما تحتاجه : الثقة التي تصل إلى الإيمان، ولأن للإيمان الإسلامي جذور عميقة جدًا وضوابط دقيقة جدا تحول دون الضحالة أو الانحراف وتربطه بالدولة وتربط الدولة به.

ولكن الرسالة لا تنساق في أودية الخيال التي يقع فيها المثاليون أو المتشددون فهي تقنع بحد أدنى من الإيمان لدى الجماهير وحد أعلى لدى الدعاة، وأن درجة الانضباط ستكون فيها أقل مما يتصوره المتشددون، وقد يكون نسبياً، وسيقف هذا الانضباط في النقطة التي يتضح فيها أنه سيولد من الشرور أكثر مما أريد تفاديه، لأن حكمة الضبط عندئذ تنتفي.

والأصل الثاني هو العدل، والرسالة تعالجه لا كسياسة أو تطبيق سواء حدث في المجال الاقتصادي أو السياسي ولكن باعتباره الطابع

الذي يبلور الإسلام، وفكرة الرسالة هنا هي الفكرة التي عرضها المؤلف في كتب سابقة، فكل دين طابع ببلوره، فاليهودية طابعها التوحيد، المسيحية طابعها المحبة، والإسلام طابعه العدل، وإنما كان العدل طابع الإسلام لأنه أشمل الأديان وأخرها، والعدل هو ما ينفق مع هذا، بل أن الرسالة تذهب إلى أن العدل في الإسلام هو "أصل يُعد جزءًا لا تجزأ من تكوينه وتفاعله".

وعنيت الرسالة بمعالجة كل ما يتعلق بالعدل، بما في ذلك نقطة الجهاد، وأثبتت أن الجهاد لا يتنافى مع العدل، بل إنه وسيلة لإثباته.

أما الأصل الثالث : وهو الشرعية، فإنه متأت من أن الحكم في الإسلام هو القانون أو الشرع . فالدولة الإسلامية ليست ديمقراطية بالمفهوم الأوروبي، ولا اشتراكية أو دكتاتورية، ولكنها حكم القرآن، الذي يمثل أفضل تمثيل حكم القانون . وتثبت الرسالة هذه الأفضلية من كل أبعادها . وفي الوقت نفسه فإن الرسالة تؤكد ناحية هامة هي احتمال إساءة فهم "الشرعية" وأن ما وصل إليه الفقهاء، أو المفسرون أو المحدثون، ليس شرطاً أن يكون صواباً ملزماً.

وبالنسبة للأصل الرابع "الفرشمولية" فإن الرسالة تري أن الدولة الإسلامية تؤمن بالفرد وتعتبره اللبنة التي تقوم عليها الدولة وتحرص على حريته تماماً، وفي الوقت نفسه فإن الإسلام وضع نظماً اجتماعية سياسية واقتصادية بصورة محكمة وحاسمة، ويفترض أن يؤمن أي مسلم بها من تلقاء نفسه . فالإيمان بالإسلام يوجب على الدولة احترام الفرد كما يوجب على الفرد احترام النظم الاجتماعية التي جاء بها الإسلام إيماناً واحتساباً، وهذه "التوليفة" هي مما لا تسمح بها النظم الوضعية وهي تتفق مع خطي الحرية والعدالة، الحرية فيما يتعلق بالفرد كفكر وشخص والعدل فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية التي تتعارض فيها الحريات والحقوق.

(٢) الدعوات الإسلامية المعاصرة ما لها وما عليها :

صدر هذا الكتاب منذ عشر أعوام وأهداه المؤلف إلى "شباب الدعوات الإسلامية الذين يتلمسون الطريق وسط الظلمات والمزالق والشبهات • وقد خلت من قبلهم المثالات •• فليوفقهم الله" وكأنه كان يتنبأ بما قد تتورط فيه بعض الجماعات الإسلامية من مزالق، وينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين :

الأول : عن للدعوات الإسلامية بصفة عامة.

الثاني : عن نظرية الإسلام السياسية، كما تعرضها بعض الدعوات الإسلامية المعاصرة.

وفي القسم الأول : من الكتاب وهو يضم خمسة فصول يعالج فيه المؤلف أولاً : "موقع الدعوة الإسلامية على خريطة المجتمع العربي" ويركز على مفارقة هي أن الدعوة الإسلامية تملك الجمهور المصري، ولكن أجهزة الإعلام والسلطات في واد آخر بحيث لا تعكس أبداً موقع الدعوة الإسلامية، وعرض أسباب وأثار هذا التكر والإغفال، وأثبت الفصل الثاني "أن الدعوة الإسلامية هي أصل حركات التحرر والمقاومة في الوطن العربي" وفي سبيل إثبات ذلك تفصّل حركات التحرر ومقاومة الاستعمار في مصر، وتحدث خلالها عن عمر مكرم وجمال الدين الأفغاني - ثم في "الشام" حيث ظهر عبد الرحمن الكواكبي وهاجر إلى مصر كتب كتابه "طبائع الاستبداد" و"أم القرى" وعز الدين القسام وفي العراق حيث حمل مجتهدو وأئمة الشيعة لواء مقاومة الاستعمار البريطاني وتعبئة الجماهير ضده وفي ليبيا حيث واصل عمر المختار الجهاد حتى الاستشهاد.

وينتقل الكتاب فيظهر "للدعوات المناهضة للإسلام ودورها التخريبي في المجتمع العربي" سواء كانت دعوات تبشيرية، أو دعوات اصطناع للطوائف والأقليات أو دعوات لتوهين المقوم الإسلامي ودعوة الليبرالية ويقرب من ذلك من موضوع القومية

العربية، فيخصص الفصل الرابع "فصل المقال في قضية القومية العربية والإسلام" والفصل ينسف نسفا دعوى القومية، ويعريها من دعاويها ويعود بها إلى أصولها المريية، ويشغل هذا القسم ١٤٢ صفحة ليبدأ القسم الثاني وهو عن نظرية الإسلام السياسية، كما تعرضها بعض الدعوات الإسلامية " وهو يعرض فكرة المودودي التي نالت أكبر درجة من الذيوع والانتشار، ثم يعرض وجهة نظر حزب التحرير الذي ظهر في القدس وتعرض لبطش السلطات، ولا تزال له بقايا، وميزة الحزب في هذا المجال أنه أكثر الأحزاب السياسية تسييساً، وإن لم يكن أكثرها توفيقاً، والكتاب يعرض وجهة نظر الحزب من واقع وثائقه، ثم ينقل إلى الإخوان المسلمين فيعرض وجهة نظر الإمام حسن البنا رحمه الله من كتابه "مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي" وهي أقرب وجهات النظر إلى الديمقراطية، وأكثرها مرونة وانفتاحاً وتختلف اختلافاً كبيراً عن وجهتي النظر السابقتين عليها، وتحت عنوان "دعوات أخرى" يتحدث الفضل عن دعوة شباب سيدنا محمد ﷺ ثم دعوة الإخوان الجمهوريين في السودان التي يرأسها محمود محمد طه ويختم الفصل بدعوة المفكر الإسلامي محمد أسد كمثال لدعوات المفكرين الإسلاميين، وهي من أفضل وجهات النظر.

وفي النهاية يقوم المؤلف بتلخيص أحكام هذه الهيئات والتعقيب عليها بما وفقت فيه، وما أخطأها التوفيق فيه، ويعرض رأيه في بعض القضايا التي أغفلتها كالانتخابات، والأحزاب، وإلزامية الشورى.. إلخ، والكتاب في ٢٧٦ صفحة من القطع المتوسط.

(٢) الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة :

كنا قد تعرضنا لموضوع "الحكم بالقرآن" عند الحديث عن الكتيب الذي أصدر الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل باسم "سيادة القانون رؤية لمضمون الحكم بالقرآن" الكتاب رقم ٥٣ وقدم هذا الكتاب الجديد ما جاء بالكتاب السابق في قسم من أقسام ثلاثة تضمنها

أما القسم الثاني فهو فصل عن محكمة العدل الإسلامية الدولية أو محكمة الآية ٩ من سورة الحجرات تضمنته الرسالة بهذا لا عنوان دون تغيير سوى إحلال كلمة "السلام" هنا محل كلمة العدل في الرسالة، وأشرنا إليها في هذه السلسلة (الكتاب رقم ٥٤).

الجديد في هذا الكتاب هو الفصل الثالث وهو عن "قضية تطبيق الشريعة" ويشير الفصل إلى التمييز بين الشريعة والفكر • فالأولى هي حكم الشارع أما الفكر هو "فقه" أو "فهم" العلماء لحكم الشارع أو استنباط حكم من القواعد العامة أو السوابق، وليس شرطاً أن يكون مصيباً دائماً ولا هو مما يلزم المسلمين على وجه الضرورة كما عالج الفصل الخلط بين الشريعة والحدود، فليست الحدود إلا جزءاً صغيراً من الشريعة، ويؤكد الفصل أن الشريعة الإسلامية كل لا يتجزأ، ويرى أن من الضروري تهيئة المجتمع لتقبل الشريعة، لأن من الخطأ تجاهل التطور السيئ والاسترخاء "البرجوازي" الذي انتاب المجتمع المصري خلال الخمسين عاماً الأخيرة، وأشار إلى تعافي الحدود طريق محاكم الصلح والأخذ بالأساليب الحديثة في التقاضي والإفادة من كل القوانين خاصة فيما يتعلق بالإجراءات والضمانات ويختم بمحاولة تقييم التجربة السودانية في تطبيق الشريعة وإيجابيات وسلبيات التجربة، لأن التجربة كان لها إيجابيات على نقيض ما يرى الذين يرفضون تطبيق الشرعية أصلاً ومن ناحية المبدأ، وإن لم يصرحوا بدخيلة نفوسهم.

(٢) وجوه الائتلاف والاختلاف بين الرأسمالية والشيوعية والإسلام :

يبدأ الكتيب (١٢٨ صفحة من القطع الصغيرة) بكلمة بين يدي الموضوع تتعلق أساساً بما سماه "جريدة الألفاظ" وهي ظاهرة ملحوظة وشكا منها الكثيرون فالاشتراكية، والشيوعية، بل وحتى "الاتحاد السوفييتي" قد لا تمثل المعاني الذي يأخذها القراء، وقد أثبت المؤلف أن الاتحاد السوفييتي ليس اتحاداً، وليس سوفييتياً إلا بقدر ما

تكون الولايات المتحدة اتحاداً سوفيتياً!! وفضل أن يستخدم تعبير "الماركسية" واللينينية "تطبيقاً للتوجيه القرآني" "ادعوهم لأبائهم" وحسماً لسوء الفهم والخلط، كما أنه على سبيل الاحتياط قدم تعريفات لهذه الاصطلاحات ثم أشار إلى الطابع الأوروبي لهذه التعبيرات كلها وأن هذا هو سبب غربتها عن المجتمعات العربية، وتحدث عن الروح الموضوعية لطريقة معالجة الكتيب لموضوعه والإنصاف والبعد عن "الديماجوجية" ورفض أن يعتبر ماركس ملاكاً أو شيطاناً، أن يقذف به إلى الدرك الأسفل، أو يرقى به إلى عنان السماء، واعترف له بالعبرية، ولكن هذا لا يعني انتفاء القصور أو المآخذ ووجه الكتيب الأنظار إلى أننا نقيس الماركسية والرأسمالية بمقياس الإسلام، وليس العكس، فقد ظهر الإسلام قبلهما بألوف السنين، وسيظل بعدهما بألوف السنين أيضاً.

بعد هذا يبدأ الكتيب بمعالجة "الجانب الأصولي" فيتحدث عن آثار الأصل على الرأسمالية، ويعود إلى نشأتها الأولى، ويستشهد المؤلف بما جاء في كتابه "الأصول الفكرية للدولة الإسلامية" ويبرز مقومات الرأسمالية وهي (١) الفرد (٢) الحرية (٣) وازع الريح ثم ينتقل الفصل إلى آثار الأصل على الشيوعية فيعود إلى ملابسات ظهورها والأصول التي بنى عليها ماركس نظريته وهي الاقتصاديات البريطانية، والفلسفة الألمانية والتجارب الفرنسية، والدراسات البيولوجية لتطور الإنسان التي عبر عنها دارون وأعطت ماركس أحد المفاتيح الرئيسية لفكرته عن الصراع ومكنته من نقله من مجال "الأحياء" إلى "الإنتاج" وتحدث الفصل عن ماركس وشخصيته وأثار شخصيته على نظريته، ولخص أبرز مقومات الماركسية وهي أنها نظرية وليست - كالرأسمالية - أسلوباً، وأنها ليست مقصورة على الاقتصاد ولكنها تحاول أن تفسر عمل الطبيعة ونشاط المجتمع على أساس التفاعل الجدلي أو الجدلية المادية وأن تناقضات الرأسمالية ستقضي عليها بعد مرحلة من الصراع المرير ما بينها وبين العمال.

ويرى الكتيب أنه "بالنسبة للملابسات التي مرت بالشيوعية وأنها ولدت ولادة الموتورين في معسكر الحرب الطبقية، ونظرًا للمزاج النفسي للمفكر الذي وضع خطوطها النظرية وظروف حياته، فقد سرى فيها شننان العداوة مسرى الدم، وأصبحت نوعا من آلهة الانتقام تعمل بالكيد والتآمر عند الضعف، والبطش والسحق عند القوة وانتقت منها كلية فكرة الأخلاقيات أو الآداب".

وأخيرًا يتحدث الفصل عن الإسلام فإنه أولاً وقبل كل شيء دين إلهي واسطة العقد فيه هي فكرة الله التي يعرضها القرآن وأنه شامل، والفيصل بين جوانبه هو العدل.

وبناء على هذا، يبدأ المؤلف في وضع وجوه الائتلاف والاختلاف بين الماركسية والرأسمالية من ناحية والإسلام من ناحية أخرى، فقد يتفق الإسلام مع فكرة الحرية في الرأسمالية، ولكن الحرية في الإسلام ليست مطلقة فهي منضبطة بأخلاقيات الإسلام ومصلحة المجتمع، وقد يحتفل الإسلام – على عكس ما يظن البعض – بالجانب المادي كما تحتفل الماركسية، ولكن الإسلام لا يراه العامل الوحيد أو المسيطر على حركة المجتمع، كما تذهب إلى ذلك الشيوعية، وأهم من هذا أن الإسلام قائم على الإيمان بالله، والخلق والحياة الأخرى والشيوعية ترى أن هذا أفيون الشعوب" وفي هذه النقطة لا لقاء بين الإسلام والشيوعية فضلاً عن فكرة سحق شخصية الفرد التي تقوم عليها ضمناً الشيوعية مما يرفضه الإسلام، وأوضح المؤلف اختلاف فكرة الحرية في الاشتراكية "العلم بالضرورة" عن الحرية في الإسلام حتى عندما تقترن بالقضاء والقدر.

ويعالج الكتيب "النظام الاقتصادي" في فصل مستقل ويبرز الأهمية القصوى للاقتصاد في الرأسمالية والشيوعية معاً وأن الحياة بأسرها تسخر للاقتصاد وتخضع لقوانين الاقتصاد وهذا واضح "بالعين المجردة" في المجتمع الرأسمالي، كما يصبح واضحاً في

المجتمع الشيوعي بحكم أصله المادي، ولكن الاقتصاد في الإسلام "وظيفة" وتحدث عن وظيفة الاقتصاد الإسلامي في المجتمع، وعن عناصر نجاح الاقتصاد الإسلامي ولكن هذا لا يحول دون اتفاق الإسلام مع الرأسمالية في قيام الأفراد بالنشاط الاقتصادي، وفي الاعتماد على وازع الربح، وفي حرية العمل واستخدام آليات السوق، ولكن الإسلام يختلف مع الرأسمالية في إطلاقها العنان لشهوات الاستهلاك حتى تسيطر على الحياة، ويصبح الاقتصاد هو الهدف، وليس وظيفة، كما أن اتفاق الإسلام مع الرأسمالية في النقط الثلاث السابقة (المبادأة الفردية، وازع الربح، حرية العمل)، لا يكون على إطلاقه، وإنما يكون من ناحية المبدأ، ولكن التطبيق محكوم بالعدل، وعندما يتجاوز هذه العوامل، فإنه يوقف عند حده أما بالمنسبة لوحدة الائتلاف والاختلاف مع الشيوعية، فإن الإسلام لا يأخذ بمبدأ تأميم الإنتاج كما يقولون، ولكن بتوجيه السياسة الاقتصادية ووضع الخطوط العريضة والضوابط الضرورية للممارسات الحرة، وأن الملكية العامة وظيفة.

وفي النهاية يعالج الكتيب قضية الحكم فيرى أن الإسلام يرفض كل صور الديكتاتورية وبالذات ديكتاتورية البلوريتاريا المزعومة التي لم تبثلي البلوريتاريا بما هو أسوأ وأشنع منها، وأن كل ما يوردونه من تأويلات ليست فحسب خاطئة، ولكنها مسرفة في الانحراف، ومرفوضة تمامًا.

والإسلام يحرص على الحرية وبالذات حرية التفكير والاعتقاد (على نقيض ما يظنون)، ولكنه لا يسمح للمؤثرات الذاتية أو الآنية أن تغطي على الأصولية والمبدئية الإسلامية التي جاء بها القرآن، والتي جعلت محور الحكم هو القانون وليس الإدارة المدعاة للشعب، التي يسيطر عليها الحكام وأجهزة الدعاية.. إلخ، والتي لا يمكن للجماهير أن تهرب منها فهي إذا هربت من واحدة وقعت في الأخرى.

المحتويات

مقدمة

البصائر الأولى

الحالة الثقافية لحركة النقابية المصرية

البصائر الثانية

دور الكتاب في إشاعة وتعميق الثقافة العمالية

البصائر الثالثة

المكتبة التي قدمها الأستاذ جمال البنا إلى الحركة العمالية المصرية

- أولاً : المكتبة العمالية
- ثانياً : المكتبة الإسلامية: رسائل وكتب الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل
- ثالثاً : المكتبة السياسية لتزويد القيادات النقابية بالثقافة السياسية وتنمية كوادر حزب العمال المصري